www.kassioun.org

1095

الاثنين 07 تشرين الثاني 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الأزمة السورية بحاجة لدور عربي...

انتهت منذ أيام القمة العربية الحادية والثلاثون في الجزائر، وحمل بيانها الختامي إشارات مهمة في مجموعة من القضايا الدولية والعربية، ابتداءً من مواصلة موقف الحياد «الإيجابي عملياً» في مسألة أوكرانيا، ومروراً بالعودة إلى المواقف الرسمية المعتادة بما يخص القضية الفلسطينية، والتي يمكن أن يُفهم من عودتها ليس فقط التأثير الجزائري البارز والذي لا شك في أهميته، بل وأيضاً رغبة مجموعة من الدول العربية، بما فيها تلك التي انحدرت إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني مؤخراً، بإبقاء الباب مواربا بحيث تتمكن من الهروب من عواقب التطبيع في عالم يتغير بسرعة ضد المصالح الغربية والصهيونية... ووصولاً إلى ما قالته القمة حول الوضع السوري، والذي يشكّل خطوة جيدة إلى الأمام في التعامل الموضوعي مع الأزمة السورية من باب حلّها سياسياً وعبر القرار 2254، وليس عبر التدخلات الخارجية كما كان الأمر في مواقف سابقة للجامعة، خلال ما يقرب من ثماني سنوات من عمر الأزمة بين 2012 و2019.

ليس خافياً على أحد، أنّ تدويل الأزمة السورية، قد بدأ عملياً عبر بوابة جامعة الدول العربية. ولكنّ الحقيقة التي اتضحت سريعاً، أنّ «تعريب» الأزمة، كان أحد أدوات المركز الغربي لتدويلها والسيطرة عليها والتحكم بمآلاتها. خاصة، حين نتحدث عن وضع الدول العربية والخليجية في تلك المرحلة، أي 2011 والسنوات التي تلتها إلى ما قبل أوكرانيا.

طوال هذه الفترة، كان «الدور العربي» مشتقاً من الدور الأمريكي– الغربي، ولعل أهم شواهد التبعية للأمريكي هو: التحاق بعض الدول العربية بما يسمى المجموعة المصغرة الغربية بقيادة واشنطن، وفي مواجهة مجموعة أستانا بقيادة موسكو، وهو الأمر الذي بات من الممكن إعادة النظر فيه جدياً.

وضمن التبعية للأمريكي، هنالك خصوصية للدورين المسندين غربياً للإمارات والأردن، ليس في العمل لتمرير المشاريع الغربية فحسب، بل والصهيونية خاصة، «وربما ما تسمى حالياً بالمبادرة الأردنية، لا تخرج عن هذا السياق»..

مع التحولات العالمية الجارية والمتسارعة، بدأت تظهر تطورات ملموسة في مواقف عدة دول عربية أساسية، تنحو منحى رفع مستوى الاستقلالية عن الأمريكي، كما هو الأمر مع السعودية وبعض دول الخليج الأخرى، ليس في الوضع الأوكراني فحسب، بل وأيضاً في السياسات المتعلقة بمنظمة «أوبك+» وفي سياسات الطاقة عالمياً وسياسات التسلح، والتي يعتبر المساس بها «كفراً بواحاً» بالمقاييس الأمريكية.

وإذا كانت الجامعة العربية قد لعبت دوراً في الدفع نحو التدويل، فإنها ضمن الوضع العالمي المستجد، ومع أدوار قيادية لدول بحجم وأهمية الجزائر، يمكنها أن تتحول إلى أداة في التراجع عن التدويل باتجاه الحل الداخلي للأزمة بيد السوريين ولمصلحتهم، وعلى أساس القرار 2254.

وإذا كانت أستانا قد تمكنت من وضع حد لعملية التخريب الغربي بالأداة العسكرية والإرهابية، فإنّ وضع حد نهائي للتخريب بأبعاده المختلفة وضمناً الاقتصادية، لا يمكن أن يتم دون حل جذري وشامل يتضمن تغييراً عميقاً، وهذا لا يمكن أن يتم دون قدر من التعاون والتفاهم بين أستانا نفسها وبين المحيط العربي لسورية، وهذا ما يبدو أنّ ظروفه قد نضجت بشكل معقول خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك جملة التقاربات بين تركيا ودول عربية، وكذلك المشاورات تحت وفوق الطاولة مع إيران بدعم وتحفيز روسي وصيني...

إنّ ما قلناه سابقاً، من أنّ المستجد الأوكراني من شأنه أن يسرّع اقتراب حل الأزمة السورية، لا أن يبطئه، يثبت صحته الآن عبر تقارب أوسع بين ثلاثي أستانا من جهة، وبين عدد مهم من الدول العربية من جهة ثانية، وهذا التقارب بمجمله يشكل أساساً إقليمياً ودولياً، لحل حقيقي للأزمة، بغض النظر اشترك الغرب أم لم يشترك، وبالتأكيد بالضد من مصالح الفاسدين الكبار وتجار الحرب من كافة الأطراف السورية...

بيان الحكومة المالي تحت أنظار مجلس الشعب [10]

شؤون عمالية

تدمير الطبقة العاملة يعني تدميراً للاقتصاد الوطني

04

ملف «سورية 2022»

مستقبل الحركة الشعبية عالمياً وفي سورية

06

شؤون اقتصادية

هل انتهى تماما عصر العملات «الصعبة» والعملات «الناعمة»؟

12

شؤون عربية ودولية

الصهيوني ينتقم من الحجر بالرصاص الحيّ

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحركة العمالية في حالة صعود

يتطور النضال العمّالي والنقابي سريعاً وتتوضح معالمه في أوروبا وأمريكا خاصة مع اشتداد الأزمة الرأسمالية والتغيّر في ميزان القوى السياسي والعسكري والاقتصادي وتطوره باتجاه السياسي والاجتماعي وهذا يوضح بداية تشكل وضع ثوري تبنى أدواته، ومنها الذاتي عبر الصراع على الأرض بين الناهبين والمنهوبين على الصعيد الدولي وعلى الصعيد المحلي لكل دولة، وسيتطور هذا الصراع بين الطرفين إلى أبعد من المطالبة بتحسين الأجور أو تحسين شروط العمل أو الضمان الصحي، بل ستذهب باتجاه أكثر عمقاً، وهو الجانب السياسي الذي سيطيح بالمنظومة الرأسمالية خاصة مع ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية ستكون نتائجها تغيير وجه العالم لمصلحة الشعوب المنهوبة.

ستكون ارتدادات التغيّر الحاصل والجاري أسرع من كل التوقعات، وقريباً ستكون على منطقتنا من حيث التأثير والفاعلية ومن ضمنها الدور المفترض أن تلعبه الحركات النقابية والعمالية، فهذه الحركات عاشت كما في المراكز الإمبريالية لعقود من التبعية والقبول بالرشاوى المختلفة التي كانت تقدمها تلك المراكز للحركات النقابية وتمنعها من أن تدافع عن العمّال الذين خسروا كل الامتيازات والمكاسب التي انتزعت في مرحلة الرفاه الاجتماعي.

مع اشتداد التناقضات بين العمل ورأس المال، وتعمّق الأزمة الرأسمالية وتطور مناحيها ووصول الدول الإمبريالية والدول التابعة لها إلى طريق مسدود للخروج منها، جميعها مقدمات هامة لنهوض الحركة العمالية، والعمل على بناء جديد لوضعها التنظيمي قادر على المجابهة وتحقيق انتصارات ولو كانت جزئية على قوى رأس المال، ولكنها هامة للبناء عليها وتطوير الهجوم باستمرار، وهذا ما يحصل الآن عبر الإضرابات المستمرة والشاملة والقطاعية في المواقع الإنتاجية والخدمية في معظم الدول الأوروبية.

لم تصل رياح التغيير الثوري المطلوبة كما يجب إلى منطقتنا وإلى بلدنا بعد لتنعكس في حركة وفاعلية الحركة العمّالية إلا قليلاً لعوامل عدة، أهمها انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية بوجه عام وانخفاض مستوى الحريات الديمقراطية والنقابية للطبقة العاملة بوجه خاص، إضافة إلى العوامل السياسية التي جعلت الحركة النقابية مرهونة في قرارها لجهات عدة، وتحولت فيها من مُدافع عن الحقوق العمالية إلى حاجز صد مع أرباب العمل والحكومات في مواجهة أي حراك عمّالي مطالب بزيادة أجوره أو تحسين شروط عمله أو الوقاية من مخاطر المهن وإصابات العمل.

إن حق الإضراب بدأ يأخذ طريقه إلى الطبقة العاملة السورية وهي تمارسه بأشكال مختلفة وفقاً لدرجة الضغط الواقع عليها اقتصادياً واجتماعياً، ووفقاً للوعي الذي بدأ يأخذ طريقه أيضاً إلى أذهان العمال بأنه الطريق الوحيد الذي سينتزعون حقوقهم من خلاله، ومن خلال تجربتهم ستزيد قناعاتهم بأنه لا يحك جلدك سوى ظفرك والتغيير قادم.. قادم فهو قانون يسري على كل الحركة العمالية والنقابية والسياسية.

مهمشون للغاية

يقطن في المدينة الصناعية بعدرا عدد كبير من النازحين من شتى المناطق وخصوصاً من مناطق الجزيرة وهؤلاء نزحوا قبل اندلاع الأزمة بأعوام بسبب الجفاف الذي ضرب أراضيهم وتوقف عملهم بالزراعة نتيجة لارتفاع تكاليفه وخاصة المحروقات فهجروا أراضيهم.

■ ميلاد شوقي

نازحون من قبل الأزمة

فقدموا إلى العاصمة دمشق واستقروا في المدن الصناعية متخذين من بعض المنشآت والمعامل، والتي هي قيد الإنشاء، والتي بقيت على حالها نتيجة الأزمة مساكن لهم فوضعوا الخيام داخل هذه المباني والشبابيك مغطاة بأكياس النايلون وبعض الفرش العربي ومعيشتهم بسيطة جداً، وجلهم يعمل بالمعامل داخل المدينة الصناعية من الرجال والنساء حتى الأبناء الصغار.

معاملة غير إنسانية

ولكن هؤلاء العمال وقعوا ضحية استغلال أرباب العمل لهم فهم لا يتمتعون بأية مزايا أو حقوق عمالية ولو بسيطة فمثلاً لا يحصلون على إجازات وهي من أبسط الحقوق للعامل وإن لم يذهب العامل إلى العمل فلا أجر له وليسوا مسجلين لا بالنقابات ولا بمؤسسة التأمينات الاجتماعية وإذا تعرض أحدهم للإصابة يتم طرده فوراً من العمل دون أي تعويض أو تكلّف بمصاريف علاجه ومن يعترض منهم على رب العمل أو يطالب بحقوقه أو تحسين وضعه يتم تعرضه في بعض الأحيان للضرب وتلفيق تهم السرقة له وتوقيفه لدى الشرطة ولا تتم معاملتهم كبشر لهم حق بالحياة فهم بالنسبة لرب العمل مجرد آلة للربح بمجرد ما تتعطل يتم رميها وكأننا نعيش في القرون الوسطى.

وجل ما يحصلون عليه هو مجرد أجرتهم الأسبوعية المتواضعة كغيرهم من العمال، وهم كل فترة يطردون من أعمالهم ليعودوا إلى البحث عن العمل في مصانع أخرى، وطرد أي عامل يعد شيئاً عادياً لصاحب العمل لأنه يستطيع في أية لحظة الحصول على عامل جديد منهم ونظراً لأنهم يقطنون داخل المدينة الصناعية فهم لا يحتاجون لمواصلات وفي هذا توفير على صاحب العمل وأفضل له من توظيف عامل يقيم خارج المدينة والتي تعتبر هي نفسها بعيدة نسبياً.

منسيون حكومياً

هؤلاء الفئة من العمال لا أحد يسلط الضوء عليهم ولا أية جهة حكومية أو نقابية تتابع مشاكلهم وهمومهم وهم فئة من المهمشين جداً في المجتمع ولا يحصلون على أي حق من حقوقهم البسيطة وهم أنفسهم لا يعلمون شيئاً عن قوانين العمل وليس لديهم أدنى فكرة عن حقوقهم ليطالبوا بها فجل تفكيرهم ينحصر في كيفية الحصول على أجرهم الأسبوعي أو الشهري وفي حالة خوف دائم من طردهم من أعمالهم ومن مساكنهم.

وهم يعيشون في جهل تام نتيجة التهميش المستمر الذي تعرضوا له، ورغم افتتاح مدارس لأبنائهم في المدينة الصناعية فإن هذه المدارس كغيرها من المدارس الحكومية ضعيفة جداً في أدائها وأغلب الطلاب يتسربون من هذه المدارس ليعملوا ويعيلوا ذويهم دون أن يكونوا قادرين حتى على تعلم القراءة والكتابة.

فطموح أغلبهم هو فقط العمل بأجر في أحد المعامل دون أن يكون لهؤلاء الأطفال أو الشبان أي طموح آخر وهم يعتبرون خزاناً بشرياً هاماً لأصحاب العمل كون أجورهم متدنية وخاصة النساء منهم واستغلالهم مربح كونهم لا أحد ينتبه لظروف معيشتهم أو أسلوبها أو حقوقهم العمالية.

العمال بالنسبة لرب العمل مجرد آلة للربح بمجرد ما تتعطل يتم رميها وكأننا نعيش في القرون الوسطى

العمال يدركون

الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي الإمبريالي هي نتاج طبيعة هذا النظام ولا يمكن أن يوجد لها حلّ دون وضع حدّ لهذا النظام الذي أنتجها، وأن يحلّ محلّه نظام جديد يلبي مصالح المجتمع عامة ومصالح الطبقة العاملة خاصة، تبيّن الوقائع أنّ الأزمة مستمرة وأنّها لا تزال تفعل فعلها في اقتصادات البلدان الرأسمالية الكبرى. وكذلك في بلدان الأطراف التابعة أيضاً. والعمال في جميع هذه البلدان هم الضحايا الرئيسيون، والحلول الترقيعية التي تنهجها الرأسمالية في كل بلد من أجل تخطّي الأزمة تعمد على إلقاء تبعاتها على كاهل الطبقة العاملة وعموم الكادحين بأجر. أما السياسات والإجراءات التي تطبّقها ليس لها سوى هدف واحد وهو الدفاع عن الرأسمال الكبير وعن أصحاب الطغم المالية والصناعية الكبرى.

لإنهاء الفساد والنهب الكبيرين لا بد من دور تقوم به النقابات العمالية وجماهير العمال والنقابات المهنية الأخرى من معلمين وطلاب وفلاحين وحرفيين

■ نبيل عكام

الغضب الذي نشاهده اليوم لعمال العالم والشعوب في مختلف البلدان الرأسمالية ودول الأطراف أيضاً، أنهم يدعون إلى النضال المباشر لمواجهة الرأسمالية فيها. أما الذين يدعون إلى المطالبة ببعض حقوق العمال من خلال تعديل بعض القوانين والإصلاحات البسيطة. فهم يسعون إلى حماية مصالح قوى الاحتكار المختلفة المحلية منها والدولية بما فيها احتكارات الطغم المالية للإمبريالية العالمية

وفي سورية أثبتت السياسات الاقتصادية المتبعة، أنها اختيارات رأسمالية تخدم مصالح أقلية طبقية من قوى النهب والفساد الكبير الجشع، همها الوحيد تكديس الأرباح وهذه القوى هي التي ترسم وفقاً لمصالحها توجهات السلطة التنفيذية منذ أن تبنت ما سمّته سياسات السوق الاجتماعي تحت شعار الإصلاح الاقتصادي. التي لم تنتج سوى مزيداً من الفقر ومزيداً من الحرمان. وضعف القدرة الشرائية للعاملين بأجر، الذي لم تشهد تدهوراً مثله من قبل نتيجة لتحرير الأسعار وتجميد الأجور.

إن العامل البسيط أصبح يدرك أن سبب فقره وبؤسه هو توجهات الحكومة المتبعة، بعد أن أدرك أنها سبب ارتفاع الأسعار لكثير من المواد مثل الزيت والسكر الأعلاف والأسمدة وأسعار المحروقات والطاقة الكهربائية. فهذه الحكومة لا تلبي مصالح مواطنيها وخاصة العاملين بأجر بل مصالح الفساد والنهب الكبيرين والقوى الداعمة والراعية لها، وهي السبب الأساسي لما آلت إليه البلاد. إن من يبحث عن وضع اجتماعي سليم عليه أن يتخذ إجراءات عاجلة لتخفيف آلام الناس، لا أن يطالبهم بمزيد تحمّل الأعباء والمصاعب.

السؤال هل سيتوقف الاعتداء المستمر على حقوق العاملين بأجر وجعلها ملكاً لقوى النهب والفساد أو ممثليهم، ستزيد من الفقر والبطالة والشقاء لكل المواطنين السورين، باستثناء هذه القوى الناهبة المتواجدة في جهاز الدولة وخارجه.

القول اليوم برسم النقابات: انتهت مرحلة السكوت عن هذا الوضع السائد واعتباره قدراً لا سبيل لرده. العاملون بأجر وكافة الكادحين هم بانتظار نقاباتهم لتصحو من هذا السبات الطويل التي مرت به. وإذا بقيت الحركة النقابية بعيدة عمّن تمثلهم، سوف تبقى هذه الحركة معزولة عن قواعدها، ولإنهاء الفساد والنهب الكبيرين لا بد من دور تقوم به النقابات العمالية وجماهير العمال والنقابات المهنية الأخرى من معلمين وطلاب وفلاحين وحرفيين، وجميع الراغبين بالخلاص من هذا الواقع المرير.

الطبقة العاملة

ألمانيا.. إضراب عمال المعادن والإلكترونيات

دعت نقابة «آي جي ميتال» – وهي تعتبر الكبرى في ألمانيا– العاملين في قطاعي المعادن والمنتجات الإلكترونية إلى الإضراب العام عن العمل بعد تعثر المفاوضات من أجل الأجور حيث تشهد البلاد ارتفاع معدلات التضخم. هذا وقد بدأت حركة الإضراب في قطاع المعادن والصناعات الإلكترونية في ألمانيا، بدعوة من النقابة في الأول من هذا الشهر للمطالبة بزيادة الأجور. ويقدر عدد العاملين بهذا القطاع حوالي 3,8 مليون عامل. وطالبت النقابة بزيادة على الأجور نسبتها ثمانية في المئة في أجور العاملين. بينما عرض أرباب العمل مكافأة تقارب 3000 يورو صالحة للأشهر الـ30 المقبلة. وقالت النقابة إن المكافأة قد «تساعد» لكنها ستنفد سريعاً، وأضافت أن العاملين بحاجة إلى زيادة «سريعة وثابتة» لمجاراة التضخم.

تونس نقابة النقل إيقاف الإضراب مرهون بتلبية المطالب

قالت النقابة العامة للنقل، يوم الأربعاء 2 تشرين الثاني 2022، إن الإضراب المفتوح لعمال النقل في إقليم تونس الكبرى مرهون باستجابة سلطة الإشراف وتلبية مطالبهم. وقالت النقابة إن «الإشكال تعنت سلطة الإشراف التي لا ترى، لا تسمع ولا تتكلم» وطالبت بضرورة التواصل مع النقابة التي لديها عدد من المطالب، بينها موعد صرف أجور العاملين. وانتقدت النقابة صمت سلطة الإشراف وعدم تفاعلها مع النقابات لتوضيح أسباب تأخير صرف الأجور مشيراً إلى أن العمال لهم التزامات عائلية ومن حقهم الحصول على مطالبهم. وأضافت النقابة: أنها ليست المرة التي يتم فيها تأخير موعد صرف مستحقات العاملين من قبل سلطة الإشراف.

بريطانيا نقابة عمال البريد الملكي يدعون إلى الإضراب

قالت نقابة عمال الاتصالات البريطانية وهي أكبر نقابة عمالية فيها، إنها ستنظم إضرابين لمدة 48 ساعة في أواخر تشرين الثاني وأوائل كانون الأول من أجل زيادة الأجور .وقال اتحاد العمال، الذي يمثل أكثر من 115 ألف عامل، إن العمال سيضربون يومي 24 تشرين الثاني و25 تشرين الثاني، المعروفين باسم الجمعة السوداء، وكذلك في 30 تشرين الثاني و1 كانون الأول. هذا وكان اتحاد النقابات العمالية قد ألغى الإضرابات التي كان قد دعا إليها في 12 و14 تشرين الثاني، وسيجتمع مع المدير التنفيذي للبريد لمناقشة الإجراءات الجديدة، مضيفاً أن النقابة ستجري تصويتاً على الإضراب. ووصف الاتحاد عرض الزيادة الـ 9% الذي تم عرضه بأنه «سخيف» لأنه لا يتماشى مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

إضراب عمال الإسعاف الإسكتلندي

صوت موظفو الإسعاف في إسكتلندا بأغلبية ساحقة للإضراب في الأول من هذا الشهر من أجل زيادة الأجور. يأتي ذلك بعد اقتراع لأعضاء النقابة البالغ عددهم 8000 عامل بما فيهم العاملون في الخدمات المرتبطة بها وسط نزاع مستمر على الأجور بين اتحادات العاملين والحكومة الإسكتلندية. وأعلن اتحاد العمال أن 89% من أعضائه في خدمة الإسعاف دعموا الإضراب، إلى جانب 98% من أعضاء مجلس الصحة في غلاسكو وكلايد الكبرى، و97% في لاناركشاير، و94% في فورث فالي، و88% في لوثيان. وفي الوقت نفسه، صوت موظفو العلاج الطبيعي أيضاً لتنفيذ إضراب في اقتراع لهم. وأعلنت نقابة عمال العلاج الطبيعي أن 79% من أعضائها قد دعموا الإضراب العام. وأضاف الاتحاد أن هذه الخطوة كانت الملاذ الأخير.

تدمير الطبقة العاملة يعني تدميراً للاقتصاد الوطني

أثناء لقائنا مع مجموعة من العاملين بأحد المعامل المصنعة للألبسة الرجالية الموجود في منطقة الباردة، وقد تم اللقاء تزامناً مع الانتهاء من إنتاج الموسم الشتوي وذلك بعد عمل جولة مكثفة على صالات الألبسة في المناطق الرئيسية لأخذ نظرة عامة عن متوسط الأسعار لهذا الموسم، علماً أن أسعار الألبسة بشكل عام لهذا الموسم مرتفعة جداً وذلك قد يعتبر منطقياً نظراً للأزمات الاقتصادية العالمية عموماً وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني خصوصاً. حيث بلغت الأسعار للألبسة الرجالية الرئيسية كما هو موضح فيما يلي: الجاكيت الشتوي 450,000 ليرة، الكنزة الصوف 140,000 ليرة، بنطال الجينز 95,000 ليرة، الحذاء حوالي 150,000 ليرة، وبالتالي فإن متوسط الأسعار بشكل تقريبي يبلغ حوالي 210,000 ليرة فقط لا غير.

■ محرر شؤون العمالية

نعود الآن إلى العمال الذين تقابلنا معهم علماً أن الحديث تمحور حول المشكلات والصعوبات التي يتعرضون لها في المكان الذي يعملون به، فقد تم تناول الموضوع من جوانب متعددة وضحوا من خلالها أهم المعيقات التي يواجهونها، وكحال الطبقة العاملة عموماً فإن أهم معضلة مستعصية الحل يواجهونها هي أزمة الأجور المتدنية.

استلم الحديث العم أبو رمزي وهو عامل على مكنات الدرزة والحبكة، وراح يسرد معاناة العمال جميعاً بداية من صعوبات الوصول إلى الدوام وأزمات السير وخصومات التأخير نهاية الشهر، مروراً بروتينية العمل وجموده وطول فترته، انتهاءً بسوء معاملة رب العمل والأجور المتدنية أو إن صح القول الأجور المعدومة. بالنسبة للنقطة الأولى قال أبو رمزي «بعد ما لغولنا المواصلات، صار بدنا هداك الرقم لحتى نوصل ع المعمل يعني شوفة عينك الموصلات شبه معدومة ومشان هيك صرنا نتأخر مجبرين ع المعمل لاء وآخر الشهر بكل عين وقحة بقلنا المحاسب انخصم عليكن لأنو عم تتأخرو، يعني فوق الموتة عصة قبر» أما من الناحية الثانية أضاف أبو رمزي «بعد ما نوصل ع المعمل بعد شق الأنفس منستلم هالمكنة من أول الدوام لآخره، يا زلمة لو هالمكنة إلها تم يحكي أنا متأكد إنها صارت بتعرفني أكتر من عيلتي. من الساعة 8:30 للساعة 5:00 على قعدة وحدة، هاد غير إنو بذروة الموسم منضطر نشتغل وردية تانية»، في حين عبر عن النقطة الثالثة كما يلي: «هلق منجي للمشكلة الأهم صاحب الشغل بيتعامل معنا كأنو عبيد عندو، كلمة الله يعطيكن العافية غصب بتطلع منو، بالصيف منموت من الشوب، وهلق جايينا البرد وبلش يمهد إنو مارح يقدر يركبلنا صوبيا هاد الموسم على أساس بغير موسم هو بيغمرنا بكرمه. ومشان الرواتب نحنا عمال المكنات منقبض 600,000 ألف بالشهر أما عمال الأمبلاج والتحضير يا دوب يلحقو 300,000 ألف بالشهر، لك ما منلحق نقبض من هون إلا بكون الراتب طار من هون، خيو شو بدك تلحق لتلحق أكل وشرب ومواصلات وأدوية، المصروف كتير كبير».

انطلاقاً مما سبق يتضح حجم الفجوة الحاصل بين الأجور والأسعار وبالتالي الأرباح، حيث يساوي الأجر تقريباً ثمن ثلاثة قطع ألبسة فقط لا غير بشكل متوسط، علماً أن العامل الواحد ينتج شهرياً بشكل متوسط حوالي 300 إلى 450 قطعة جاهزة للبيع، أي ما يقدر بحوالي 8,400,000 مليون ليرة سورية ينتجها العامل الواحد شهرياً. ومعدلات الربح لهذه الصناعة تقدر بشكل متوسط ب 50% من التكلفة أي تكلفة إنتاج الواحد شهرياً تقدر بحوالي 5,600,000 ليرة سورية، وبالتالي فإن قيمة الربح الصافي يقدر بحوالي 2,800,000 ليرة فقط لا غير. وبعمل بعض الحسابات البسيطة يتبين حجم النهب والظلم الذي يتعرض له العمال أثناء قيامهم بعملهم فهم يتعرضون للظلم في الإنتاج الذي ينتجونه هم يتعرضون لنهب قوة عملهم وقيمة العمل الذي لولاها لما كان هناك أية قيمة مضافة ولبقيت المواد الأولية والمكنات ميتة لا حياة فيها. حيث تبلغ نسبة الأجور من صافي الأرباح المحققة حوالي 21,4% فقط لا غير، في حين أن نسبة الأجور من إجمالي قيمة الإنتاج تبلغ حوالي 7,1% فقط لا غير.

كل السياسات والقرارات تصب في مصلحة أصحاب الأرباح ليس فقط على حساب الطبقة العاملة فحسب بل حتى على حساب الدولة

نهايةً إن مثل هذا الظلم والنهب الذي تتعرض له الطبقة العاملة بالمجمل- حتى أنه يكون معدل النهب في بعض الصناعات الاخرى مرعب وخطير الى حد لا يمكن للعقل ان يتصوره- من شأنه أن يدمر الطبقة العاملة والمنتجة والداعم الأساسي والرئيسي للاقتصاد الوطني، وكل ذلك من أجل القلة القليلة التي تسعى إلى تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية في سبيل زيادة أرباحها، علماً أن الطبقة العاملة وأصحاب الأجور تشكل حوالي 90% من مجمل السكان في حين أن أصحاب الأرباح يشكلون 10% من مجمل السكان، ومع ذلك فإن كل السياسات والقرارات تصب في مصلحة أصحاب الأرباح ليس فقط على حساب الطبقة العاملة فحسب، بل حتى على حساب الدولة السورية وتاريخها ووجودها.

ماذا يريد عمال العالم

قبل 105 أعوام، كان تشرين الثاني حامياً: كانت قد اشتعلت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التي غيرت وجه التاريخ، وقبل عام واحد فقط، شهدت الولايات المتحدة أكبر موجة عمالية في العقود الأخيرة، وأطلق اسم تشرين الإضرابات على هذه الموجة. أما في هذه اللحظات، تشرين الحامي عمالياً يمتد عبر العالم. فماذا يريد عمال العالم اليوم.

■ محمد الفراتي

عاشت فرنسا إضرابين عامّين خلال أسبوع واحد فقط، وامتدت احتجاجات مستوى المعيشة ومعاودة تزويد أوكرانيا بالسلاح إلى ألمانيا وإسبانيا والتشيك وإيطاليا وبريطانيا. وبالإضافة إلى ذلك، شلّت الإضرابات العمالية من أجل رفع الأجور العديد من القطاعات الحيوية في بلدان الغرب الجماعي.

بدأت هنا وهناك الإضرابات طويلة الأمد، ففي الولايات المتحدة دخل إضراب عمال المناجم في ألاباما حتى تاريخ 4 تشرين الثاني 2022 يومه الـ 583، وفي الهند وبالتاريخ نفسه، دخل اعتصام المطالبين بالعمل في كلكوتا يومه الـ 600 بمشاركة عشرات الآلاف من أعضاء الجبهة اليسارية والحزب الشيوعي الهندي الماركسي ومشاركة وزراء الحزب احتجاجاً على ما يسمى «العمل الحر» مطالبين بالعمل العادل ومحاسبة الاحتيال والفساد في التوظيف.

وتتواصل في الولايات المتحدة حملة تنظيم النقابات العمالية التي لا تخلو من معارك كبيرة مع الشركات العملاقة تصل إلى درجة تخريب قطاعات العمل واتهام العمال بذلك، كما فعلت شركة أمازون مرتين خلال إضراب العمال. وظهرت أيضاً العديد من الكراسات العمالية بمثابة دليل العمل التنظيمي، بالإضافة إلى تعميم التجارب الناجحة في تنظيم النقابات والإضرابات. وظهرت دعوات نقابية ما زالت خجولة تطالب بالسيطرة العمالية على الاقتصاد في بلدان الجنوب الفقير، وتأسيس نقابات جديدة من أجل تجاوز النقابات الإصلاحية، وفرض المطالب العمالية على أرباب العمل.

ولكن بين كل ذلك، تبدو الموجة الشعبية والعمالية الأوروبية الأكثر ملاحظة لدرجة واسعة، والتي تصادف الذكرى الـ 105 لثورة أكتوبر الاشتراكية. والتي تجاوزت المطالب الطبقية المباشرة للعمال إلى المطالب السياسية التي تتعلق بالأزمة الأوروبية الحالية، والتي يدفع العمال ثمنها يومياً من قضم حق الأجور ومستوى المعيشة والتدفئة وغير ذلك. فالنخب الحاكمة تريد رمي العمال في المحرقة النازية، ولكن رد العمال سرعان ما ظهر في الموجة الأوروبية من الاحتجاجات والإضرابات التي تتسع أسبوعياً في الفترة الأخيرة.

تخوض الطبقة العاملة حول العالم نضالاً على خطين، يتمثل الخط الأول في المطالب العمالية المباشرة التي يستعر النضال حولها يومياً. ولكن هذا الخط لن يكتمل رغم ضرورته إلا مع الخط الثاني، فالطبقة العاملة خلال نضالها اليومي من أجل مطالبها الآنية، لا تنسى نضالها طويل الأمد من أجل الاشتراكية.

إنّ تصادف الموجة الشعبية والعمالية الأوروبية مع ذكرى ثورة أكتوبر صدفة جميلة غير مقصودة. ولكنها تعطي هي الأخرى صورة عن المستقبل، لأن الاشتراكية هي الحل. فالرأسمالية أصبحت قاتلة على المدى القصير، وآن للطبقات العاملة حول العالم اتخاذ المزيد من الإجراءات في نضالها الآني من أجل المطالب ونضالها من أجل الاشتراكية.

سيرجي كارا موزا: أصل فكرة «المليار الذهبي»

هذا العام، استخدم بوتين مصطلح «المليار الذهبي». ويجري استخدام هذا المصطلح الآن على نطاق واسع. وقد أدخله للتداول الكاتب أ. كوزميتش [المترجم: كوزميتش هو اسم مستعارٌ استخدمه المحامي في القانون الدولي تسيكونوف الذي اغتالته المخابرات المركزية الأمريكية في 20 أيار 1991] وذلك في مقالته «روسيا والسوق «في ضوء القانون السوفييتي والقانون الدولي»» المنشورة في العدد الرابع لعام 1990 من مجلة «الأحد Воскресение**». وأيضاً في كتابه «مؤامرة الحكومة العالمية «روسيا والمليار الذهبي»».**

■ **سيرجي كارا مورزا**
ترجمة: قاسيون

في التسعينيات، حارب الليبراليون الزائفون المصطلح بنشاط، ووصفوا كل شخص مهتم به بأنه من منظري المؤامرة. [المترجم: «الليبراليون الزائفون» أو «псевдолибералы» هو اصطلاح روسي أطلق على المجموعات التي حكمت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة]. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ استخدام المصطلح على نطاق أوسع بفضل المنشورات في صحيفة «روسيا السوفييتية» وغيرها من المنشورات الوطنية. لكن في ويكيبيديا، لا يزال يُصنف على أنه ضمن نظرية المؤامرة.

عام 2000، كتبت: «إن مفهوم «المليار الذهبي»، الذي يعني الفصل المصطنع لـ «الشعب المختار» الجديد عن البشرية، هو يوتوبيا. ولدت هذه اليوتوبيا استجابة للأزمة العامة الحالية للصناعة والحضارة الصناعية. الأساس الفلسفي لهذه اليوتوبيا هو الفردية المتشائمة، التي تكسر الروابط المجتمعية للتضامن الإنساني، وترفض أخلاقيات الأخوة الدينية والخلاص الجماعي. أولئك الذين يعتبرون أنفسهم من بين «المليار الذهبي» يشعرون أكثر فأكثر وكأنهم قلعة محاصرة، مهددة من قبل حشد سريع التزايد من الفقراء الجياع والساخطين. إن يوتوبيا «المليار الذهبي»، التي لا يمكن تحقيقها من حيث المبدأ، تؤدي إلى تزايد العدوانية- أولاً في الأيديولوجيا والثقافة، ثم في المجالين السياسي والعسكري. هناك بالفعل كل الدلائل على ترسيخ أيديولوجية فاشية عالمية جديدة، يمكن أن تؤدي إلى أكثر الأعمال تدميراً. إن قبول أو عدم قبول فكرة «المليار الذهبي» هي مسألة اختيار أخلاقي وحتى ديني، لأن هذه الفكرة معادية للمسيحية بشكل جذري، وكذلك معادية للإسلام وحتى معادية للبوذية بشكل أكبر. في موجة الإيديولوجيا النيوليبرالية والأوروبية المركزية التي اجتاحت روسيا، سقط جزء من المثقفين، على ما يبدو، في إغراء هذه اليوتوبيا وتحولو إلى أبواقٍ دعائية لها. كان لهذا الجزء تأثير كبير على النظام السياسي في ذلك الوقت. فيما يتعلق بروسيا، هناك العديد من الدلائل على أن الجزء من النخبة العالمية الذي يحدد السياسة الاقتصادية والعسكرية، ويسيطر على وسائل الإعلام لا يرى بأية حال من الأحوال الشعب الروسي من بين أولئكً الذين لديهم فرصة الدخول في قارب النجاة مع «المليار الذهبي»».

عام 1900، رسم الناشر الروسي المعروف م. مينشيكوف الصورة التالية: «من أوروبا، كما من عش النسر، تنطلق الحيوانات المفترسة البيضاء- المستعمرون المنتشرون في البلدان والقارات البعيدة، وحيثما ظهروا، تسقط حياة البشرية. كان النصف الأول من القرن [التاسع عشر] بأكمله، عبارة عن مذبحة مستمرة للسلالات السوداء والحمراء والبنيةً والخلاسية. بقسوة صيادي الحيوانات البرية، قام البيض بإمساك الزنوج وتحميل أساطيل كاملة معهم لشحنها إلى المستعمرات؛ عشرات الملايين من الزنوج الأقوياء والأصحاء ماتوا في عبودية قاسية، وعشرات الملايين الآخرين ماتوا بسبب المرض واليأس، أو مباشرة بأسلحة المنتصرين. لقد دُمِّرت إفريقيا بشكل رهيب في هذا القرن... أخيراً، تم تقسيم القارة الإفريقية الشاسعة بين الأوروبيين، وفي كل مكان، في ممتلكات المسيحيين الأكثر ثقافة، تم إنشاء استعباد السكان الأصليين، الوحشي في قسوته. مارس الفرنسيون والألمان والإنجليز والهولنديون «البوير» الضراوة نفسها، وهذه الظاهرة- واحدة من أكثر التنبؤات إثارة للقلق بما يخص القرن العشرين».

إن الأزمة العميقة التي تعيشها روسيا اليوم، هي جزء من أزمة التصنيع العامة. ويمكن اعتبار المذهب الصناعي industrialism «ميتا- إيديولوجية» الغرب في العصر الحديث، أي ميتا إيديولوجية الحضارة الغربية الحديثة، التي نشأت على أنقاض المجتمع التقليدي في العصور الوسطى، كنتيجة لسلسلة من الثورات المتعاقبة «الثورة العلمية والإصلاح [المترجم: المقصود الإصلاح الديني- مارتن لوثر] والثورة الصناعية وسلسلة الثورات السياسية» التي اجتاحت أوروبا ومجالاتها الثقافية.

كانت القناعة العميقة بأن «الناس الذين من عرقٍ مختلف «أو ثقافة مختلفة، دين مختلفٍ إلخ» يمثّلون، إنْ لم يكن نوعاً بيولوجياً مختلفاً، فعلى الأقل هم نوعٌ فرعيٌ مختلفٌ- ليس قريباً من النوع الأوروبي».. كانت هذه القناعة ضروريةً للغاية بالنسبة للأوروبي خلال فترة الاستعمار، لتبرير القمع والاستعباد والتدمير المادي للشعوب الأخرى.

العنصرية متأصلة بعمق في نسيج الثقافة الأنجلوسكسونية لدرجةً أنه حتى اليوم، ورغم الرفض «الرسمي» لها، ورفضها العلني في إعلان اليونسكو بشأن العرق والدعوة لمراجعة المناهج الدراسية بهذا الخصوص، إلا أنها [العنصرية] تستمر بالتسرب من جميع الشقوق.

عندما يقول الناس «عنصرية»، تتبادر إلى الذهن المنظمات البروتستانتية البيضاء مثل: كو كلوكس كلان، أو محاكم الإعدام خارج نطاق القانون. مع مثل هذه الأمثلة «الحادة» من الصعب مناقشة القضية. دعونا نفكر بشكل أفضل في مواقف الشخص العادي الوسطي غير القادر شخصياً على إيذاء ذبابة... فيما يلي بعض المواقف...

أتذكر أنه في وقت أزمة الخليج، تنافس سياسيون محترمون مع بعضهم البعض قائلين: «يجب تحرير الكويت بأي ثمن!». لن نقف عند الطريقة الشمولية العبثية في صياغة هذا القول «ماذا يعني «بأي ثمن»؟ على سبيل المثال، على حساب فناء البشرية؟!». بكل الأحوال، فقد تكشّف الثمن بعد عاصفة الصحراء التي راح ضحيتها حوالي 300 ألف عراقي، وعدد من الأمريكيين في حوادث سير [المترجم: الرقم المعلن أمريكياً هو 472 قتيلاً أمريكياً في عاصفة الصحراء، وربما يستخدم الكاتب تعبير حوادث سير للدلالة على ضآلة عدد القتلى الأمريكيين مقارنة بالعراقيين]. أعلنت الصحافة بفخر، أن «تكلفة تحرير الكويت كانت بفضل التكنولوجيا الحديثة ضئيلة للغاية». هذا يعني أن مفهوم «التكلفة» يشمل فقط دماء «الدرجة الأولى». أي أن «الحضارة»، وبهدوء مطلق، ترفض الفكرة المسيحية بأن الناس هم حاملو صورة الله، وبهذا المعنى، هم متكافئون. هذه خطوة ذات أهمية كبيرة، وربما خطوة لا رجعة فيها نحو النظام العالمي الجديد «أو الحرب ضده».

الآن، يتم النظر إلى حالات أخرى بشكل مختلف. فلنأخذ تشيلي: كل موت هو مأساة. لقد شهدنا جميعاً موت فيكتور خارا، لكنني لا أتحدث عنه وعن رفاقه البالغ عددهم ألفي شخص، الذين قتلوا على يد بينوشيه. أنا أتحدث عن الأسس التي يقيّم وفقها الديمقراطي الأوروبي العادي الأمور. لمدة عشرين عاماً، استمر [الأوروبي] في شتم بينوشيه- ولكنه لم يرغب في سماع أنه ليس بعيداً عن تشيلي، في غواتيمالا، قُتل 100 ألف شخص، معظمهم من الفلاحين الهنود، خلال الثمانينيات. علاوة على ذلك، أدرج قادة أوروبا غواتيمالا ضمن الدول الديمقراطية، وكانوا سعداء بالقول: إنه بعد الاستيلاء على نوريبغا ووصول بينوشيه إلى احتلال سدة الزعامة في بلد إضافي في أمريكا اللاتينية، لم يبق سوى بلد واحد غير ديمقراطي- كوبا. إنّ إبقاء خمسة معارضين قيد الاعتقال، وعدم إجراء انتخابات متعددة الأحزاب، أمر غير مقبول أكثر من تصفية جماهير الفلاحين الذين لا يستطيعون حتى قراءة قرارات الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإنه حتى الانتخابات الحرة، لن تنقذ أمة توقفت عن إرضاء «الديمقراطية». وهكذا، استقبل البيت الأبيض دائماً سافيمبي الدموي كفارس للنضال من أجل حرية الشعب الأنغولي. أخيراً، أجريت الانتخابات، ويا للمفاجأة، خسر سافيمبي. هل استقال مثل الساندينيين في نيكاراغوا؟ لا، مدعوماً ومسلحاً من الغرب، أقام حمام دم في أنغولا. هل أرسلت الولايات المتحدة جنوداً لمعاقبته وحماية إرادة الناخبين المعبر عنها ديمقراطياً؟ طبعاً لا، فالفكرة بحد ذاتها تبدو سخيفة. تعني الديمقراطية تأكيد المواطنين على الاختيار الذي يتم في مكان ما في الأندية التي خلف الحدود. كم يبدو النظام الاستبدادي بسيطاً وواضحاً مقارنة بذلك؛ فهو لا يجبر الشخص على الكذب على نفسه.

تعني الديمقراطية تأكيد المواطنين على الاختيار الذي يتم في مكان ما في الأندية التي خلف الحدود

■ المادة الكاملة على الموقع

مستقبل الحركة الشعبية عالمياً وفي سورية

اتصل بي منذ بضعة أيام أحد الأصدقاء ممن يتابعون قاسيون بشكلٍ مستمر، ليناقش معي ما قالته افتتاحية العدد الماضي رقم 1094، والتي كانت بعنوان «الحركة الشعبية تصعد والنخب تنحط».

■ مهند دليقان

يوافق صديقي على الفكرة العامة للافتتاحية القائلة بأنّ هنالك حركة شعبية على المستوى العالمي، انطلقت قبل عقد أو نحو ذلك، وأنها لا بد مستمرة لسنوات عديدة قادمة، وأنّ السبب الأساسي في ذلك هو التأزم المتعاظم في أوضاع الناس المعيشية حول العالم بنتيجة جملة الأزمات الرأسمالية. ويوافق أيضاً على أنّ مستوى «النخب» السائدة حول العالم، هو في انحدارٍ مستمر، وخاصة النخب الغربية. ولكنّه عبّر عن عدم موافقته على فكرتين أساسيتين

أولاً من الصحيح أنّ هنالك حركة شعبية حول العالم، وأنها ربما تزداد انتشاراً وزخماً، وربما تستمر فعلاً لسنوات طويلة قادمة، ولكنّ هذا كله لا يعني أنها تزداد تنظيماً أو نضجاً؛ فإذا كان الجانب الإيجابي الظاهر من الحراكات الشعبية هو الإضرابات العمالية، خاصة في أوروبا، أو التحركات السياسية المنظمة إلى هذا الحد أو ذاك في أمريكا اللاتينية «كما تلك التي أوصلت لولا إلى الرئاسة مجدداً»، فإنّ الجوانب السلبية الأكثر امتداداً وسيطرةً، هي الاتجاهات المتعصبة قومياً ودينياً وطائفياً وثقافياً وإلخ، وكذلك الحركات «الحقوقية» الطابع التي لا تناضل فعلياً ضد المنظومة الرأسمالية وضد النخب الحاكمة، بقدر ما تصرف جهودها على تشتيت النضال الاقتصادي- الاجتماعي، إلى ذلك الحد الذي يصبح المرء مجبراً فيه على النظر جدياً في احتمال أنّ قسماً مهماً من هذه «الحراكات» يعمل كأداة في يد النخب أكثر منه أداة ضدها «المقصود هو قسم واسع من حراكات «حقوق الإنسان» و«الخضر» و«المثليين» وإلخ».

ثانياً بما يخص سورية تحديداً، فإنّ الحديث عن «حركة شعبية كامنة»، ربما يندرج في إطار الأمنيات لا الوقائع؛ فلكي تكون هنالك حركة شعبية ينبغي أولاً أن يكون هنالك شعب! والواقع أنّ الشعب السوري في حال تهجيرٍ مستمرٍ ومتصاعد، إلى الحد الذي يمكن القول فيه إنّ الهدف الأول ينبغي أن يتركز في الحفاظ على وجود هذا الشعب قبل أي حديثٍ عن احتمال أن يقوم ذلك الشعب بحركة في وجه النخب المحلية.

الأفكار التي يطرحها صديقي هي أفكارٌ تستحق النقاش فعلاً، وأظن أنها مرّت بذهن قراء آخرين لقاسيون، وليس في ذهن صديقي فقط، ولذا سأحاول فيما يلي أنْ أساهم – ضمن حدود فهمي لما جاء في الافتتاحية– في نقاش هذه الأفكار.

في الفهم العام للحركة الشعبية

إذا نظرنا إلى «الشعب»، كمقولة سياسية، «وليس كمقولة عرقية أو ثقافية»، فإننا سنجد أنفسنا أمام مقولة حديثة بالمعنى التاريخي؛ فـ«الشعب» كعنصر سياسي، لم يظهر على ساحة الفعل التاريخي بشكل واضح المعالم إلا إبان الثورة الفرنسية 1789. وفي تلك المرحلة كانت مقولة «الشعب» تشمل العمال والفلاحين ومعهم البرجوازية، والذين تقاطعت مصالحهم في العداء المشترك للملكية الإقطاعية في حينه.

عفوية وعدم انتظام الحركة الشعبية على المستوى العالمي أو المحلي هي مرحلة ضرورية وموضوعية في تطورها

بهذا المعنى، يمكن القول بقدرٍ ما من التقريب إنّ بين أولى الحراكات الشّعبية «ببعدها السياسي» في العالم، تلك التي احتلت من خلالها جماهير باريس سجن الباستيل 1789، وكانت في حينه حركة عفوية وغير منظمة وبلا قادة.

ومنذ تلك اللحظة، أي قبل أكثر من 230 عاماً وحتى الآن، يسجل التاريخ مجموعة من الحراكات الشعبية المتعاقبة، بين نشاط وسكون، كل منهما يأخذ نحو 50 عاماً. ودائماً ما يبدأ الأمر عفوياً، وبلا قادة وبلا برامج واضحة، ودائماً ما يحتاج عقداً أو أكثر ليصل إلى درجة معقولة من التنظيم لتحقيق الحد الأدنى على الأقل من التغيير المطلوب.

خلاصة القول في هذه النقطة، هي أنّ عفوية وعدم انتظام الحركة الشعبية، على المستوى العالمي أو المحلي، هي مرحلة ضرورية وموضوعية في تطورها باتجاه وعي الحركة لمصالحها، وباتجاه تنظيم صفوفها، وصولاً لتحقيق أهدافها.

جوهر فكرة الحركة الشعبية، أنها تعبير عن النشاط السياسي المتصاعد للجماهير. وهذا النشاط متأت أصلاً عن سببين عامين واضحين، الأول هو أنّ النخب «فوق» لم تعد قادرة على الحكم بالطرق السابقة، ولم تعد قادرة على حل أي من المشكلات الكبرى التي تواجه الناس. والثاني هو أنّ الناس نفسها «تحت» لم تعد قادرة على احتمال شكل الحكم السابق وطريقته التدميرية في توزيع الثروة وفي إدارة الأمور.

وربما من المهم أيضاً في رصد وجود الحركة الشعبية، وتطورها، الانتباه إلى أنّ الحركة الشعبية، أي النشاط السياسي المتصاعد للجماهير، تأخذ تعبيرات متنوعة إلى أقصى الحدود، وليست محصورة إطلاقاً بشكل التظاهر «وليس خافياً أنّ محاولة حصرها بهذا الشكل كانت إحدى أدوات التلاعب بها وبوعي الناس لها، حيث تتبخر الحركة إذا لم يعد هنالك مشي على الزفت!».

الحقيقة، هي أنّ أشكال الحركة تبدأ حتى من تغيّر منظومة تفكير الإنسان العادي، باتجاه الاهتمام المتصاعد بالأوضاع السياسية لمجتمعه، وله هو نفسه. وتمر عبر شتى أشكال النشاط الأخرى الفردية والجماعية.

في صعوبات هذا العصر

مما لا شك فيه، هو أنّ «النخب» وعبر ما يزيد عن 200 عام من الحراكات الشعبية، قد تعلمت الكثير عنها، وتعلمت الكثير عن كيفية تخريبها من الداخل ومن الخارج، وعن كيفية التلاعب بها. ولذا فمن المفهوم أنّ أشكالاً عديدة مما يجري تقديمه كحراكات تغييرية هو في الواقع، وكما يشير صديقي محقاً، أدوات في يد النخب وضد الحركة.

ولعل بين أهم هذه الأدوات، هي قسّم صفوف الذين «تحت»، باستخدام شتى أنواع الأدوات الطائفية والقومية والثقافية والسياسية وإلخ. وهذه المساعي التي تقوم بها النخب هي جزء موضوعي من تطور الحركة الشعبية، فالمرور من العفوية إلى التنظيم، يعني ضمناً فهم الناس للألاعيب التي تسعى النخب من خلالها إلى تقسيمها عمودياً. سنتحدث عن سورية بشكل منفصل بعد قليل، ولكن ربما من المفيد الإشارة هنا إلى أنه بعد عشر سنوات، فإنّ الغالبية العظمى من السوريين الذين «تحت» لم يعودوا يعيرون أذناً لا للحديث عن تقسيمات طائفية، ولا قومية، ولا للحديث خاصةً عن «نظام» و«معارضة»، بل يرون هذين الأخيرين في صفٍ واحد في نهاية المطاف هو صف النخب، وهم بذلك محقون تماماً، وهم بذلك يقطعون عتبةً مهمة جداً في تطور حراكهم وتطور تنظيمه...

وإذاً، فإنّ المرور من العفوية نحو التنظيم

نقاش مع صديق حول افتتاحية قاسيون 1094

عبر سلسلة من الصعوبات الكبرى والتجارب المريرة هو قانونية يصعب القفز فوقها، وإنْ كان من الضروري العمل لتقليل آلامها قدر الإمكان.

وكذلك، فإنّ أدوات النخب مهما تطوّرت في تقسيم الناس، وفي محاولة منعهم من إيصال حراكهم إلى نهاياته، فإنّ استمرار ذلك الحراك، يعني أنّ أدوات التقسيم لم تنجح بإنهاء الحركة، حتى وإنْ نجحت في تأخير تطورها. وكما أنّ «النخب» قد تعلمت عبر قرنين أو أكثر كيف تتعامل مع الجماهير، فإنّ ذاكرة الجماهير هي الأخرى تختزن الكثير من المرارات في هذا السياق بالذات. ولذلك فإنّ قدرتها على تجاوز عوامل تقسيمها تتبلور أكثر فأكثر مع تبلور تعفن النخب وعجزها عن تقديم الحلول... ربما واحد من آلاف المؤشرات على ذلك، أنّ ما يسمى الإعلام الرسمي في كل بقاع العالم، أي الإعلام المدار من قبل النخب، بات مكافئاً في نظر الناس للإعلام الكاذب، وباتت الدعاية التي يقدمها دعاية عكسية، إلى الحد الذي بات هنالك كثيرون يصيغون مواقفهم على أساس ما يطرحه الإعلام الرسمي، بأن يقلبوا طروحات ذلك الإعلام رأساً على عقب... «وهي ليست أداة متطورة في تكوين المواقف بطبيعة الحال، ولكنها خطوة لا بد منها»..

عالمية الحركة الشعبية

قبل الدخول في نقاش «الحركة الشعبية الكامنة» في سورية، من الضروري القول إنّ الحراكات الشعبية، إذا كانت قد بدأت كظاهرة سياسية قبل نحو مئتي عام، فإنها بدأت كظاهرة ضمن الحدود «القومية» للدولة الحديثة النشأة في حينه في أوروبا. ولم تتحول إلى ظاهرة عالمية، تتأثر وتؤثر بشكل كبير ضمن خريطة واحدة للعالم بأسره، إلا بعد ذلك بقرابة مئة عام أخرى. وربما مثال كومونة باريس «1871» هو مثالٌ مرجعيٌ في رصد هذا التحول في معنى وتأثير الحركة الشعبية، والتي تطلّب القضاء عليها التحالف بين عدة برجوازيات أوروبية، متحاربة أساساً فيما بينها.

جذر المسألة، هو أنّ الرأسمالية كنظام اقتصادي- اجتماعي وسياسي وثقافي وإلخ، هي أول نظام عالمي في التاريخ. سبق أنْ ظهرت إمبراطوريات كبرى احتلت مساحات كبرى في العالم، على غرار الإمبراطورية الرومانية والفارسية والعربية وإلخ، ولكنّ أيّاً منها لم تقدم نظاماً عالمياً واحداً يشمل العالم بأسره، ويشمل ضمناً مناطق سيطرتها. بل إنّ واحداً من الشروط الضمنية لاستمرار سيطرة الإمبراطوريات التاريخية الغابرة، كان تجنب التدخل المباشر في إعادة تكوين أنظمة الحياة في المناطق الجديدة التي تتم السيطرة عليها.

على العكس من ذلك كلّه، فإنّ التوسع الرأسمالي الذي شمل العالم بأسره، وإنْ كان قد استخدم كما في حالات التوسع السابقة الأسلحة والحروب... فإنّ أهم مدفع استخدمته الرأسمالية في توسعها، وكما يقول البيان الشيوعي هو «مدفعها البضاعي»، ولاحقاً المالي؛ أي نموذجها الاقتصادي الاجتماعي الذي جاء على قاعدة ثورة علمية في التصنيع، سمحت بإغراق الدول القومية بالبضائع، ومنها فاضت نحو العالم بأسره.

الداخلي والخارجي

منذ ذلك الحين، وبشكل أكثر وضوحاً مع مطلع القرن العشرين، باتَ النظام القائم نظاماً عالمياً، وباتت الحروب حروباً عالمية، وباتت الثقافة عالمية، والاقتصاد عالمياً وإلخ... وبطبيعة الحال فإنّ الحركة الشعبية هي الأخرى باتت عالمية.

ربما أوضح الأدلة على درجة الترابط هذه هي حركة التحرر الوطني في بلدان «العالم الثالث» في النصف الأول من القرن العشرين؛ فكلّ دارس موضوعي لحركة التحرر هذه، ولمِ استطاعت تحقيقه، يعلم يقيناً، أنّ نضالات الشعوب المستعمرة رافعة أساسية في عملية التحرر، ولكنها ليست الوحيدة إطلاقاً، بل هنالك أيضاً الوضع العالمي المستجد مع نشوء وانتصار الاتحاد السوفييتي، وبعده الصين. وهو الأمر الذي شكّل عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقلال الوطني لعددٍ كبير من الدول المستعمَرة.

منذ ذلك الحين، بات التداخل بين التطورات على المستوى العالمي والمستويات الإقليمية والمحلية، عالياً إلى حدود يصعب أحياناً تخيلها، بل ويمكن أن تبدو حقائقها – فيما لو كُشفت أمام الناس- ضرباً من ضروب ما يسمى «نظريات المؤامرة».. كالقول مثلاً إنّ الأنظمة ومعارضاتها في عدد غير قليل من دول «العالم الثالث»، هما على حد سواء، أدوات في يد المركز الغربي، وذلكَ بغض النظر عما يقوله هؤلاء وأولئك!

بكلام آخر، فإنّ الفصل بين «الداخلي» و«الخارجي» بات أكثر عُسراً وصعوبة، فإذا كانت الظاهرة الرأسمالية قد تحولت إلى ظاهرة عالمية، وباتت شتى البلدان أجزاءً مكونة في هذه الظاهرة، فإنّ ما قد يبدو خارجياً بالنسبة لسورية مثلاً، هو في حقيقة الأمر داخليٌ.

بطريقة أكثر مباشرةً، فإنّ الحرب في أوكرانيا مثلاً، ليست شأناً خارجياً بما يخص سورية اليوم. كذلك الأمر مع وضع الدولار عالمياً، فهو شأن داخلي سوري أيضاً! وحين نقول إنّ الدولار يحتل سورية، وأنّ المتشددين في النظام والمعارضة على حد سواء يتجاهلون ذلك، فهذا ليس شأناً خارجياً، بل هو شأن صميمي داخلي سوري.

بالمقياس نفسه، ورغم الصحة التي لا نقاش فيها، للقول بأنّ مهمة الحفاظ على الشعب السوري وإيقاف تجريفه هي مهمة تكاد لا تعلوها مهمة، إلّا أنّ تحقيق هذه المهمة نفسها، لا يمكن أن يمرّ إلّا عبر التغيير الجذري الشامل للمنظومة القائمة محلياً، لأنّ هذه المنظومة أثبتت على الأقل عجزها عن إيقاف حال التدهور، والحق، أنها أثبتت أنها جزءٌ أساسي وفاعلٌ في عملية التهجير وفي عملية التدهور... وإذا كان السبيل لإيقاف الانهيار هو التغيير الجذري، فإنّ طريقه هو الحل السياسي عبر 2254، والوصول إلى هذا الحل يحتاج وضعاً عالمياً محدداً، ووضعاً داخلياً وإقليمياً محدداً، وهذا وذاك يُسهم في تكوينهما التغيّر العالمي الجاري، وأساس هذا التغيّر هو الحركة الشعبية العالمية، التي تتمظهر بأشكال غنية ومتعددة إلى أبعد الحدود، بما في ذلك بالتعبير عن مصالحها العامة عبر سياسات دول كالصين وروسيا، وبغض النظر عما تريده وتنشده السلطات في تلك الدول... فمجرد العمل ضد التبادل اللامتكافئ عالمياً، يعني ضمناً العمل لا ضد الأمريكان ودولارهم فقط، بل وأيضاً ضد النخب في منطقتنا «نظماً» و«معارضات» والتي جرى تفصيلها ابتداء من ستينيات القرن الماضي كتابع اقتصادي، ومن ثم سياسي للمركز الغربي الدولاري...

بهذا المعنى، فإنّ من تبقى من السوريين في سورية، وصحيح أنهم نصف السوريين، لكنهم بالملايين، هؤلاء ما زالوا يحاولون البحث عن سبل لينشطوا وليتحركوا، حتى وإن بأشكال رمزية، ولكنهم أيضاً يحملون على أكتافهم لا عبء المرارات السابقة فحسب، بل وأيضاً دروسها، ولن يلقوا بأنفسهم نحو أشكال يائسة من الحراك، بل سيبقون كامنين حتى تحين الظروف الملائمة... وحتى ذلك الحين سيجربون من حين إلى آخر اختبار الظروف وجاهزيتها... هذا المقصود- فيما أعتقد- بأنّ الحركة الشعبية في سورية كامنة... أي أنها لم تمت، ولن تموت قبل الوصول إلى أهدافها. وكما يقول فيكتور هوغو في البؤساء «الوقوف هو استعادة القوى. إنه السكون المسلح اليقظ. إنه الأمر الواقع الذي يقيم أرصاداً ورقباء ويلزم جانب الحذر. الوقوف يفترض نشوب المعركة أمس، ونشوبها غداً».. وكما يقول أيضاً فإنّ «الغد يقوم بعمله على نحو لا يقاوَم، وهو يقوم به منذ اليوم. وهو يبلغ غاياته، أبداً، بوسائل غير متوقعة»..

بات النظام القائم نظاماً عالمياً وباتت الحروب حروباً عالمية وباتت الثقافة عالمية والاقتصاد عالمياً وإلخ... وكذلك الحركة الشعبية هي الأخرى باتت عالمية

السجل التجاري والحياة الكريمة للشباب!

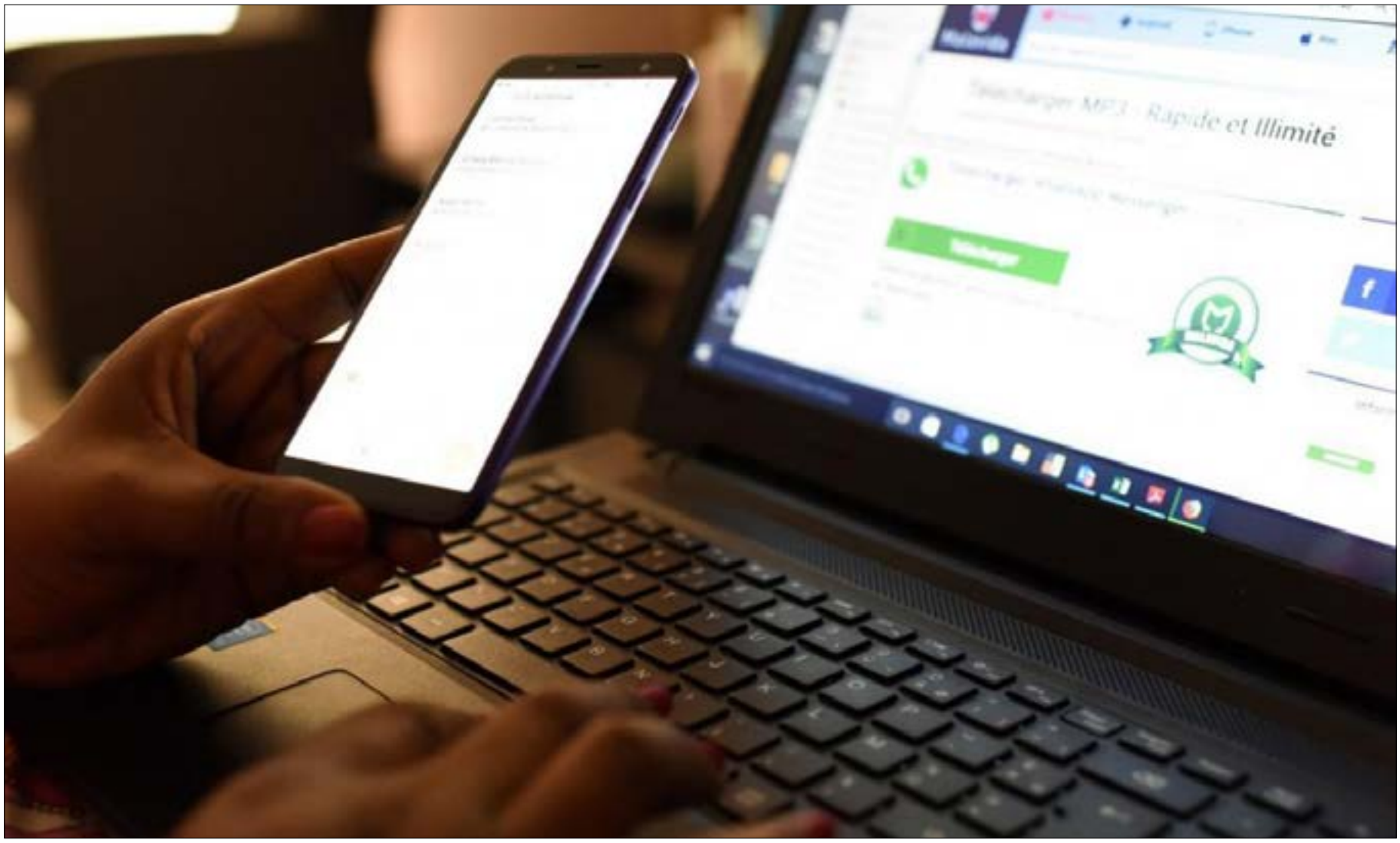

تم عقد اجتماع بتاريخ 2022/11/1 برئاسة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وبحضور ممثلين عن وزارة الإدارة المحلية والبيئة واتحاد غرف التجارة السورية، إضافة إلى مديرية الشركات في الوزارة، حيث ناقش الأمور المتعلقة بالمهن الفكرية التي سيتم منحها سجلاً تجارياً بعد حصولها على الترخيص من الوحدات الإدارية المعنية لممارسة هذه المهن من المنازل السكنية دون اشتراط انتساب أصحابها إلى غرف التجارة.

■ سوسن عجيب

وبحسب وكالة سانا: «أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أهمية ضبط عملية تصنيف المهن الفكرية وتوصيفها بشكل دقيق لتكون قابلة للحصول على الترخيص الإداري من الوحدات الإدارية والتفريق بينها وبين المهن الحرفية وتبسيط إجراءاتها. ولفت إلى حرص الوزارة على دعم الشباب أصحاب المهن الفكرية والحفاظ على الشباب المبدع وتمكينهم من الإنتاج بما يضمن لهم حياة كريمة ويغنيهم عن السفر خارج الوطن لتأمين مستقبلهم».

فما علاقة الترخيص الإداري والسجل التجاري لأصحاب المهن الفكرية بالحياة الكريمة للشباب لتغنيهم عن السفر خارج الوطن لتأمين مستقبلهم؟

ليست بعيدة عن الغايات الضريبية وغيرها!

ربما من الهام العمل على تصنيف وتوصيف المهن الفكرية، وهو ما تم طرحه مراراً وتكراراً خلال السنين الماضية، وخاصة مع دخول أنواع جديدة من المهن تندرج ضمن إطار المهن الفكرية.

وقد أكد مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بحسب ما نقلته إحدى وسائل الإعلام، أن «الجداول ستصدر خلال أيام فقط بالتنسيق مع اتحاد غرف التجارة والإدارة المحلية المعنية بمنح التراخيص الإدارية، وستشمل التصاميم الهندسية والبرامج المحاسبية والرسم والتسويق الإلكتروني والصحافة وغيرها الكثير».

وكذلك أوضح مدير الشركات أن «منح السجلات لأصحاب المهن الفكرية موجه لدعم رواد الأعمال غير القادرين على امتلاك عقار تجاري لتأدية عملهم، حيث سيمنحون سجلات تجارية على عقارات سكنية، دون ضرورة لتحويل صفة العقار إلى تجاري».

وإذا كان سيتم استثناء أصحاب السجلات التجارية الجديدة المشمولين بالتصنيف ضمن المهن الفكرية من الانتساب إلى غرف التجارة، فإن ذلك قد لا يعفيهم من التكليف الضريبي!

وقد أشار مدير الشركات إلى ذلك بقوله: «بالنسبة للضرائب التي ستترتب على أصحاب هذه المهن فلا تزال على طاولة النقاش مع وزارة المالية للنظر بإمكانية الإعفاءات المتاحة».

فالتكليف الضريبي سيشمل هذه المهن استناداً للترخيص الإداري والسجل التجاري بحسب القوانين والتعليمات النافذة، ويبقى أمر «الإعفاءات المتاحة» متروكاً بيد وزارة المالية!

ولعل من أسباب العزوف عن الحصول على التراخيص الإدارية لممارسة الأعمال والمهن «الفكرية وغيرها» ليس الإعاقات والصعوبات في ذلك فقط، بل التكاليف المرتفعة المترتبة عليها، والتي لا تقف عند حدود التكليف الضريبي أيضاً، بل الكثير من النفقات الأخرى «النظامية المعروفة وغير النظامية لكنها معروفة ومستورة»!

بحسب بعض العاملين في المهن الفكرية وغالبية هؤلاء وخاصة الشباب يمكن اعتبارهم من الفئة المسحوقة والمستغلة فلا ثقة ولا ضمانة حتى على مستوى الاستثناءات الممنوحة الآن!

السجل التجاري والدعم وانعدام الثقة!

بهذا الصدد ربما تجدر الإشارة إلى أن الحاصلين على السجل التجاري كانوا من ضمن قوائم المستبعدين من الدعم كشريحة، وذلك من ضمن الإجراءات التي تم اتباعها تحت عنوان «توجيه الدعم لمستحقيه»، ثم تم تقليص ذلك على أصحاب السجل من الدرجة الأولى فقط، وذلك بعد تسجيل الاعتراضات على هذا الإجراء، وبعد أن أوقف الكثيرين سجلاتهم من أجل الاستمرار بالحصول على الدعم، على قلته وبرغم استمرار إجراءات التخفيض عليه!

وبحسب بعض العاملين في المهن الفكرية، وغالبية هؤلاء وخاصة الشباب، يمكن اعتبارهم من الفئة المسحوقة والمستغلة «داخلاً وخارجاً»، فلا ثقة ولا ضمانة، حتى على مستوى الاستثناءات الممنوحة الآن، سواء بما يخص العقار وعدم تحويله إلى تجاري، وما يترتب على ذلك من ضرائب ورسوم، بما في ذلك استجرار الطاقة الكهربائية، أو بما يخص السجل التجاري بمعزل عن التسجيل في غرف التجارة، أو بما يخص التكليف الضريبي اللاحق!

وبحسب هؤلاء فلا مقدمات كافية للثقة بالإجراءات والسياسات الحكومية في ظل الإستراتيجيات المعمول بها، وخاصة ما يتعلق بزيادة الإيرادات من جيوب الغالبية المفقرة، فبجرة قلم حكومية من الممكن بسهولة تكبيدنا ما لا طاقة لنا به من رسوم وضرائب، وغيرها من النفقات نهباً واستغلالاً وابتزازاً!

الحياة الكريمة في واد آخر!

أن يتم تبويب وتوصيف المهن الفكرية، مع منحها بعض الاستثناءات لتسهيل عملها وضبطها، وحتى أن يتم تكليف أصحابها بالضرائب المستحقة، كل ذلك مطلوب، أما أن يتم زج عبارات الحياة الكريمة والاستغناء عن السفر في معرض النقاش حول العناوين أعلاه، مع استثناءاتها الموعودة، فهو شكل جديد من المزاودة على ممارسي هذه المهن! فالتوصيف والتصنيف للمهن الفكرية مع ما يترتب على ذلك من رسوم وضرائب في واد، والحياة الكريمة في واد آخر تماماً!

فالجميع يعلم أن الحياة الكريمة والاستغناء عن السفر لتأمين المستقبل، وخاصة بالنسبة للشباب، لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بموضوع السجل التجاري أو غيره، كما لا علاقة لها بنوع وتصنيف وتوصيف المهنة، سواء كانت فكرية أو حرفية أو إنتاجية «زراعية او صناعية»!

فالحياة الكريمة معروفة شروطها ضمن الحدود الدنيا، والتي تتمحور حول الحقوق الطبيعية الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، والتي تم التضحية بها، مع الكثير غيرها من الحقوق والمكتسبات، كقرابين على مذبح السياسات الليبرالية الطبقية المعمول بها منذ عقود، والمستمرة بجرعات متزايدة من الاستغلال والنهب والفساد والإفساد، وصولاً إلى حال التطفيش من البلد لكل من استطاع إلى ذلك سبيلاً، ومن كافة المهن والأعمار والأجناس.

فبالله عليكم كفاكم مزاودات، مع مزيد من المنيات، من جيوبنا وعلى حساب حياتنا وأعمارنا!

العدس والحمص من التصدير إلى الاستيراد

صدر كتاب عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ 2022/10/27 يقضي بالموافقة على السماح باستيراد «العدس مجروش وحب- الحمص اليابس- الفاصولياء الجافة» شريطة وصول الكميات المستوردة خلال /6/ أشهر كحد اقصى اعتباراً من تاريخ صدور الكتاب.

■ عاصي اسماعيل

الكتاب بمضمونه استند إلى مقترح وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الذي أيدته اللجنة الاقتصادية بتوصيتها بتاريخ 2022/10/17، ووافقت عليه الحكومة بتاريخ 2022/10/19.

فهل الأمر بغاية تغطية احتياجات الاستهلاك المحلي من هذه المواد، وما مصير هذه المحاصيل الزراعية الهامة لاحقاً؟

حضور مصلحة المستوردين وغياب مصلحة المزارعين

تجدر الإشارة في البداية إلى سرعة الأداء في اتخاذ القرارات الحكومية، فالهامش الزمني بين توصية اللجنة الاقتصادية وصدور القرار كان 10 أيام فقط، وهذا يندرج شكلاً ضمن إطار تغطية احتياجات الاستهلاك المحلي، لكنه مضموناً يصب في مصلحة المستوردين.

مقابل ذلك تم تسجيل غياب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وبياناتها بما يخص المواد أعلاه، وكذلك غياب دور الاتحاد العام للفلاحين كممثل عن مصلحة المزارعين، باعتبار المواد التي سمح باستيرادها أعلاه تعتبر من المحاصيل الزراعية المحلية الهامة!

أما الغائب الأهم فهو الكميات المسموح باستيرادها من كل من هذه المواد لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي ربطاً مع كميات الإنتاج منها، والاكتفاء بتحديد سقف زمني لوصول الكميات المستوردة، ومهما بلغت هذه الكميات على ما يبدو، وذلك يصب في مصلحة المستوردين دون أدنى شك!

فإذا كانت الغاية من الموافقة هي سد النقص في احتياجات الاستهلاك المحلي، بسبب عدم كفاية الإنتاج الزراعي منها حالياً، فمن المفترض وضع سقوف للكميات المسموح باستيرادها لحين موعد الموسم القادم لمحاصيل هذه الزراعات كي لا تتضرر هذه الزراعات بالمنافسة مع المستورد منها لاحقاً، وكي لا يتكبد المزارعون خسارات إضافية بالنتيجة، وبالتالي مزيد من العزوف عن الزراعة وهجرة الأرض!

فمع غياب بيانات وزارة الزراعة ودور الاتحاد العام للفلاحين غابت مصلحة المزارعين، مقابل حضور مصلحة المستوردين!

من التصدير إلى الاستيراد

المواد أعلاه كمحاصيل محلية كانت كافية لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي منها، مع فائض تصديري وضع سورية في ترتيب منافس من خلالها «عربياً ودولياً»، وذلك قبل سني الحرب والأزمة.

فعلى سبيل المثال، وبحسب قاعدة بيانات منظمة «الفاو»، فقد بلغ الإنتاج المحلي من محصول الحمص في عام 2005 كمية 55 ألف طن، وكان ترتيب سورية هو العاشر عالمياً بكم الإنتاج، وكانت قيمة صادرات سورية من الحمص في عام 2004 هي 12,7 مليون دولار، وكان ترتيب سورية هو السادس عالمياً في تصدير هذه المادة.

وكذلك فقد بلغ الإنتاج المحلي من محصول العدس في عام 2005 كمية 154 ألف طن، وكان ترتيب سورية هو الثامن عالمياً بكم الإنتاج، وكانت قيمة صادرات سورية من العدس في عام 2004 هي 27,9 مليون دولار، وكان ترتيب سورية هو السادس عالمياً في تصدير هذه المادة.

فقد بدأ تراجع الإنتاج الزراعي من هذه المحاصيل، وغيرها من المحاصيل بما في ذلك الإستراتيجية، بالتوازي مع مسيرة تخفيض الدعم على هذا الإنتاج مطلع الألفية، وتحديداً بعد عام 2005، لتأتي مفرزات الحرب والأزمة التي فعلت فعلها بالتوازي مع استمرار سياسات تخفيض الدعم وعوامل الجفاف والمتغيرات المناخية، وصولاً إلى كمّ إنتاج لا يكفي احتياجات الاستهلاك المحلي، والتي كانت مبرراً لفتح باب استيراد المواد أعلاه، كما غيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى.

والنتيجة أن سورية انتقلت من مُصدّر محسوب ضمن ترتيب الدول الأوائل المنافسة في هذه المحاصيل، مع عائد تصديري جيد منها يعوّل عليه في الحسابات الاقتصادية العامة، وخاصة في ميزان التجارة الخارجية، إلى مستورد لها!

إذا كانت الغاية سد النقص في احتياجات الاستهلاك المحلي فمن المفترض وضع سقوف للكميات المسموح باستيرادها كي لا تتضرر الزراعات بالمنافسة معها ولا يتكبد المزارعون خسارات إضافية

غياب الخطة الزراعية

في شهر حزيران 2022 بيّن الدكتور المهندس والخبير الزراعي بسام السيد في تصريح لأحد المواقع الإعلامية المحلية أن: «موسم الحمص والعدس لهذا العام كان قليلاً»، وأشار إلى أن «جميع دول العالم تتجه إلى الحفاظ على إنتاجها من القمح والبقوليات نتيجة التغيرات المناخية وارتفاع أسعارها عالمياً، والتوقعات باحتمال حدوث أزمة غذائية، إلا لدينا لا توجد خطة منظمة أو فاعلة لزراعة هذه المحاصيل على الرغم من أهميتها، والإنتاج الكبير الذي كان في سورية سابقاً تراجع بسبب قصور الخطة الزراعية والخسارات المتتالية التي يتعرض لها الفلاح وأوقعته في العجز، فهجر أرضه».

صعوبات ومعيقات

الأمر لا يقتصر على غياب الخطط الزراعية ومتابعتها، بل هناك أسباب كثيرة أخرى، لعل أهمها ارتفاع التكاليف على المزارع، والتي تعتبر من أهم مسبباتها سياسات تخفيض الدعم الجارية، وغيرها من السياسات المعمول بها والتي لا تعير الإنتاج أية أهمية، سواء كان زراعياً أو صناعياً.

فقد بيّن الخبير التنموي أكرم عفيف، عبر إحدى وسائل الإعلام في شهر حزيران الماضي، أن: «سبب فقدان الحمص والعدس هو عزوف الفلاحين عن زراعتهما نتيجة ارتفاع التكاليف، حيث دعا إلى توقع الأسوأ من جهة توفر وارتفاع أسعار البقوليات، لأن الفلاح لم يعد يزرع بعد هذه الخسارات الكبيرة التي مني بها».

ومن الصعوبات يمكن إيراد التالي اختصاراً: ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات وبقية مستلزمات الإنتاج الزراعي المتحكم بها، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والعجز عن تغطيتها، أي الخسارة المحققة، وبالتالي عزوف الكثير من الفلاحين عن الزراعة.

ارتفاع تكاليف حوامل الطاقة «كهرباء– مشتقات نفطية» اللازمة لعمليات الري والسقاية، وعدم توفرها أحياناً، والنتيجة تعرض المزروعات للعطش والجفاف، أي خسارة المزارع.

نقص الآلات الزراعية، وارتفاع تكاليف إصلاحها وصيانتها.

صعوبات توزيع وتسويق وبيع المنتجات الزراعية، فالمتحكم بهذه العمليات هم حيتان أسواق الهال والمصدرون والمهربون، على حساب المزارعين والمستهلكين معاً.

واقع الحال يقول إنه بالإمكان استعادة الإنتاج الزراعي لما كان عليه من الاكتفاء الذاتي بغالبية المحاصيل مع تصدير الفائض منه، بل وبزيادة هذا الإنتاج وتنويعه أيضاً، لكن عدم إيلاء الصعوبات أعلاه، وغيرها، الاهتمام الكافي لتذليلها بما يحقق مصلحة المزارعين واستمرارهم بالزراعة والعملية الإنتاجية، مع غياب الخطط الزراعية الجدية التي يجب أن تترافق مع تأمين مستلزماتها، فإن العزوف عن الزراعة وهجرة الأرض ستزداد، وبالتالي ستتزايد الحاجة الاضطرارية لعمليات الاستيراد، وهو ما جرى ويجري عملياً كسياسة ونهج متبع حتى الآن، والمتضرر من ذلك ليس المزارعين والعملية الإنتاجية فقط، بل عموم المستهلكين، والاقتصاد الوطني ككل!

قرض التسليف العقاري الشخصي والأجور!

أعلن المصرف العقاري نهاية الشهر الماضي عن إتاحة الحصول على القرض الشخصي بسقف 10 ملايين ليرة للعاملين في الدولة والمتقاعدين، وكذلك العسكريين، بغض النظر عن سقف الراتب، وذلك بتحقيق شرط مساواة رواتب الكفلاء لقيمة القسط الشهري.

وفي حديث لمدير التسليف في المصرف العقاري لصحيفة تشرين نهاية الأسبوع الماضي، أوضح فيه: إنه «يمكن لطالب القرض الذي لا يحقق شرط سقف الراتب المطلوب للحصول على القرض الشخصي، أن يأتي بكفلاء، تساوي مجموع رواتبهم مجتمعين قيمة القسط الشهري».

فماذا يؤمن مبلغ القرض البالغ 10 مليون ليرة من ضرورات؟

وهل إمكانية توافر الكفلاء متاحة أمام المضطرين للحصول على القرض؟

صعوبات

بحسب مدير التسليف، فإن قيمة القسط الشهري للقرض لمدة خمس سنوات هي 235 ألف ليرة، و192 ألف ليرة للقرض لمدة سبع سنوات. وقد تم تحديد سقف الراتب المطلوب للحصول على 10 ملايين ليرة بمبلغ 588 ألف ليرة لمدة 5 سنوات، و482 ألف ليرة لسبع سنوات. ولفت إلى أن المصرف ملتزم باحتساب النسبة المقررة بالقانون، وهي 40% من الراتب مع التعويضات الثابتة.

الترجمة العملية استناداً لوسطي الأجور المقدر بحدود 110 آلاف ليرة، فإن نسبة 40% منها تبلغ 44 ألف ليرة، وهذا يعني أن طالب القرض بحاجة الى 5 رواتب كي تغطي القسط الشهري، سواء كانت المدة 5 سنوات أو 7 سنوات، أي 4 كفلاء من العاملين في الدولة، وهو أمر صعب وشائك جداً!

أما الصعوبة الأخرى، فتتمثل بمعدل الفائدة الكبيرة المعتمدة من قبل المصرف العقاري، والتي تبلغ للقرض قصير الأجل 14,5% لمدة خمس سنوات، وللقرض متوسط الأجل 15% لمدة سبع سنوات، وهي بالمحصلة ملايين إضافية ستصبح واجبة التسديد مع أصل القرض من قبل المقترض.

فأمر الحصول على القرض وفقاً للسقف الذي أصبح متاحاً أعلاه بات أكثر تعذراً، برغم ما تم اعتباره كتسهيلات.

فسقف القرض، بحال توفر العدد الكافي من الكفلاء، قد يؤمن شراء عدد محدود من السلع المعمرة فقط، أو يسد جزءاً من الديون المتراكمة على صاحب الدخل المحدود، ولعله يغطي تكلفة عمل جراحي اضطراري، مقابل ذلك سيزداد عجز صاحب هذا الدخل، فديونه المتوجبة لحساب المصرف مع فوائدها، ولحساب كفلائه المتضامنين، أكبر بكثير من أن يتحملها أجره الرسمي بالنتيجة، حتى وإن كان له دخل آخر من عمل إضافي خارج أوقات دوامه الرسمي، وهو حال الغالبية من أصحاب الدخل لمحدود!

مشكلة الأجور تعدت أصحابها إلى المصارف

المشكلة ليست بالآليات المتبعة من قبل المصرف العقاري في منح القروض لأصحاب الدخل المحدود، لتذليل الصعوبات أمام استثمار سيولته مع الضمانات الكافية لها بما يخص القروض المخصصة لأصحاب الدخل المحدود، باستثناء معدلات الفائدة الكبيرة أعلاه طبعاً، والتي لا يمكن اعتبارها مخصصة لهذه الشريحة كمساعدة بأي شكل من الأشكال، لكنها ربما تأخذ بعين الاعتبار عوامل التضخم والحرص على مصلحة العمل المصرفي، بغض النظر عن مدى دقتها!

فالمشكلة الأساسية تتمثل بالأجر المتدني نفسه، وهو ما تعجز عن معالجته كل التسهيلات الممكنة والمتاحة من قبل المصارف، سواء من خلال زيادة سقوف الإقراض وسنوات التسديد، أو من خلال تسهيلات الكفالة، وغيرها من التسهيلات الممكنة الأخرى، كأن يتم الاستغناء عن شرط الكفلاء لقاء وثيقة تأمين بعمولة لمصلحة المؤسسة العامة السورية للتأمين، أي مزيد من التكلفة على حساب المقترض!

فمشكلة الأجور المتدنية لم تعد نتائجها محصورة بالواقع المعيشي والخدمي المزري للغالبية المفقرة من أصحاب الدخل الحدود، أو بنتائجها الملموسة على مستوى انخفاض معدلات الاستهلاك، والتراجع الاقتصادي عموماً، بل تعدتها إلى مشكلة سيولة فائضة في المصارف، تعجز عن استثمارها حتى من خلال فتح سقوف الإقراض لأصحاب هذا الدخل.

وكل ذلك بمعرفة وعلم الحكومة، التي أضرت سياساتها العامة «الأجرية وغيرها» بحقوق أصحاب الأجور بشكل غير مسبوق، وألحقت الضرر بمؤسسات الدولة، وكذلك بالمؤسسات المالية المصرفية العامة، وبالاقتصاد الوطني، مع الإصرار على استمرارها بهذه السياسات التدميرية على كافة المستويات!

بيان الحكومة المالي تحت أنظار مجلس الشعب

فيما يلي بعض الأرقام والبيانات، من واقع البيان الحكومي المالي لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام 2023، والذي تم تسليط الضوء عليه من قبل صحيفة الوطن بتاريخ 2022/11/6، ومن المقرر نقاشه في مجلس الشعب بنفس التاريخ.

■ عادل ابراهيم

إجمالي الإنفاق العام للموازنة العامة للدولة قد بلغ ولنهاية الربع الثالث من عام 2022 مبلغ 7422 مليار ليرة سورية، منها 6663 مليار ليرة إنفاق جارٍ بنسبة 58,8% من إجمالي الاعتمادات الجارية، و759 مليار ليرة إنفاق استثماري بنسبة 37,9% من إجمالي الاعتمادات الاستثمارية.

أكدت المؤشرات، أن هناك زيادة في معدلات النمو الاقتصادي للفترة نفسها من 2,2 إلى 2,4 بالمئة.

من المتوقع، أن يكون هناك انخفاض في معدل البطالة من 15,5 إلى 13 بالمئة.

من المتوقع، أن تكون هناك زيادة في معدل التضخم المقدر من عام 2022 إلى عام 2023 من 100,7 إلى 104,7%.

هناك عجز بالدقيق التمويني يقدر بمبلغ 3037 مليار ليرة سورية.

هناك عجز بمادتي الرز والسكر، المخصص مبلغ 300 مليار لدعمها.

يعود ارتفاع عجز شركة محروقات لعدة أسباب منها: ارتفاع سعر صرف الدولار من 2500 ليرة إلى 3000 ليرة. إضافة إلى ارتفاع تكاليف شراء النفط الخام وارتفاع أجور الشحن والنقل وغيرها.

قُدرت الإيرادات الجارية في مشروع موازنة عام 2023 بمبلغ 7266,15 مليار ليرة سورية مقابل مبلغ 4397,18 مليار ليرة سورية في موازنة عام 2022، بزيادة مقدارها 2868,97 مليار ليرة سورية وبنسبة 65,25 بالمئة.

وأرجع البيان هذه الزيادة بشكل أساسي إلى مجموعة نقاط أهمها: التوقعات ببدء انتعاش الاقتصاد السوري، وعودة عجلة الإنتاج إلى بعض القطاعات الاقتصادية، مع العمل على تحفيز الإنتاج وزيادة المشاريع الاستثمارية وتحسن الظروف الاقتصادية، التي ستنعكس بالضرورة على الإيرادات العامة للدولة. إضافة إلى تحسين مستوى أداء وكفاءة الإدارة الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي، والكشف عن المطارح المخفية «اقتصاد الظل».

من المتوقع، أن يكون هناك انتقال إلى النظام الضريبي الجديد الذي يرتكز على الضريبة، سواء الضريبة الموحدة على الدخل، أم الضريبة على المبيعات وغيرها، وكذلك دخول الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة بالقطاع الخاص حيز التنفيذ الفعلي مع بداية عام 2023، والبدء بتقديم بيانات ضريبية تعكس الواقع الفعلي للنشاط والالتزام الضريبي للمكلفين. إضافة إلى زيادة الإيرادات الجمركية من خلال ضبط ومكافحة التهريب والحد من مظاهر الفساد.

وكذلك زيادة الإيرادات المقدرة من بدلات أملاك الدولة واستثماراتها في مشروع الموازنة عام 2023 والبدء باستثمار ما يمكن منها وإدخالها بالعملية الإنتاجية بالسرعة القصوى، والمتوقع الاستمرار بتحسين كفاءة إدارة هذا الملف، بالتعاون مع وزارة الزراعة بالنسبة لأراضي أملاك الدولة.

سنكتفي حالياً بالمعطيات أعلاه من مضمون البيان المالي الحكومي، مع وضع الملاحظات المختصرة حيالها:

المدة المتبقية لإغلاق القيود المالية للاعتمادات الجارية والاستثمارية هي ثلاثة أشهر فقط، ومع النسب المنفذة، بحسب ما هو معلن، يشك أن معدلات التنفيذ ستستكمل خلالها!

لا جديد بما يخص موضوع العجز بالدقيق والرز والسكر والمحروقات، وكذلك بالنسبة لمبررات هذا العجز.

الملفت، هو الاعتراف الرقمي بالتضخم، مع التمهيد بأنه سيتزايد خلال العام القادم، والذي أتى بالتوازي مع الحديث عن زيادة معدلات النمو، وانخفاض معدلات البطالة!

الجديد على مستوى الإيرادات، تمثل بالحديث عن التهرب الضريبي و«اقتصاد الظل»، وكذلك الحديث عن التعاون مع وزارة الزراعة بالنسبة لأراضي أملاك الدولة لتدخل حيز الاستثمار.

وللحديث تتمة لاحقة مع بعض التفصيلات الضرورية.

المطلوب اليوم لإعادة ألق الذهب الأبيض السوري

لا تزال عمليات جني محصول القطن مستمرة حتى تاريخ اليوم في بعض مناطق زراعتها، بينما انتهت في مناطق أخرى...

■ ماسة سليمان

ويجري الحديث عن محصول القطن وتتبع نتائجه طيلة فترة موسم إنتاجه، نظراً لأهميته كما باقي المحاصيل الإستراتيجية، من الناحية الزراعية والصناعية والإنتاجية والتسويقية في محافظات زراعته «حماة وحلب والرقة ودير الزور والحسكة».

فبالإضافة إلى أنه يؤمن المادة الخام للمحالج ولمعامل الغزل والنسيج، يجري أيضاً الاستفادة من بذوره لشركات الزيوت حيث يوفر جزءاً من زيت الطعام، ومخلفات بذوره تستخدم كمادة علفية، ولا ننسى ما يوفره من فرص تشغيل لآلاف الأيدي العاملة...

تفاصيل لا بد منها

لا بد من التذكير بدايةً ببعض التفاصيل والأرقام الهامة لهذا الموسم، حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة من القطن نحو 24,211 هكتاراً من أصل الخطة المقررة بـ 57,365 هكتاراً، أي بواقع تنفيذ 42% من الخطة الزراعية لهذا الموسم في محافظات الإنتاج، وهي حلب وحماة والرقة ودير الزور والحسكة ومنطقة الغاب، وكما قدر الإنتاج لهذا العام بكمية 66,775 طناً محبوباً، ينتج عنه ما يقدر بـ 22 ألف طن ألياف.

ووفقاً لمدير مكتب القطن في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي «تعدّ هذه الكمية ضمن المعدلات المقبولة لتأمين استقرار واستمرار العملية الإنتاجية في شركات الغزل التابعة لوزارة الصناعة.».

أما حول نسبة الأراضي المزروعة في المحافظات ومعدلات إنتاجها فهي كما يلي:

الحسكة: أنهى مزارعو محافظة الحسكة جني محصول القطن حيث بلغت الكميات الإنتاج حوالي 18,025 طناً، بينما بلغت المساحات المزروعة حوالي 5,910 هكتار من مجمل الخطة الزراعية البالغة 6,754 هكتار...

دير الزور: بلغت نسبة الأراضي المزروعة بالقطن في المحافظة نحو4950 هكتاراً، وبلغت تقديرات الإنتاج النهائي 9518 طناً، حيث صرح مدير الزراعة في دير الزور أن «تقديرات متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من القطن المزروع في المحافظة نحو 2 طن».

حلب: تمت زراعة مساحة 590 هكتاراً من القطن في حلب من أصل الخطة المقررة لزراعة 6797 هكتاراً ومن المتوقع إنتاج 1475 طناً.

الرقة: حيث بلغت المساحة المزروعة في الريف 568 هكتاراً، بينما تقديرات الإنتاج بـ 1,221 طناً.

حماة: يبلغ إجمالي المساحة النهائية المزروعة بالقطن بـ 387 هكتاراً من إجمالي 1,055 هكتاراً من المخطط زراعته، بينما تقديرات الإنتاج 929 طناً، وكانت منطقة الغاب سابقاً قبل الأزمة تنتج أكثر من 30% من إجمالي الإنتاج المحلي...

التراجع نتيجة حتمية

لقد تراجع حجم الإنتاج عن سنوات سبقت انفجار الأزمة السورية، فقد وصل حجم الإنتاج سابقاً إلى ما يقارب 200 ألف طن، وهو رقم كبير أمام حجم الإنتاج الخجول لهذا العام والمقدر بـ 66 ألف طن!

ولن نطيل ونكرر عن الأسباب التي أوصلت إنتاجنا إلى هذا الحد من التراجع، مع نتائجه المريرة على الصناعة أيضاً، فلم يعد خافياً على أحد أن غلاء مستلزمات الإنتاج، من بذار وأجور قطاف ومحروقات، والسعر التسويقي الذي حدد لهذا العام بـ 4000 لـ كغ الواحد، كانت من أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع الإنتاج، نظراً لغياب الدعم الحكومي الحقيقي لأية عملية إنتاج.

كما تعد دورة إنتاج القطن الطويلة من العوامل الإضافية التي أدت إلى تراجع زراعة هذا المحصول الإستراتيجي، ولو أن المردود المادي لإنتاجه كان مرضياً للمزارع لما كان أقلع عن زراعته مقابل زراعة محاصيل أكثر مردوداً على المستوى المادي!

لم يعد التضييق الحكومي حكراً على الإنتاج الزراعي فحسب بل طال الإنتاج الصناعي أي إن الوأد الحكومي وصل إلى أهم موارد الاقتصاد الوطني على المستوى الانتاجي...

الحصاد السلبي في الصناعة أيضاً

لم يعد التضييق الحكومي حكراً على الإنتاج الزراعي فحسب، بل طال أيضاً الإنتاج الصناعي، أي إن الوأد الحكومي وصل إلى أهم موارد الاقتصاد الوطني على المستوى الإنتاجي...

إن حجم الإنتاج الحالي وما سينتج عنه من قطن محلوج والذي سيسوق إلى شركات الغزل، لن يكون كافياً حقيقة الأمر لتشغيل هذه الشركات، وهذا ما صرح به رئيس اتحاد المهني للغزل والنسيج يوم 7 أيار الماضي بأن «كميات الأقطان الموردة إلى مؤسسة حلج وتسويق الأقطان للموسم الحالي بلغت 6731 طناً ونتج عن عمليات الحلج نحو 2700 طن قطن محلوج تم تسويقها إلى شركات الغزل، إن هذه الكميات كانت غير كافية لتشغيل الشركات وكان لا بد من البحث عن بدائل عاجلة خلال الفترة السابقة لضمان استمرارية الإنتاج والاستفادة من الطاقة التشغيلية للآلات وللعمال عبر تدوير المخازين والاستفادة من العوادم.»

وبالتالي كان لا بديل وفق هذا الواقع المزري عن عمليات استيراد القطن وفق حاجة كل شركة غزل...

بالإضافة إلى أن هذه المنشآت كما غيرها من المعامل في البلاد تحتاج إلى التحديث والتأهيل، ففي سورية يوجد صناعات نسيجية هامة، كإنتاج الخيوط القطنية 100% بكافة أنواعها، بالإضافة إلى خيوط الممزوجة قطن وبولستر وقطن فيسكوز، الخيوط الصوفية 100% والممزوجة، الأقمشة القطنية الخاميّة والمصبوغة والمطبوعة، السجاد الصوفي، الألبسة الداخلية والألبسة الجاهزة والجوارب، إضافة إلى الشاش الطبي.

وهذه الصناعات معروفة بتاريخها العريق وشهرتها خارج سورية، فهي أحد الموارد الهامة لاقتصادنا الوطني، وقد أصابها ما أصابها من تراجع وترهل!

المطلوب مقابل سد الذرائع

المطلوب اليوم دعم زراعة القطن وعودة الألق لمثل هذه الزراعة التي تسهم بتحريك عجلة الإنتاج الصناعي، من خلال تقديم الدعم الحقيقي للمزارعين لتشجيعهم على زراعة مساحات واسعة لإعادة الحياة والألق لحجم الإنتاج الزراعي من القطن، وللصناعة العريقة التي تعمل به...

فاليوم يجري تجميع كميات القطن المستلمة في كل من دير الزور والرقة في مراكز الاستلام ليجري نقلها فيما بعد إلى محلج أبي الفداء في حماة، وقد تقلص عدد المحالج الموضوعة بالخدمة، باعتبار بعضها خرج عن الخدمة بسبب الأعمال التخريبية، والمطلوب إعادة تأهيل هذه المحالج بداية... ثم إعادة تأهيل وتحديث خطوط الإنتاج في شركات الغزل والنسيج والصناعات النسيجية المختلفة، وصولاً إلى شركات الملبوسات القطنية والألبسة الجاهزة.. وليس انتهاءً بدعم الإنتاج الصناعي الخاص في القطاع النسيجي أيضاً..

فلا مبرر لكل ذلك التقصير على مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي واستمرار دعمه، سوى لاستخدامها ورقة رابحة لتبرير عمليات الاستيراد لصالح زيادة أرباح قلة من حيتان النهب والفساد، ولو على حساب الإنتاج والعملية الإنتاجية «زراعة وصناعة»، ومصلحة المواطن، وعلى حساب الاقتصاد الوطني....

هل انتهى تماماً عصر العملات

اعتاد العالم كله، بشرقه وغربه، منذ عقود، وبشكل خاص منذ أوائل التسعينيات، على حقيقة أنه لا يوجد سوى نوعين من العملات في الحياة: العملة الصعبة والعملة «الناعمة». حيث أن «العملة الصعبة» هي عملة قوية ذات سعر صرف مستقر، وهي عملة قابلة للتحويل بسلاسة على مستوى العالم وتستخدم في التسويات الدولية، كما يتم استخدامها في عمليات الاحتفاظ بالاحتياطيات والادخار.

■ مركز دراسات قاسيون

تظهر القوة الشرائية لـ«العملة الصعبة» استقراراً طويل الأجل، حيث من المفروض أنها عملة ذات تضخم منخفض، صادرة عن بلد لديه مؤسسات قانونية وحكومية موثوقة، الأمر الذي يضمن إمكانية التنبؤ بالسياسة النقدية والمالية، كما أنها أيضاً عملة بلد تكون فيه السياسة مستقرة وغير متغيرة.

هل وصلنا إلى نهاية العملة الصعبة دولياً؟

على العكس من العملة الصعبة، فإن «العملة الضعيفة» أو الناعمة هي العملة التي من المتوقع أن تتقلّب أو تنخفض قيمتها بشكل غير منتظم مقابل العملات الأخرى، وعادة ما تكون خفتها أو ليونتها نتيجة لضعف المؤسسات القانونية، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي أو المالي بشكل عام.

في عام 2022، اتضح بشكل لا يقبل الجدل أن هذا التقسيم بين «عملة صعبة» وأخرى «ضعيفة» قد انهار تماماً. فالآن، لم تعد توجد أية عملة في العالم، بما في ذلك الدولار الأمريكي، عملة «صعبة» بالمعنى المعروف سابقاً.

إن الإصدار غير المضبوط والمنفلت من عقاله على نطاق واسع للعملات العالمية الرئيسية، والتضخم غير المسبوق والتغيّرات الحادة في السياسة النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي، والمخاطر السياسية، ودفع النظام المالي «تحديداً منظومة سويفت» لتصبح سلاحاً موجهاً بوجه خصوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من خلال استخدام العقوبات والحرب الهجينة، قد وضعت حداً لصلابة وقوة الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني.

وفي الوقت نفسه، تكتسب العملات التي كانت ذات يوم «ناعمة» قوة لأنها مدعومة بقدرة صناعية حقيقية «مثل اليوان الصيني» أو السلع الأساسية «مثل الروبل الروسي»، فضلاً عن الأنظمة التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار السياسي.

المثال الروسي: عملات صديقة وأخرى غير صديقة

قسّمت أحداث عام 2022 ووقائع المواجهة الروسية الغربية في أوكرانيا، جميع عملات العالم إلى «صديقة وغير صديقة» بالنسبة للحكومة الروسية والبنوك والشركات والمواطنين.

في نهاية شهر أيار الماضي، وعلى خلفية العقوبات الجديدة ومحاولة فبركة تخلف مصطنع عن سداد سندات اليورو لدى روسيا، وصف وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف الدولار واليورو بالعملتين السامتين بالنسبة لروسيا. وفي مرحلة لاحقة، تحدّث ممثلو البنك المركزي أيضاً عن سمية الدولار واليورو. كان الدولار واليورو والنظام المالي الغربي ككل يُستخدم كسلاح في الحرب الاقتصادية ضد روسيا. أدى ذلك إلى تجميد الأصول الروسية وفصل البنوك عن نظام الدفع سويفت SWIFT المتحكم به غربياً. وهذا جعل من المستحيل على روسيا ليس فقط إجراء حجم كبير من التسويات بالدولار واليورو والعملات الأوروبية الأخرى، ولكن أيضاً تخزين هذه العملات في حسابات دون التعرض لخطر حظرها أو تجميدها أو مصادرتها.

والتصعيد المتزايد للمواجهة في أوكرانيا، بما في ذلك دعم دول الناتو لأعمال القوات المسلحة الأوكرانية في دونباس والمزيد من التهديدات ضد القطاعين المالي والطاقة الروسيين، زادا من الدفع الموضوعي في اتجاه التخلي تماماً عن الأدوار التي كان يلعبها كل من الدولار واليورو في الحياة الاقتصادية للبلاد.

مركز بيانات نظام سويفت للتسويات المالية - أي عصبه الحيّ وأداة التحكم الأساسي فيه- هو في الولايات المتحدة الأمريكية

الصين والهند تزيح الدول الأخرى في الحسابات الروسية

مع إغلاق الأسواق الغربية وعرقلة عمليات التصدير والاستيراد الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة وعدد من الدول الآسيوية، بدأت تتصاعد التجارة الروسية مع الدول التي لم تدعم العقوبات المناهضة لروسيا والانتقال إلى التسويات بالعملات الوطنية، وخاصة باليوان الصيني والروبية الهندية.

أصبحت الهند أول اقتصاد رئيسي في العالم يعود إلى ممارسة التجارة المتبادلة مع روسيا، على غرار تلك التي كانت قائمة في أيام الاتحاد السوفيتي. ولكن بالنظر إلى حجم التجارة بين روسيا والصين «وفقاً للتوقعات، سيصل حجم التجارة الروسية الصينية إلى 190 مليار دولار هذا العام على شكل مجموعة واسعة من السلع التجارية المتبادلة»، فإن اليوان الصيني هو الذي أصبح العملة «الصديقة» الأكثر انتشاراً لدى عدد كبير من قطاعات العمل في روسيا التي بدأت تحول مدخراتها بالدولار إلى يوان.

يتصاعد الطلب على اليوان، ويتعزز وضع العملة الصينية في سوق الصرف الأجنبي الروسي شهراً بعد شهر. في آب 2022، ولأول مرة، تجاوز اليوان الدولار الأمريكي من حيث حجم التداول في بورصة موسكو، وقبل شهر، فقد اليورو مركزه الثاني في سوق العملات الروسية.

ويشير بنك روسيا في تقاريره، إلى أنه «في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية، يعدُّ نمو حجم التداول بعملات الدول الصديقة اتجاهاً إيجابياً، يعكس الرغبة العامة للمشاركين الاقتصاديين في الحد من مخاطر العقوبات، فضلاً عن إعادة توجيه الصادرات والواردات إلى الأطراف المقابلة من الدول الصديقة». حتى بنى عمليات تصريف أموال الأفراد عبر الحدود بدأ يتغير لصالح اليوان في الصيف، مما يعكس أيضاً إعادة توجيه الاقتصاد الروسي نحو البلدان الصديقة.

لا بديل آخر لروسيا سوى التخلي عن الدولار

أدت سنوات طويلة من ضعف الروبل وعدم الاستقرار إلى دولرة كبيرة للاقتصاد الروسي وبنى الادخار. واعتبر وجود العملات الأجنبية في حسابات المصارف والشركات والمواطنين ممارسة حكيمة، أو بمثابة أخذ حيطة

«الصعبة» والعملات «الناعمة»؟

190 مليار$

وفقاً للتوقعات، سيصل حجم التجارة الروسية الصينية إلى 190 مليار دولار هذا العام على شكل مجموعة واسعة من السلع التجارية المتبادلة

%50

قبل ثماني سنوات، بدأ بنك روسيا في زيادة حصة اليوان والذهب في احتياطياته الدولية، ليصل بهذه الاحتياطيات «الجيوسياسية» إلى ما يقرب من نصف إجمالي الاحتياطيات بحلول بداية عام 2022.

وحذر من مخاطر تخفيض قيمة الروبل، وببساطة، تم اعتباره سلوكاً استثمارياً سليماً. أما الآن، فقد سرّعت حرب العقوبات الغربية بشكل كبير نسبياً تغيّر موقف الروس تجاه العُملات «السامة»، لكنها لم تغير موقفهم تجاه سوق الصرف الأجنبي ككل.

في تقريره الصادر في شهر حزيران الماضي، كتب بنك روسيا أن «مخاطر العقوبات المرتبطة بتخزين سيولة كبيرة من النقد الأجنبي في محيط النظام المالي الروسي لا تزال مرتفعة. من أجل الحد من ضعف المشاركين في السوق، من المستحسن تنويع وضع العملات الأجنبية وتنفيذ تدابير لتقليل الاعتماد على العملات الغربية».

في شهر آب 2022 تم نشر تقرير «نظرة عامة على مخاطر الأسواق المالية»، الذي لاحظ فيه البنك المركزي للاتحاد الروسي جانباً مهماً آخراً من الطلب على اليوان بين المشاركين في السوق الروسية: «شراء اليوان يسمح للمشاركين الأساسيين في السوق بإدارة مركز بعملات غير صديقة، في المقام الأول بالدولار الأمريكي، نظراً لوجود تشابه عالي بين اليوان والروبل من جهة والدولار والروبل من جهة أخرى. ففي الأفق طويل الأجل، تتغيّر هاتان العملتان في الاتجاه نفسه تقريباً، ولا نلاحظ اختلافات كبيرة في حركة الأسعار إلا في فترات معينة قصيرة الأجل. لهذا، مع توسيع النطاق الذي تم تحليله، يزداد الارتباط بين هاتين العملتين، ما يشير إلى إمكانية استبدال الدولار الأمريكي باليوان كأصل احتياطي».

إن خطر حظر الحسابات الروسية في البنوك الأمريكية والأوروبية واستحالة قيام البنوك الروسية والشركات المصدرة الكبيرة بإدارة مراكز العملات والتحوط من مخاطر العملة يجبرها على استبدال الدولار واليورو بالكامل في حسابات جديدة باليوان، وكذلك تحويل حصة كبيرة من أرباح النقد الأجنبي الحالية إلى اليوان.

هل يعتبر اليوان الصيني حلّ وحيد لروسيا؟

منذ فترة بعيدة، أدركت روسيا الحاجة إلى إنشاء احتياطيات باليوان والذهب، فضلاً عن عملات الدول الصديقة الأخرى التي توجد معها دورات تجارية نشطة. والواقع أن البنوك المركزية في مختلف البلدان تحاول تكديس الاحتياطيات على وجه التحديد بعملات البلدان التي تعدُ موطناً للشركات التي تعمل في التجارة الدولية وتقترض عن طريق أسواق رأس المال الأجنبية. وهذا ضروري لتحقيق التوازن في الميزان التجاري في حالة حدوث تطورات اقتصادية خارجية غير مواتية أو في حالة حدوث اختلالات في سوق الصرف الأجنبي.

أشار بنك روسيا في أحد تقاريره إلى أنه منذ عام 2014، أخذ في الاعتبار نوعين محتملين من الأزمات في سياسته. النوع الأول هو أزمة مالية تقليدية: تم إنشاء احتياطيات بالعملات المستقرة لدول مجموعة السبع الكبار G7، لأن معظم التجارة والاقتراض الخارجي تم تنفيذه بهذه العملات. النوع الثاني هو الأزمة الجيوسياسية: كان على البنك المركزي أن يخفف من عواقب الوضع الذي تكون فيه هناك حاجة إلى الاحتياطيات، وحيث يوجد الحد الأدنى من خطر تجميدها بسبب العقوبات الغربية. قبل ثماني سنوات، بعد ما يعرف بـ«ربيع القرم»، بدأ بنك روسيا في زيادة حصة اليوان والذهب في احتياطياته الدولية، ليصل بهذه الاحتياطيات «الجيوسياسية» بالعملات البديلة والذهب إلى ما يقرب من نصف إجمالي الاحتياطيات بحلول بداية عام 2022.

في السنوات القليلة المقبلة، من المرجح أن يكون اليوان بمثابة أساس للاحتياطيات الدولية لروسيا، ولكن يمكن توقع مجموعة أكبر من العملات «الصديقة»، بما في ذلك عملات دول منظومة بريكس ودول الخليج العربي.

وتأخذ روسيا بعين الاعتبار أيضاً أنه من المستحيل الاعتماد بشكل كامل ومطلق على اليوان كعملة احتياطية، نظراً لأن الاقتصاد الصيني قد يعاني أيضاً من اختلال التوازن وتدفقات رأس المال إلى الخارج. والأهم من ذلك، يحاول بنك الشعب الصيني إدارة أسعار الصرف وحماية نظامه المالي بحرص عالي، ما يعني أنه لن يتبع مسار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ويغرق الأسواق الأجنبية باليوان ليحل محل الدولار بالكامل في التجارة العالمية.

لا يوفّر التاريخ الكثير من الخيارات للإمبراطوريات المتهاوية، بحيث تضطر إلى الانتقاء من مجموعة خيارات كلها تعاكس مصلحتها

حتى السوق الروسية تدفع للتخلي عن الدولار

يدخر الكثير من المواطنين الروس أموالهم الآن عبر ودائع بالروبل، لكن المستثمرين ينظرون إلى اليوان الصيني كعملة استثمارية أيضاً. ونمو اليوان في الحسابات المصرفية يزيد الحاجة إلى وضعها في الأدوات المالية لتلقي دخل الاستثمار. بدأ انتقال كبار المصدرين ليس فقط إلى المدفوعات باليوان الصيني، بل أيضاً إلى الاقتراض باليوان، في تشكيل شريحة جديدة من سوق رأس المال تتعامل باليوان الصيني. وبدأت أكبر الشركات الروسية بالفعل في إصدار سندات باليوان للتداول في السوق المحلية.

هنالك أيضاً تحركات في قطاع الأسهم. حيث تخطط SPB Exchange، منصة التداول التقليدية للأسهم الأجنبية، لبدء تداول أسهم أربع شركات صينية، هي: PetroChina وSinopec وChalco وChina Life. ولكن من الطبيعي أن هذا سيستغرق وقتاً ضرورياً بالتأكيد، من أجل ضمان فتح حسابات في البنوك الصينية وحسابات في مراكز الإيداع والمقاصة، فضلاً عن إنشاء «جسور» للمدفوعات العابرة للحدود والبنى التحتية المحاسبية الصينية الروسية.

هل هنالك مستقبل للروبل كعملة تبادل؟

إن الاختلالات الاقتصادية ومخاطر الركود، والكثير من الديون، والتضخم المرتفع، والمعدلات الحقيقية المنخفضة أو السلبية، يمكن أن تخلق ديناميكيات سلبية حتى بالنسبة للعملات «الصعبة» القديمة التي بدت في السابق أنها ستكون مستقرة إلى الأبد. في حين أن ديناميكيات عملات الاقتصادات الناشئة لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

تعتمد قوة العملة وضعفها على كل من الآفاق الاقتصادية والجيوسياسية. ومع ذلك، فإن دعم الروبل بصادرات الطاقة والمعادن وسلع الموارد الأخرى يشكل الأساس لتوسيع استخدام الروبل في المدفوعات الدولية، ما قد يجعل الروبل عملة تسير إلى جانب اليوان في بعض قطاعات تسويات العملات البديلة، فالروبل لديه أيضاً فرصة ليصبح عملة «صعبة».

ارتفاع الأسعار لا علاقة له بارتفاع التكاليف

يشرح هال سنغر، اختصاصي الاقتصاد الجزئي والتسعير المتقدم في كليّة الأعمال في جامعة جورج تاون، في لقاء معه، بأنّ الشركات والأعمال تستغل التضخم لزيادة الأسعار وتحقيق أرباح أكبر، متجاوزة التعويض عن زيادة التكاليف. وأنّه كلّما زاد تركّز الأعمال والصناعات في يد قلّة، زاد رفع الأسعار حجماً وسرعة.

■ هال سنغر
ترجمة: قاسيون

● مع استمرار التضخم والقلق منه، نسمع الكثير من الناس في الإعلام يلقون باللوم على زيادة الأجور للعمال. ما رأيك؟

برأيي، أنّه في الاقتصاد الحالي لا تدخل الأجور في حسابات الشركات عند التسعير. الفكرة أنّه ضمن الواقع الاقتصادي الحالي، مهمة التسعير لدى «الشركات الفائقة» وما يسمّى «شبكة الاقتصاد» هي تحقيق أقصى حدّ من الإيرادات والأرباح. في هذه الحالات فالتكاليف مثل: أجور العمّال ليست سوى أمراً ثانوياً.

كمثال: لنفكر بشركة طيران تضع الأسعار على رحلات عابرة للبلاد. هل يأخذون في حسبانهم رواتب المضيفين عند وضع المعدلات؟ على الأرجح لا. ماذا عن شركات الصناعات الصيدلانية، هل يأخذون أجور الكيميائيين لديهم بالحسبان؟ على الأرجح لا أيضاً. هناك انفصام بين التسعير والأجور في العديد من قطاعات الاقتصاد، لا سيما تلك التي يتفشى فيها التضخم. يمكنني أن أعطي عدداً لا محدوداً من الأمثلة، هل يأخذ فندق كبير في حسبانه أجور عمّال النظافة لديه عندما يحدد الأسعار؟ ليس من المرجح أن يفعل ذلك.

الاعتبار الرئيسي هنا، هو تعظيم الإيرادات. يلقون نظرة على منحنى الطلب، فالشيء الوحيد الذي يهم في هذه الحسبة هو ما يسميه الاقتصاديون «اعتبارات مرونة جانب الطلب». بكلمات أخرى: إلى أيّ مدى يمكنك الإفلات في رفع الأسعار بالاعتماد على الطلب، هذا هو المهم وليس التكاليف.

من الأشياء الهامة التي حدثت في الاقتصاد الحالي، أنّ قوّة العمّال قد هُدمت بشكل شبه كلي. يعترف أغلب الاقتصاديين بذلك، بمن فيهم الموجودون في بنك الاحتياط الفدرالي. أدّى فقدانهم للقوّة إلى انهيار العلاقة التاريخية بين البطالة والتضخم. يسميه الاقتصاديون «تسطيح منحنى فيليبس»، ويعني هذا، أنّه سيكون من الصعب للغاية، ناهيك عن كونه مؤلماً جداً، وقف التضخم من خلال استهداف طاقاتنا في سوق العمل. وطالما أنّ العلاقة بين الأجور والتسعير قد فُصمت عبر مزيج من الشركات الفائقة وتأثير شبكة الاقتصاد والاحتكارات، فتوظيف مثل هذه السياسة لن ينفع. فلننظر إلى التضخم الذي لا يزال منتشراً اليوم رغم رفع معدلات الفائدة. تستمرّ معاناة العمّال مع توقّف الشركات عن التوظيف، أو تسريح الموجودين لديها، ولكن نشهد عدم نجاح هذه السياسة في إيقاف التضخم.

● ماذا عن الخطاب الاقتصادي السائد إذاً؟

يحاول الاقتصاديون النيوليبراليون أن يُظهروا بأنّ الشركات التي تحدد الأسعار لا تتحمّل أيّ ذنب بشأن التضخم، وبدلاً من ذلك تقدّم العمّال ككبش فداء، والمستهلكين كمشكلة. الحقيقة أنّ علينا أن ننظر إلى مصدر التمويل عند دراسة قرارات التسعير، فمن غير الواقعي ترك الشركات تفلت بفعلها.

● هل حَزم التحفيز هي الملوم حقاً؟

سمعت بذلك، ولا أوافق عليه. كانت حُزم التحفيز عبارة عن دفعة إجمالية قدرها 1400 دولار صُرفت في 2021، ومن المرجح أنّها أنفقت في 2021. لذا ففكرة أنّ لها تأثيراً قائماً تبدو غير معقولة في 2022 الذي اقتربنا من نهايته. كما أنّ الإدارة الأمريكية الحالية لم تبتكر الأمر، بل استمرّت بصرف الحُزم التي بدأتها الإدارة السابقة، ولهذا من غير المنطقي ربط حُزم التحفيز في 2021 بالتضخم الذي نشهده اليوم.

● عندما ترفع الشركات والأعمال الأسعار اليوم، تدعي بأنّها تقوم ببساطة بتمرير ارتفاع التكاليف إلى المستهلكين. لكنّك تقول بأنّ الملامة تقع على الشركات التي تستغلّ التضخم لتحقيق قدر أكبر من الأرباح. ما هو دليلك؟

لو أنّ الشركات تقوم فقط بتمرير ارتفاع التكاليف، لماذا إذاً نشهد زيادة في أرباحها؟ الأرباح الشركاتية اليوم عند مستوى قياسي. في الحقيقة، لست متأكداً إن كان لديهم أساساً أيّة زيادة معتبرة في التكاليف، فالأسعار ترتفع بشكل أسرع بكثير من التكاليف، ولهذا أرفض هذا النوع من الاختزال.

حتّى أكون دقيقاً، أظنّ بأنّ الكهرباء هي السوق التي يجب أن يركز الناس عليها اليوم، إضافة لسوقي الإيجارات والغذاء. هؤلاء هم المساهمون الأكبر في التضخم. من الصعب أن نصدق أنّ شركات الكهرباء تتعامل مع زيادة التكاليف في الوقت الذي ارتفعت فيه أرباحها بشكل صاروخي. عند النظر عن قرب يتضح لنا أنّ تكاليفهم لا ترتفع إطلاقاً عند مقارنتها بارتفاع الأسعار الذي يفوق أيّ ارتفاع محتمل للتكاليف. لنسأل أنفسنا: ما هي التكاليف التي يواجهونها على الهامش؟ هل نتحدث عن أجور طواقم التنظيف؟ حراس الأمن؟ من الواضح أنّ الأسعار يتم تحديدها على جانب الطلب، وليست هناك أيّة تكاليف إضافية يمكنها أن تغطي أو تبرر هذا الانفجار في الأسعار.

من الصعب أن نصدق أنّ شركات الكهرباء تتعامل مع زيادة التكاليف في الوقت الذي ارتفعت فيه أرباحها بشكل صاروخي

● ألا تخشى الشركات أن تُنفّر المستهلكين بأسعارها الافتراسية؟ في أحد أعمالك شرحتَ بأنّ ارتفاع الأسعار الساعي إلى الربح في صناعة معالجة اللحوم يبعد الكثيرين عن هذه اللحوم. ألا يقلق هذا الشركات الساعية إلى الربح المفرط؟

من الصعب على المستهلكين الابتعاد بشكل عملي، خاصة عندما يتعلّق الأمر بالأساسيات مثل: الغذاء. يمكنك أن تُغيّر نظامك الغذائي في محاولة التأقلم، لكن هناك حدوداً لهذا التغيير. كما أنّ هناك مبدأ مركزياً في نظرية التسعير، مفاده: أنّه كلما كانت الصناعة أكثر تركزاً، كان التنسيق بشأن الأسعار أسهل. يحدث التنسيق أحياناً بشكل صريح، كأن يقوم صاحب عمل بالتقاط الهاتف والاتصال بمنافسه ودعوته لرفع الأسعار «في سورية مثال صريح: تنسيق شركتي الخليوي عبر الهيئة الناظمة للاتصالات– المترجم». أو يمكن أن يحدث ضمنياً بسبب تركّز الصناعات في يد قلّة يمكنهم أن يشعروا برفع الأسعار فيواكبوه.

الأمر الآخر، هو أنّ خطاب التضخم «يليّن الرؤوس الغاضبة». فالمستهلك اليوم وبفعل خطاب التضخم وارتفاع التكاليف يتسامح مع ارتفاع الأسعار أكثر. لا يعود يرى في الأمر شراً طالما أنّ الجميع يقوم به. ربّما هذا هو السبب الذي يجعلنا لا نرى المستهلكين يحتجون ويفرضون انضباط الأسعار. سيكون من الصعب التغلب على هذا الأمر بغير الاحتجاج الجماعي.

● بعض الاقتصاديين يقولون بعدم وجود علاقة بين تركّز الصناعة والأعمال في يد قلّة والتضخم الناجم عن رفع الأسعار. ما رأيك؟

اهتممت بشكل خاص في أبحاثي بمدى تركّز الأعمال والصناعات في يد قلّة وارتفاع الأسعار منذ 2020، وقد وجدت بأنّ الصناعات التي فيها أعلى مستوى من التركّز هي التي شهدت أعلى مستوى ارتفاع أسعار في 2021، فقد كانت العلاقة قوية جداً بحيث لا يمكن عدم ملاحظتها. كنت قادراً في 2020 على توقّع القطاعات التي ستشهد أكبر ارتفاعات في الأسعار، بناء على مدى التركز، ونجحت بذلك في 2021، وقمت بالأمر ذاته باستخدام قاعدة بيانات أكبر وتوصلت إلى النتائج ذاتها هذا العام.

■ بتصرّف عن:
How Corporations "Get Away With Murder" to Inflate Prices on Rent, Food, and Electricity

رجعوا الجمعة والسبت وما كفو...

«قررت» لجنة المحروقات الفرعية تزويد وسائط النقل العامة الـ «سرافيس» بدءاً من يوم الجمعة بتاريخ 14 تشرين الأول بمادة «المازوت» يومي الجمعة والسبت والعطل الرسمية...

■ دعاء دادو

ووفقاً لقرار اللجنة، سيتم تزويد الآليات العاملة على الخطوط البالغ عددها /14/ خط كمرحلة أولى...

طبعاً هل القرار يلي قررتوا لجنة المحروقات أجا بعد قرار المحافظة بعدم تزويد «السرافيس» بمادة المازوت يوم السبت إضافة إلى الجمعة، بدلاً من تخفيض النسبة أو الكميات بشكل يومي.. بشهر حزيران الماضي...

بس للأمانة أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات بوقتها، أنه سيتم تعويض المواطنين بباصات نقل الداخلي على مدار الساعة خلال باصات النقل الداخلي.. يلي وصل عددها لـ 90 باص...

وهل القرارين طلعوا بنفس اليوم وبنفس اللحظة... يعني ع مبدأ «داء ودواء»..

بس كمان للأمانة، هل المواطنين ما لمسوا منهم غير الداء... أما الدواء فما كان إلا حبر ع ورق كالعادة... لكان 90 باص لمحافظة دمشق لحالا؟؟؟ بالله شو بدن يغطوا.. الأرياف ولا المدينة ولا مناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة؟؟؟ والأنكى من ذاك كله عبارة ع مدار الساعة!!!...

منرجع لقرار التزويد السرافيس بهل اليومين... ضم هل القرار 14 خط مدينة فقط... طيب والأرياف شو وضعها من الإعراب؟؟ ليش ما شملها القرار وطلعت محافظة الريف قرار شبيه مثلاً؟؟

أأأه صح هاد القرار كمرحلة أولى، يعني «تجريبي» منشان يلي ما بيعرف- يعرف- القرارات عنا بالبلد تجريبية يا بتصيب يا بتخيب، وإن خابت ما ح يؤثر عليهن شي لأنو وببساطة المواطن هو الوحيد، فأر تجارين ويروح يدبر حالو...

صحيح هو هل القرار ما جاب نتيجة، لأنو ما شمل كل الخطوط المدينة، بس للأمانة اشتغلتوا...

هلأ السؤال تبعنا: ليش ما حاولتو كمان تكون هل المرحلة الأولى بالأرياف؟؟؟ بما إنها بحاجة السرافيس متل المدينة، ويمكن أكتر بكتير كمان.. من بعد المسافة.. والعمال يلي بيشتغلو يومي الجمعة والسبت عم يكون سكنهم بالريف كمان مو بس بالمدينة.. مو هيك؟؟؟

يعني خليهن يرتاحوا شوي من هم المواصلات بهل اليومين... بيكفيهن هم المواصلات بباقي أيام الأسبوع، متل باقي العالم...

حتى باصات النقل الداخلي يلي نزلتهن ع الشغل بهل اليومين.. وبباقي أيام الأسبوع.. ما عبت هل الفجوة الكبيرة من النقص.... وهيك منشوف إنو رجعو المخصصات يومي الجمعة والسبت وللأسف ما كفو...

وع هالسيرة، خلينا نحكي عن تجربة الـ GPS اللي قالوا: إنها ح تحل مشكلة المواصلات.. بس تيتي تيتي.. لسا الوضع ع ما هو عليه.. نقص بالسرافيس وزحمة وأخد ورد مع الشوفيرية ع الأجرة..

للمرة المليون، هل الحلول التجريبية- المؤقتة يلي عم تعملوها ما عم تجيب نتيجة... لأن القصة بدها حل جذري ونهائي لسد هل الفجوة وهل الازدحام.. ولحتى يرتاح الموظف والطالب بالحد الأدنى... يعني باصات نقل كبيرة تغطي وتكفي وتوفي لكل الخطوط.. بالإضافة سرافيس للخطوط اللي ما بتقدر تغطيها الباصات.. غير هيك كلو حكي بلا طعمة والمشكلة ما ح تحل والناس ما ح ترتاح.. لك هنن هيك هيك مو مرتاحين.. لا الموظف براتبو ولا الطالب بهف المصاري منو ليتعلم... بالحد الأدنى يرتاح بالمواصلات ولووووو...

لك بدنا حلول حقيقية فعّالة.. جذرية ونهائية.. لكل المشاكل يلي صايرة بالبلد.. مو بس لمشكلة المواصلات...

بس لا من سامع ولا من مجيب؟؟؟

خبر عام وتعليق هام.. «أطلق مدير عام مؤسسة الدواجن تحذيراً من احتضار قطاع الدواجن، معتبراً أنه «يجب إسعافه» بأسرع فرصة ممكنة»

يقول الخبر: «أطلق مدير عام مؤسسة الدواجن، تحذيراً من احتضار قطاع الدواجن، معتبراً أنه «يجب إسعافه» بأسرع فرصة ممكنة».

تعليق: كيف لازم يسعفوه؟؟؟ ياخدوه ع المشافي الحكومية يعني؟؟ فوراً بيموت ولوووو... يعني بالله عليكم كلشي بهل البلد ع حافة الهاوية ابتداءً من الأكل والشرب وانتهاءً بالاقتصاد... وكلو تحت الرعاية الحكومية والإجراءات الخُرندعية- التضييقية، يلي عم تمارسها بحق الشعب ككل، إلا من رحموهن ويلي هنن من شلتن... يعني بالمختصر، ما وقفت ع قطاع الدواجن.. والمواطنين بحاجة للإسعاف لأنو صرلن سنين عم يحتضروا وما حدا حاسس فيهن...

يقول الخبر: «كشفت الشركة العامة لصناعة السجاد والصوف في سورية، عن نيتها بيع السجاد من خلال التقسيط للعاملين في المؤسسات الحكومية، لكن بسعر أغلى من السوق».

تعليق: لا حدا يلومها التجارة شطارة وحلال ع الشاطر... أما بالنسبة للمواطنين فما في داعي يغيروا سجادن إذا كان عندن سجاد مهتري.. ويلي ما عندو سجاد ولك لشو المصاريف الزايدة ولك روحي؟؟؟ بلاه للسجاد... اتدفوا ع إيمانكن بإنو بيوم من الأيام رح نرتاح من النهب يلي عم ننتهبوا... وبالمناسبة، ما وقفت ع السجاد في غيروا وغيراتو عم يتاخد حقو أغلى بكتير من القدرة الشرائية ومن سعر التكلفة... أي ما قلنالكن التجارة شطارة؟؟؟

يقول الخبر: «أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، أن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بأسعار حوامل الطاقة أثرت على التكاليف بشكل كبير، لأنها من جهة رفعت الأسعار الرسمية، ومن جهة أخرى رفعت الأسعار في السوق السوداء».

تعليق: يعني أكيد ما في جديد بهل الحكي؟؟؟ بس إنو في حدا وطلع حكى شي الكل بيعرفوه... بس الحكومة عاملة جناب متل الطناب.. طيب شو الحل؟؟ شو العمل؟؟ كيف لازم يتحارب رفع الأسعار بالسوق السودا؟؟ أو بالأحرى، كيف لازم نبيد وجود ما يسمى بالسوق السودا وحيتانها؟؟ إذا الحكومة بذات نفسها داعمتهم لك عيني؟!

يقول الخبر: «مدير السورية للتجارة لا نية لرفع أسعار السكر والرز على البطاقة الذكية، ونسبة توزيع السكر على البطاقة 35% فقط، نتيجة النقص بالمادة خلال الفترة الماضية، وسنشهد تحسناً بالتوزيع في الأيام المقبلة».

تعليق: تيلا لالالاااااااااااااااااا... إذا نسبة التوزيع ع البطاقة الذكية 35% يعني بقيان 65% بس!!! مو كتار وما بينحكى فيهن حبيباتي... وعنجد هل المرة ما في نية رفع الأسعار؟؟؟ لأنو كل مرة بتقولوا ما في نية لرفع الأسعار أية مادة، منتصدم إنها ارتفعت الأسعار من دون وجود نية... لك صحي عم ترتفع من دون وجود النية- لكن مع وجود النية شو ممكن نشوف؟؟؟؟

يقول الخبر: «أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن بعض الفعاليات التجارية تحتاج إلى عقوبات شديدة، بسبب مخالفاتهم التي لا تقبل، وخاصة عمليات الغش في الغذاء، أو حتى الاحتكار، أو المتاجرة بالمحروقات والدقيق التمويني، وفي نفس الوقت ألا يكون المرسوم باباً للابتزاز والمتاجرة من قبل دوريات حماية المستهلك، وأضاف، على أن الحل الأمثل لما تعانيه سورية اقتصادياً هو تحريك عجلة الإنتاج».

تعليق: صفقولواااااا... بديني كلام مرموق ولا غبار عليه، وبدورنا منحب نقلك الحمدلله ع السلامة- وصول مبارك حتى وإن كان متأخراً... بس كالعادة يمكن ما نشوف غير الكلام، أما الأفعال!!! ما في ولا شي عم تعملوه، أو تحكوه عم يصب بمصلحة المواطن.. بالعكس عم يزيده فقر وتعتير أكتر من الأول... أما بالنسبة لتحريك عجلة الإنتاج فيا ترى كيف ح تحركوها إذا كل الطاقة وملحقاتها مالها موجودة؟ سؤال يطرح نفسه...

أزمة اختزال المادّة في تصوّرات هندسية ورياضية

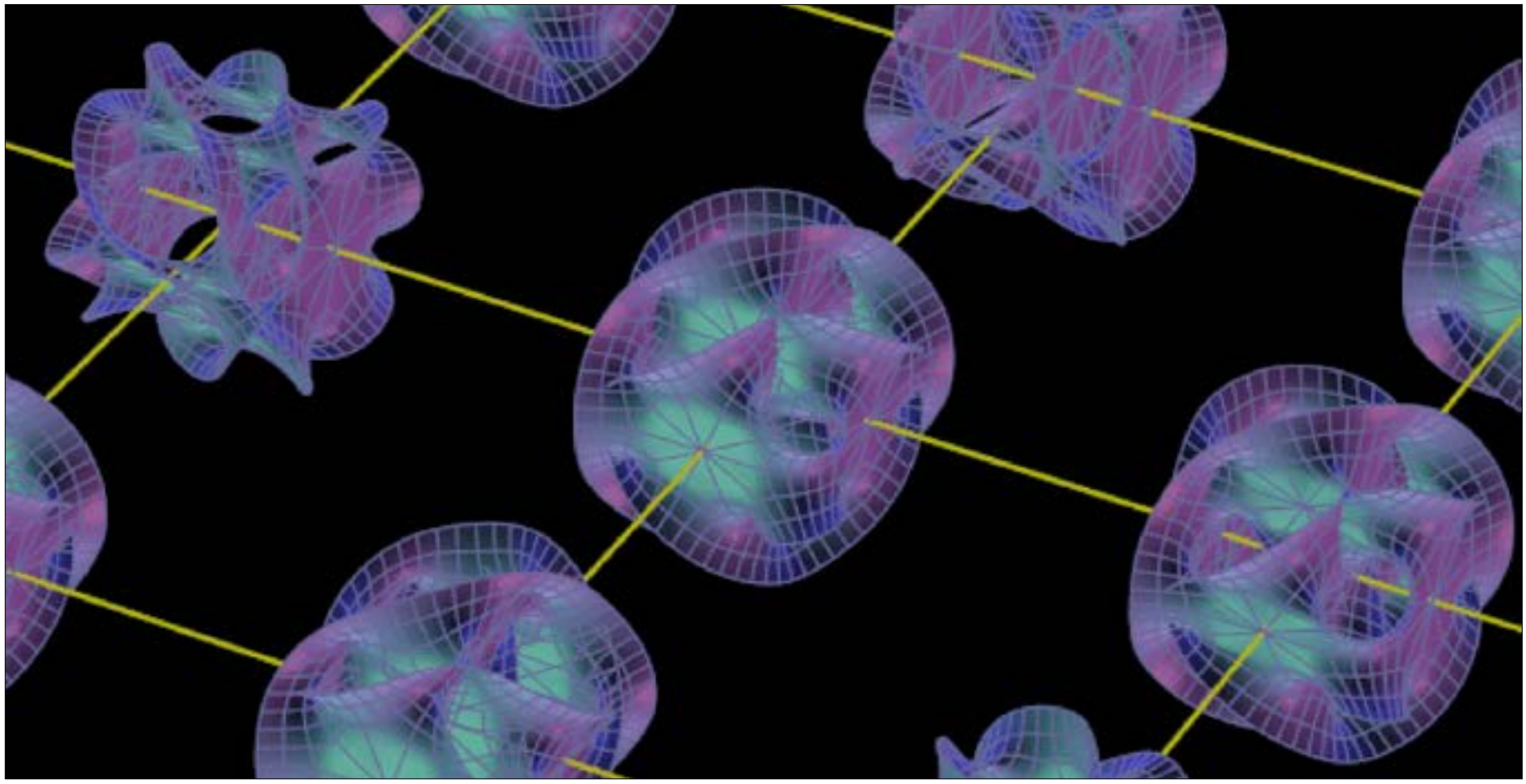

يَرجع الرأي المثالي السائد في العلوم الطبيعية المعاصرة بنيةَ وتطوّر كلّ المادة في الكون إلى لبنات بناء أولية نهائية، تقبع في «الفضاء الفارغ» أو «الخلاء». وتسعى هذه النظرة إلى البحث عن وحدة المادة في التجريدات الرياضية والبنى الهندسية، وربما تعود بواكير «المثالية الرياضية» إلى تقديس الفيثاغوريّين الإغريق للأعداد واعتبارها «جوهر العالَم»، مروراً بـ «زمكان» مينكوفسكي، وليس انتهاءً بالتنظيرات الأحدث على غرار «نظرية الأوتار الفائقة» حيث تُعتبَر المادة «خيوط طاقة» مهتزّة في فضاءات رياضية متعددة الأبعاد.

■ كريستيان جوس
تعريب: د. أسامة دليقان

من الذرائع الشائعة في الهجمات التي يشنّها المختصون بعلوم معيّنة كالفيزياء والكونيات على المدافعين عن المنهج الماركسي، الذريعة القائلة بأنّه إذا لم يكن هؤلاء الأخيرون مختصّين بالعلم المعنيّ فلا يحقّ لهم إبداء أيّ انتقادات، أو أنّ انتقاداتهم بأحسن الأحوال «فلسفية» مع تحميل هذه الصفة معنى ازدرائياً وكأنّ الفلسفة منفصلة عن باقي العلوم. ولكن لا شكّ بأنّ النقد المستند إلى الفلسفة العلمية يصبح أقوى حجّةً عندما يتعزّز بالاختصاص العلمي الدقيق. فيما يلي بعض من انتقادات الماركسيّ كريستيان جوس **Christian Jooss**، الذي هو بالوقت نفسه مختصّ بالفيزياء بوصفه بروفسوراً في جامعات غوتنغن وشتوتغارت بألمانيا «معهد فيزياء المواد» منذ 2008 وعالِم في معهد ماكس بلانك لأبحاث المعادن في شتوتغارت. والنص أدناه من كتابه «مقاربة ديالكتيكية للتنظيم الذاتي للمادّة وتطوّرها المجهري والكبير» «ص13–15»، الصادر بالألمانية عام 2017 ثم بالإنكليزية عام 2020.

اتجاهان متصارعان في العلم الطبيعي الحديث

تمّ جمع كمية ضخمة من المعلومات التجريبية التي تظهر بأنّ الأشكال المختلفة من المادة تكوّن منظومةً من المستويات البنيويّة تبنى بعضها على بعض وتتفاعل فيما بينها في تطوّرها، مع مدروجات تراوح ما بين أطوال أصغر من فيمتومتر «10 بالأس سالب 15، مثل نصف القطر التقليدي للإلكترون» إلى ما فوق مليارات من السنوات الضوئية «10 بالأس موجب 25، مثل حجم «الجدار العظيم» للعناقيد المجرّية الفائقة».

كما وتجري حركاتها وتحولاتها وتطوراتها على مدروجات زمنية ما بين أقصر من فمتوثانية «10 بالأس سالب 15 من الثانية، كما في انتقالات الإلكترون» إلى أحقاب أطول من 10 مليارات سنة «أكثر من 10 بالأس 18 كما في عمليّات التطوّر التدريجي للمجرّات». ولطالما كانت مسألة التأويل النظري لهذه البنى المادية وطبيعة ومَنشأ تطوّرها، موضوعاً لجدال ونزاع علميّ واجتماعي محتدم.

من خلال العديد من النظريات والآراء، هناك نظرتان متضادّتان: النظرة المادية الديالكتيكية، والتي وفقاً لها توجد المادة بشكل موضوعي، مستقلّ عن وعينا، وتخضع بحدّ ذاتها إلى تطوّر لا نهائي يشمل جميع مستويات بنية المادة. وعند كل مستوى بنيويّ، ينتج التطوّر خصائص جديدة نوعياً وأنماطاً جديدة نوعياً من الحركة، يمكن بحثها من خلال الرصد والتجريب والفهم النظري عبر العمل العلمي.

بالمقابل، هناك النظرة المثالية السائدة اجتماعياً اليوم، وهي تمثّل نكوصاً تاريخياً، ووفقاً لها يمكن إرجاع المادة إلى الهندسة «بالمعنى الرياضي»، وإلى مبادئ وأفكار، وإلى «صيغة رياضية للعالَم»، تقف فوق المادة. ووفقاً لهذه النظرة، نشأت المادة من لا شيء، في حدث «الانفجار العظيم» وفي سلسلة خطّية من التطور، وسوف تنتهي أخيراً بالتدريج في موت حراري، إلا إذا حدث انفجار عظيم جديد يجعلها تواصل تطوّرها. إنّ مثل هذه الفرضيات منفصلة عن أية ممارسة تجريبية علمية، ولا تستند سوى على الفصل بين النظرية والتجربة.

النظرة المثالية السائدة اليوم تمثّل نكوصاً تاريخياً بإرجاعها المادة إلى تجريدات هندسية وإلى الأفكار و«صيغ رياضية للعالَم» تقف فوق المادة

هندسة وصيغ رياضية بدلاً للمادة

إنّ اختزال خواص المادّة إلى تصوّر هندسي مجرَّد **geometrization** بوساطة فضاءات منحنية هو أيضاً أحد مكوّنات التأويلات الموافقة لنظريات أينشتاين النسبية عن الجاذبية والحركة السريعة. في كتابه «نسيج الكون» يقدّم برايان غرين «وهو نصير لنظرية الأوتار الفائقة **superstrings**» أفكاراً تعبّر عن القطب المثالي واسع الانتشار اليوم في النظريات عن بنية المادة:

«طبقاً لنظرية الأوتار الفائقة، تتألف كلّ دقيقة من دقائق المادة من وتر طاقة صغير جداً، أصغر بحوالي 100 مليار مرة من نواة ذرة مفردة. وتماماً مثلما أنّ وتر آلة الكمان يمكن أن يتخذ أنماط اهتزاز مختلفة تتوافق كلٌّ منها مع لحن موسيقي مختلف، كذلك فإنّ خيوط نظرية الأوتار الفائقة تملك أنماطاً اهتزازيةً مختلفة. ولكن الاهتزازات في هذه الأخيرة لا تتوافق مع ألحان مختلفة بل بالأحرى، وكما تقول النظرية على نحو مثير الاهتمام، مع خصائص مختلفة لدقائق المادة». «غرين، 2004، ص33».

إنّ النظرية القائلة بمنشأ المادة من «أوتار طاقة» غير مادية، لم تنجم في الحقيقة عن مشاهدات تجريبية وتعميماتها النظرية عبر الاستقراء. بل نشأت نظرية الأوتار الفائقة بدلاً من ذلك على نحو استنباطيّ من إنشاء رياضيّ جَمَعَ بين نظريَّتَين في البحث عنْ «صيغة للعالَم»:

«كما سنرى، فإنّ دمج النسبية العامة والميكانيك الكوانتي كما تقترح نظرية الأوتار الفائقة، يكون له معنى رياضيّ فقط إذا قمنا بفرض ثورة أخرى على فكرتنا عن الزمكان **spacetime**. فبدلاً من الأبعاد المكانية الثلاثة والبعد الزماني الواحد، والتي نجدها في تجربتنا اليومية، فإنّ نظرية الأوتار الفائقة تطالب بتسعة أبعاد مكانية وبعد زماني واحد. وفي إصدار أكثر حيوية من نظرية الأوتار الفائقة، المعروف بالنظرية **M**، يكون هناك حتى عشرة أبعاد مكانية وبعد زماني– ركيزة كونية مع أحد عشر بعداً زمكانياً بالإجمال... والمكان المعطى بواسطة الأبعاد المكانية الإضافية الكبيرة يمكن له أن يفتح حتى إمكانات مميّزة أكثر: عوالم مجاورة أخرى، ليست مجاورة بالمفهوم المكاني الاعتيادي، بل مجاورة في عَوالم الأبعاد الإضافية، والتي لم نلاحظ منها أيّ شيء حتى الآن» «غرين، 2004، ص34–35».

إنّ إحلال هندسة الفضاءات الخاوية المنحنية بدلاً من المادّة، يرتبط منهجياً وإيديولوجياً بآراء المثاليّ العتيق أفلاطون، الذي رفض الفرضية الذرّية المادّية واستبدل المادّة بأن أحلّ مكانَها مجسّمات هندسية مثالية.

واليوم يلعب الاختزال الهندسي للمادة في الميكروكوزم **microcosm** [الكون الصغير حيث عالَم الجزيئات والذرات والدقائق تحت الذرية– المعرَّب] دوراً نظرياً أساسياً في كونيّات الانفجار العظيم **big bang cosmology** فالانفجار العظيم لا يمكن إجراء حسابات بشأنه سوى عبر تصوّر هندسيّ للجاذبية.

وتقول «نظرية الانفجار الكبير» إنه قبل الانفجار الكبير لم تكن توجد مادّة ولا مكان ولا زمان، وأنه بالرغم من ذلك كانت توجد «قوانين طبيعيّة» بشكل صيغة «رياضية» للعالَم و«شروط ابتدائية»، والتي يفترَض أنه بزغ منها العالَم الواقعي المُنطَوي [المنطوي **manifold** مصطلح رياضي هندسي لا يقتصر على سطوح أو مجسمات واقعية ثلاثية الأبعاد بل ويحتمل أشكالاً خيالية بأبعاد أكثر من ثلاثة– المعرَّب]، بكل أشكاله المادية المتنوعة، خلال 14 مليار سنة مضت. هكذا يتم نسب أصل كلّ المادّة إلى فكرة مطلقة تقف فوق المادة. إنّ المعالجة المثالية للاكتشافات أدت إلى أزمة عميقة في النظرة الفيزيائية للعالَم ككل، على الرغم من كلّ التقدم المحرَز في المعرفة من حيث التفاصيل.

هل يشهد الكيان انفراجة في أزمة الحُكم فعلاً؟

انتهت منذ أيام انتخابات الكنيست في الكيان الصهيوني، وسمحت نتائجها لبنيامين نتنياهو بالعودة إلى رئاسة الوزراء بعد نجاح تحالفه الموسع في حصد أغلبية مقاعد البرلمان، ومن المتوقع الإعلان عن تشكيلة الحكومة الجديدة في منتصف شهر كانون الأول القادم. لكن الكيان الذي يعاني من أزمة حكم مزمنة لا يملك حظوظاً جديّة في الخروج من مأزقه الوجودي.

■ علاء أبوفرّاج

لا شك أن نتائج هذه الانتخابات جاءت مختلفة بعض الشيء عمّا سبقها، فالكيان كما بات معروفاً يعاني من أزمة دفعته لإجراء 5 انتخابات تشريعية منذ نيسان 2019 ولم تستطع أي من هذه المحاولات تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار السياسي لأكثر من سنة ونصف. ورغم أن الانتخابات الخامسة الأخيرة التي جرت في شهر تشرين الثاني الجاري، خطت خطوة أولى، لكن هذا لا يعني أن طريق نتنياهو وتحالفه سيكون أقل وعورة!

نتائج الانتخابات الخامسة

حصد حزب الليكود منفرداً أكثر من 23% من الأصوات في البرلمان، ما مكنه السيطرة على 32 مقعداً من المقاعد الـ 120 في المجلس، لكن نتنياهو استطاع هذه المرة دخول الانتخابات متحالفاً مع أحزاب أقصى اليمين التي ضمنت له تحقيق الأغلبية، وأحرز الليكود إلى جانب الحزبين المتدينين المتشددين «يهودوت هتوراه» لليهود الاشكناز الغربيين وحزب «شاس» لليهود الشرقيين «سفراديم» على 18 مقعداً، كما حصل تحالف اليمين المتطرف «الصهيونية الدينية» المتحالف معهم على 14 مقعداً. ليسيطروا مجتمعين على 64 مقعداً، بمقابل تحالف خصمهم رئيس الوزراء الحالي يائير لبيد، الذي لم يسيطر إلّا على 51 مقعداً. تعد الخطوة القادمة مفصلية بالنسبة لنتنياهو الذي يواجه اتهامات تتعلق بالفساد، وتشمل تهماً بالرشوة واستخدام المنصب للمنفعة الشخصية، إذ يُفترض الآن أن يبدأ نتنياهو بعد تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة خلال مدة أقصاها 42 يوماً. ويؤكد ما يجري تداوله أن نتنياهو سيكون مضطراً لتقديم تنازلات كبيرة لحلفائه الذين يعلنون صراحةً عن الحقائب الوزارية التي يطمحون لها، إذ يطالب إيتمار بن غفير رئيس حزب «عوتسما يهوديت» بحقيبة الأمن العام، فيما يطالب حليفه بتسلإيل سموتريش بحقيبة الدفاع، وهي الوزارة التي تمسك فيها نتنياهو طوال 15 سنة مضت من حكمه.

من جهة أخرى، تتحدث بعض الوسائل الإعلامية عن أن القوى اليمنية التي تحالف معها نتنياهو، لا تتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، التي تستطيع التأثير على تشكيلة الحكومة، ما قد يعني فشل نتنياهو في الوصول إلى توافق مع حلفائه إذا ما تمسكوا بالحقائب التي يسعون إليها، وما يمكن أن يؤدي بدوره إلى إعادة الانتخابات في نهاية المطاف.

«يمين- يسار» أم ماذا؟

يجري الترويج بكثافة عالية إلى كون الحكومة الجديدة المتوقعة، ستكون شديدة التطرف وتحديداً مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى تغيرات مفترضة على سياسة الكيان الخارجية، وتحديداً فيما يخص إيران، إذ يفترض البعض أن وصول نتنياهو إلى السلطة يعني مواجهة محتومة معها. حتى أن بعض القوى السياسية داخل الكيان تراقب المشهد بحذر شديد، وترى هذه التطورات «ناقوس خطر على مستقبل الكيان». إذ صرّح رئيس الوزراء الأسبق إيهود أولمرت أن: «نتنياهو يقود مجموعة من الفاشيين، ما يشكّل خطراً على استقرار وبقاء الدولة اليهودية». هذه الآراء وغيرها من التحليلات التي يجري تداولها في الصحف العالمية، شقّت طريقها إلى وسائل الإعلام العربية، وتبدو بوضوح درجة الارتباك في معالجة هذا الملف.

ما يحدد فاشية الكيان ليس وصول هؤلاء اليمينيين إلى السلطة كما يقول أولمرت بل وجود الكيان نفسه!

ينبغي القول أولاً: إن ما يحدد فاشية الكيان ليس وصول هؤلاء اليمينيين إلى السلطة كما يقول أولمرت، بل وجود الكيان نفسه! فعلى الرغم من أن فوز قوة سياسية ما في الانتخابات يعطي هامش حركة مختلفاً في بعض المجالات والملفات، إلا أن الكيان محكومٌ بسياسة واحدة رافقته من ظهوره وحتى اللحظة، ويُعد المساس بأيٍّ من أركانها مساساً بعناصر الكيان الجوهرية، وهو ما يعني أن «قوى اليمين واليسار» الصهيونية لن تستطيع العمل خارج فكرة الاحتلال والتوسع والدور التخريبي في المنطقة، الموكل لها من رأس المال المالي العالمي. ومن هنا ينبغي دائماً النظر إلى أزمات الكيان بوصفها امتداداً لأزمة رعاته التاريخيين، ويمكن النظر إلى الانقسامات السياسية الداخلية ضمنه بوصفها انعكاساً لانقسامات النخب السياسية في الولايات المتحدة. من جهة أخرى، يصطدم الكيان في السنوات الأخيرة بحقيقة التراجع الأمريكي، فعلى الرغم من وجود برنامج مختلف للتعامل مع هذا التراجع داخل أمريكا، إلّا أن ما يهم الكيان في المسألة أن التراجع بات واقعاً، وإن هامش الحركة الصهيونية في منطقتنا بات ضيقاً، فالسياسة الخارجية للكيان لا يضعها نتنياهو وبنيت أو لبيد أو غيرهم! بل إن الواقع وإمكانيات الكيان ترسم سقف واتجاه هذه السياسة، ولن يكون نتنياهو قادراً على فرض الاتجاه الذي يريده في ظل الأجواء المعاكسة له على المستوى العالمي، وإن أقدم على مغامرة كهذه ستكون نتائجها كارثية على الكيان.

وصول الفئات الأكثر تطرفاً في الكيان إلى الحكم يمكن أن يكون تعبيراً عن حجم الخطر المحدق به، فحسب استطلاعات رأي نشرتها وسائل الإعلام الصهيونية، يعتقد ثُلث الشّباب «الإسرائيلي» أن الكيان لن يبقى موجوداً في الـ 25 سنة القادمة، ويمكن للآراء «المتشائمة» كهذه أن تدفع ما تبقى من المقاتلين الصهاينة لشن معاركهم الأخيرة، أملاً في تأخير المصير المحتوم، إلى جانب ذلك يمكننا القول: إن تصاعد عمليات المقاومة في الضفة الغربية، وبوادر ظهور تنظيمات مقاومة جديدة، يعطي زخماً جدياً للتيار الأكثر تطرفاً داخل الكيان، وهو ما لا ينبغي النظر له بوصفه مخرجاً لأزمة الحكم التي يشهدها، بل بوصفه تطوراً جديداً يتحوّل فيه مركز التأثير بشكل تدريجي إلى الفلسطينيين الذين يضمنون انتقالهم من موقع المتأثر إلى المؤثر الأقوى في المعادلة، إذا ما استمرت حركة المقاومة الشعبية بالصعود وتنظيم صفوفها بهذا الشكل.

ما حقيقة التهديد الإيراني للسعودية؟

نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» يوم الثلاثاء الماضي تقريراً يدّعي وجود تهديدات إيرانية باستهداف وضرب وشيك لمواقع في السعودية، وتعرّض القوات الأمريكية للخطر، وذلك بناء على معلومات استخباراتية شاركتها السعودية مع الولايات المتحدة، لتنطلق إثر ذلك موجة توتر سياسية في الخليج العربي، وتحركات عسكرية متفرقة، وتحليلات من مختلف الأشكال تصبّ في تعزيز الخلافات الإيرانية السعودية.

■ يزن بوظو

المصالح الإيرانية والسعودية

قبل الخوض في نقاش محتوى التقرير وتداعياته، تبرز مشكلة تصديقه أولاً، أي التصديق على وجود تهديدات إيرانية للسعودية، فمن المعروف خلال المرحلة السابقة أن كلا البلدين يقيمان اجتماعات ثنائية عبر وساطة عراقية، في محاولة منهما لتذليل العقبات وحل المشكلات بينهما، وعلى طول الطريق كانت المؤشرات إيجابية، علماً أن هكذا اجتماعات وما يعلن من نتائجها، كانت مسبوقةً باتصالات غير معلنة، ونقاشات عبر أقنية استخباراتية بطبيعة الحال.

كما أن محاولات التقارب السعودي الإيراني كانت تتفق وتنسجم مع التحولات الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية في المنطقة، وتحديداً مع روسيا والصين، فمن جهة تتطور العلاقة الإيرانية الروسية لدرجة الاتفاقات الاستراتيجية بينهما، ومن جهة أخرى تتطور العلاقات الصينية السعودية بالشق الاقتصادي بتجارة النفط والاستثمارات، كما تتطور العلاقات السعودية الروسية سياسياً، كذلك الأمر في الموقف السعودي من الملف الاوكراني، وفي أوبك+ وتأثيراته على الولايات المتحدة، فضلاً عن مجمل السلوك السعودي المخالف لمصالح واشنطن في الفترة السابقة.

لا تعني هذه الجوانب أن إيران والسعودية تجاوزتا مشاكلهما وخلافاتهما الاستراتيجية، لكن تطور الأمور كان يتجه نحو حلحلة هذه المشاكل بمنهجية سياسية جديدة، قائمة على التكامل وتبادل المصالح بشكل متكافئ بين البلدين، بالتوازي مع التحولات الدولية.

وعليه، فإن المزاعم بوجود رغبة وتهديد إيراني باستهداف السعودية يتناقض تماماً مع واقع الأمور وتطورها، كما أنه يتناقض مع حالة إيران المتوترة أساساً خلال هذه المرحلة، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي في صراعها مع «إسرائيل» والولايات المتحدة وحلفائهما في العراق سياسياً وعسكرياً، والتحليلات المبتذلة التي تدّعي حاجة إيران إلى معركة خارجية مع السعودية لفرض سيطرة أكبر على الظروف الداخلية تدعو للسخرية حقاً، فهي أساساً ومنذ ما قبل توتر أوضاعها داخلياً بحالة أشبه بالحرب مع «إسرائيل» والولايات المتحدة وعملائهما، ولا مصلحة لها بفتح أية جبهات أخرى لا على المستوى الآني التكتيكي، ولا الاستراتيجي، وبالتأكيد ليس مع السعودية التي تقوم بنفسها باستدارة استراتيجية تتلاقى بها مع إيران.

وإن لم تكن هذه الأمور كافية لتوضيح زيف هذه التهديدات وتناقضها مع الواقع، فقد أكدت إيران ذلك صراحةً وعلانية على لسان المتحدث باسم خارجيتها ناصر كنعاني يوم الأربعاء، قائلاً: «مثل هذه المواد الإخبارية المنحازة من قبل بعض الدوائر الغربية والصهيونية يتم نشرها بهدف خلق جو سلبي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتدمير الاتجاهات الإيجابية الحالية مع دول المنطقة... الجمهورية الإسلامية الإيرانية تواصل سياسة حسن الجوار مع جيرانها على أساس الاحترام المتبادل، وفي إطار المبادئ والقواعد الدولية، وتسعى لترسيخ وتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة عن طريق إقامة تفاعل بنّاء مع جيرانها، وستواصل ذلك بجدية».

وعلى الجهة المقابلة، كذلك الأمر لا تمتلك السعودية أية مصلحة بتوتير علاقاتها مع إيران، ولأسباب شبيهة تتعلق بأوضاعها الداخلية، والإقليمية، وتحديداً منها اليمن، والدولية في إطار مناورتها ضد المصالح الأمريكية وسعيها للتلاؤم مع التوازنات الدولية الجديدة بقيادة روسيا والصين، وبالتأكيد على ذلك لم تصدر من الجانب السعودي أية تصريحات رسمية تتعلق بالتقرير المذكور أعلاه، أو بالعلاقات مع طهران، لا سلباً ولا إيجاباً.

أي تقارب إيراني خليجي سابق أو مستقبلي استدعى وسيستدعي تحركات أمريكية تحاول إفشاله

تحرك روسي

لتأريض احتمالات التوتير، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً يفيد بتبادل وجهات النظر بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الإيراني أمير عبد اللهيان، حول توتر الوضع في الخليج العربي، وجاء فيه «تم التنويه بضرر الحملة الإعلامية التي أطلقتها وسائل الإعلام الغربية، والتي قد تتحول في ظل ظروف دولية صعبة إلى تصعيد خطير للتوتر في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية من العالم» مؤكدين توحيد مواقفهم لصالح تجاوز التناقضات في المنطقة بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ومن جهة أخرى، أعلنت الخارجية الروسية عن استقبال نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو للسفير السعودي في موسكو عبد الرحمن الأسعد، وجاء في بيانها «تم تبادل وجهات النظر حول قضايا الساعة على جدول الأعمال الدولي والإقليمي، مع التركيز على الوضع في منطقة الخليج. والحاجة إلى استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية للتغلب على التناقضات، وإيجاد سبل لتعزيز أمن الدول من المنطقة. كما تم النظر في بعض القضايا العملية لبناء تعاون روسي سعودي متعدد الجوانب».

من له المصلحة بهذا الادّعاء؟

تتناقض التقاربات السعودية الإيرانية، والسعودية الصينية، والسعودية الروسية، والإيرانية الروسية، مع المصالح الأمريكية و«الإسرائيلية» بشكل مباشر، وبالعكس، فإن أيّ شقاق واختلافات بين أي من هذه البلدان يصب في المصلحة الأمريكية، وعليه فإن المزاعم الواردة بتقرير الصحيفة وتداعياتها، لا تخدم أحداً سواها، والتي سرعان ما تلقفتها الإدارة الأمريكية، وبدأت قواتها العسكرية بالتحرّك- بالاستناد إلى «مادة وول ستريت الصحفية»- حيث قالت صحيفة «الواشنطن بوست»: إن القوات الأمريكية المتواجدة في الخليج العربي قامت بإرسال طائرات مقاتلة باتجاه إيران، دون تحديد موعد ذلك، ودون تأكيد من الجانب الإيراني، وسواء كان ذلك حقيقة أم لا، فإن الهدف منه واضح، ويتمثل بمحاولة استفزاز واستجرار إيران إلى رد فعل عسكري في الخليج، ليزعم الإعلام الغربي بعده صحة التهديدات السابقة، ويشعل المنطقة.

وباختصار، فإن أي تقارب إيراني خليجي سابق أو مستقبلي، استدعى وسيستدعي تحركات أمريكية تحاول إفشاله، وبالعكس منه، سيستدعي ذلك تحركات روسية تحاول تأريض المشاكل، ريثما تتطور العلاقات الإيرانية الخليجية لدرجة تصبح بها قادرة على التواصل مباشرة، وتذليل العقبات لوحدهما.

الصهيوني ينتقم من الحجر بالرصاص الحيّ

تصاعد مستوى العنف الصهيوني تجاه الفلسطينيين خلال الأسبوع الماضي، بالاستناد إلى طريقته التقليدية المعتادة منذ نشأته، بالقمع والترهيب والقصف والقتل والاعتقال، وما لم ينجح خلال عقود طويلة على تحقيقه بكسر الإرادة الفلسطينية ومقاومتها، لن ينجح بذلك اليوم، بينما هو وحلفاؤه بأضعف مراحلهم محلياً ودولياً.

■ ملاذ سعد

بعد عملية كريات أربع، التي نفذها محمد كامل الجعبري، وما تلاها من احتفالات وصدى وزخم شعبي فلسطيني كبير في مختلف الأراضي، عمد الكيان الصهيوني على مواجهة الصدى بالقمع والترهيب، حيث قام باقتحام الضفة الغربية في نهاية الشهر الماضي واعتقل 8 فلسطينيين من مناطق مختلفة من بينها جنين والخليل، علماً أنه لم يجر هذا الأمر دون مقاومة فلسطينية، أكدت وجودها مرةً عبر إطلاقها الرصاص على القوات الصهيونية في جنين، ليعود الاحتلال بعدها في الثالث من الشهر الجاري بإرسال قوة خاصة لاقتحام جنين تحديداً ما أدى لاستشهاد فلسطينيين اثنين.

وفي اليوم التالي، قامت مقاتلات الكيان بغارة جوية على قطاع غزة، بعد إطلاق قذائف صاروخية منه نحو «مواقع إسرائيلية» وبالمثل من اختلاف حجم المواجهة ما بين قذائف وغارات جوية، قامت القوات الصهيونية بقتل الشاب مصعب محمود في الضفة الغربية المحتلة بالرصاص الحي، رداً على تلقي جيش الحرب الصهيوني تقارير تفيد «بإلقاء حجارة» على السيارات في الطريق السريع هناك، ليفتح جنوده الرصاص الحي على المقاتلين الفلسطينيين «المدججين» بها!

ولم يخل الأسبوع الماضي من عمليات مقاومة شعبية فلسطينية بطبيعة الحال، حيث أصيب مستوطن صهيوني يوم الأربعاء الماضي جراء عملية دهس قام بها أحد الفلسطينيون في مدينة رام الله، وفي اليوم التالي، الخميس، أصيب شرطيان صهيونيان بعملية طعن نفذت في القدس قرب أحد أبواب المسجد الأقصى.

وكان من اللافت، انتشار صورة على مواقع التواصل الاجتماعي لإحدى الأوراق الانتخابية للكنيست «الإسرائيلي» صوّرت في إحدى المراكز الانتخابية الرسمية كتب عليها «عرين الأسود.. مخيم جنين مر من هنا» بما تعنيه من رسالة تهديد أمني جدّية للكيان، وتأكيداً على أن تحركات الفلسطينيين في الضفة والقدس والقطاع تجد جواباً لها لدى فلسطينيي 48، وتحديداً، لدى الموجودين في تل أبيب نفسها، بما يحمل تهديدات أكبر على الكيان الصهيوني.

وإثر هذه التطورات المتصاعدة من المقاومة الشعبية الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة، وما تتسبب به من تخوفات كبرى لدى الكيان ومستوطنيه على حد سواء، نشرت صحيفة «يسرائيل هيوم» تقريراً يفيد بارتفاع عدد طلبات التصاريح لحمل السلاح– المقدمة من النساء في المستوطنات بالضفة الغربية – بشكل قياسي وغير مسبوق، بما يشير إلى حالة الذعر لدى المستوطنين من جهة، وحاجة الكيان إلى «عسكرة» ما تبقى من مستوطنيه، بما فيهم النساء، تمهيداً للتطورات المتوقعة لديه: مقاومة شعبية أوسع وأقوى وأعلى تنظيماً.

محاولة اغتيال «خان»: واشنطن لم تفرض سيطرتها بعد!

نجا رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق عمران خان من محاولة اغتيال في تجمع حاشد في وزير آباد، هذا الحدث الذي جاء في سياق أزمة سياسية وأمنية متسارعة تشهدها باكستان منذ أشهر، والتي تعكس صراعاً سياسياً داخلياً ذا امتدادات اقليمية ودولية، ولهذا تبدو محاولة الاغتيال هذه مؤشراً جديداً على حجم الصراع الجاري الذي قد لا يقف عند هذا الحد!

■ عناب منصور

توقف موكب رئيس الوزراء السابق عمران خان في وزير أباد، بعد أن قام مهاجم «على الأقل» بإطلاق الرصاص من مسدس أوتوماتيكي على الموكب الذي كان يشارك باحتجاجات يقودها خان من صفوف المعارضة، الحادثة التي وقعت يوم الخميس 3 تشرين الثاني الجاري على بعد 170 كم شرق العاصمة الباكستانية إسلام أباد، ستشكّل بكل تأكيد نقطة مفصلية في تطور الصراع السياسي داخل البلاد.

عمران خان والتيار الذي يمثله

بعد أن سحب مجلس النواب الثقة عن خان في 10 نيسان 2022 تصاعدت حملة التضييق على السياسي ولاعب الكريكت الباكستاني، وجرى توجيه اتهامات له من قبل خصومه الذين يسيطرون على المشهد السياسي. خان يعبّر عن إحدى الكتل السياسية الرئيسية في باكستان، والتي لا يمكن النظر إليها بوصفها تنتمي إلى البنية التقليدية التاريخية، فخان كان يقود توجهاً في آخر فترات حكمه، تميّز بالابتعاد التدريجي والواضح عن الغرب والولايات المتحدة الذين لعبوا دوراً محورياً في تأسيس باكستان بشكلها الحالي، وحاولوا توظيفها تاريخياً لخدمة المشروع الغربي في شبه القارة الهندية وأواسط آسيا. هذا التحوّل الذي قاده خان لم يكن يوماً غائباً عن القوى السياسية، ولكن لم يصل سابقاً ليوضع موضع التنفيذ كما في سنوات خان. ولذلك لم يكن من الصعب التنبؤ بأن واشنطن تسعى لإبعاده عن المشهد، وهو ما كان واضحاً في بدء حملة إزاحته عن السلطة، والتي اتهم خان واشنطن صراحة بالوقوف خلفها. لكن رئيس الوزراء الأسبق وعلى الرغم من أن حظوظه تراجعت لفترة من الزمن، عاد بقوة لتصدر المشهد، وبدأ يحرّك جزءاً كبيراً من الشارع في باكستان، لمواجهة الحكومة الحالية ورئيس وزرائها المقرب من واشنطن شهباز شريف.

محاولة الاغتيال وما بعدها

يتميز عمران خان عن غيره من القوى السياسية في باكستان أنه حلقة وصل حقيقية في هذا التيار، وهو من الوجوه القليلة القادرة على أداء هذا الدور، نظراً لشعبيته الكبيرة في أوساط الباكستانيين، لذلك يمكن لاغتياله أن يشكّل ضربة موجعة لهذا التيار الذي سيحتاج الوقت لتحضير شخصية جديدة لقيادة حزب إنصاف. لكن نجاة خان من محاولة الاغتيال هذه يمكن أن تنتج موجة جديدة لصالحه في البلاد، وهي ما بدأت بوادرها تظهر على شكل احتجاجات حاشدة في عدد من المناطق في البلاد. والتي من المتوقع أن تتصاعد مجدداً بعد أن يتعافى خان من إصابته.

كل ما جرى، يؤكد: أن المعركة في باكستان لم تحسم لصالح واشنطن كما جرى الترويج في الأشهر الماضية، فالصراع لا زال يتفاعل ويتفاقم، فتغيّر السياسية الخارجية لباكستان وانتقالها من المعسكر الغربي إلى نقطة أقرب إلى الشرق لن تكون عملية سهلة، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جهاز الدولة في باكستان يعتمد بشكل أساسي على الجيش الذي ارتبط بالغرب لعقود مضت، ولن تكون مهمة التحوّل هذه ممكنةً دون صراع داخلي حقيقي. يدرك خان أن المناخ الإقليمي والدولي المحيط يمكن أن يشكّل رافعة لتياره الذي قد ترتفع حظوظه في النجاح، إذا ما أدارت المعارضة المرحلة القادمة بدقة.

لولا... «الوسط» لم يعد خيار متاح!

مع فوز الرئيس السابق إيناسيو لولا دا سيلفا، المعروف باسم لولا، بالانتخابات الرئاسية في البرازيل بهامش ضيّق للغاية بلغ 50,90% من الأصوات مقابل 49,10% لمنافسه اليميني جاير بولسنارو، بدأت الكثير من الأقلام بتحليل المشهد وتأثيراته على الخارطة الجيوسياسية العالمية. يرى البعض في لولا بأنّه مجرّد رئيس وسطي-تقدمي سيبقى دائماً ضمن الفلك الغربي، بينما يرى آخرون بأنّ التغييرات التي حدثت منذ توليه آخر مرة لمنصب الرئيس ستجبره على المزيد من الاستقلال عن الغرب أو أنّه سيواجه الغرق.

■ أوديت الحسين

عندما ترك لولا منصبه كرئيس في عام 2010، كان يتمتع بتأييد 80% من الشعب البرازيلي، فكيف بات الفارق بينه وبين اليميني بولسنارو على هذا النحو؟ عزا لولا الأمر إلى أنّه لم يكن ينافس بولسنارو كفرد وحسب، بل كان في صراع مع كامل جهاز الدولة. من الواضح أنّ لولا لا يزال يحظى بدعم الناخبين الريفيين الفقراء في الجزء الشمالي الشرقي من البرازيل «أكثر من ثلثي الأصوات التي حصل عليها منهم».

يتعامى كثيرون عن أنّ لولا ليس سياسياً ذا بعد واحد. فقد كان أوّل رئيس تتمّ دعوته إلى كامب ديفيد من قبل الرئيس بوش الابن في 2007. ثمّ في آذار 2009 استقبله الرئيس أوباما الذي قال بأنّه: «معجب كبير بالبرازيل وبالقيادة التقدمية والتطلعية التي أظهرها الرئيس لولا في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، وجميع أنحاء العالم». لطالما كانت واشنطن متحمسة لسياسات لولا الاقتصادية الصديقة للأعمال.

هناك تجارة قياسية بين الولايات المتحدة والبرازيل- الطائرات والنفط والحديد والصلب- حيث يصنع البلدان سلعاً متكاملة ومتماثلة. البرازيل هي أكبر منتج لفول الصويا والبرتقال في العالم، تليها الولايات المتحدة. هذا التشابه في الإنتاج سيؤدي بلا شك إلى منافسة على حصّة السوق في أوقات الركود القادمة.

كتب المؤلف بيري أندرسون في «مراجعة لندن للكتب» في 2011 مقالاً بحثياً مذهلاً عن جوانب لولا المتناقضة بشكل حاد، والتي كمّلت بعضها خلال فترتي ولايته الكاملة كرئيس بين 2003 و2010. كادت المناطق النائية التي تعجّ بالفساد- والتي أوصلت لولا إلى السلطة في ولايته الأولى- أن تكلفه فترة ولايته الثانية في عام 2006. لكنّ لولا كان لديه احتياطيان كبيران: الأول: أدّت سياساته الاقتصادية إلى نمو اقتصادي مستدام انتعشت فيها الأعمال الخاصة والتوظيف. الثاني، أدّى الانتعاش ليس إلى تغيّر المزاج في البلاد وحسب، بل إلى امتلاء خزائن الحكومة بإيرادات أكبر.

باختصار، على الرغم من التزام لولا بمساعدة الفقراء، فقد أدرك مبكراً بما فيه الكفاية في السلطة بأنّ استيعاب الأغنياء والأقوياء سيكون ضرورياً.

وجه آخر

قد يكون لولا صديقاً لليمينيين، ومع ذلك فهو زعيم تقدمي مبدع. فمع الإيرادات الأكبر التي باتت بحوزة الحكومة، تمكّن من إطلاق Bolsa Familia «منحة الأسرة»، وهو البرنامج الذي ارتبط به بشكل لا يمحى، وهو تحويلات نقدية شهرية للأمهات في الطبقات الدنيا من الدخل إن أثبتوا بأنّهم يرسلون أطفالهم إلى المدرسة ويخضعون للفحوصات الطبية.

وصلت التحويلات إلى أكثر من 12 مليون أسرة، أي ربع السكان، لتصوغ رسالة مفادها أنّ لولا كان يهتمّ بالكثير من البائسين والمضطهدين، بوصفهم مواطنين يتمتعون بحقوق اجتماعية. وكما عبّر أندرسون عن ذلك: «أصبحت العلامة الشعبية المرتبطة بلولا بعد هذه التغييرات هي أكثر الأصول السياسية التي يملكها غير القابلة للزعزعة».

تبع ذلك تعاقب في الزيادات على الحدّ الأدنى للأجور. أدّت هذه التحويلات النقدية المشروطة، وارتفاع الحدّ الأدنى للأجور، وإمكانية الوصول الجديد إلى الائتمان، إلى زيادة الاستهلاك الشعبي، ممّا أدّى إلى توسّع السوق المحلية التي بدأت أخيراً في خلق المزيد من فرص العمل.

حقق النمو الاقتصادي الأسرع والتغييرات الاجتماعية الأوسع نطاقاً، معاً، أكبر انخفاض في معدلات الفقر في تاريخ البرازيل. حسب بعض التقديرات، انخفض عدد الفقراء من حوالي 50 إلى 30 مليون في غضون ستّ سنوات، وعدد المعوزين بنسبة 50%. منذ عام 2005، تضاعف الإنفاق الحكومي على التعليم ثلاث مرات وكان زرع الأمل بالتحسن نجاحاً شعبياً كبيراً لإدارة لولا.

لم تكن جولات مجد لولا في السياسة الخارجية أقلّ إثارة للإعجاب. حرص لولا على عدم مواجهة واشنطن، لكنّه أعطى الأولوية الأكبر للتضامن الإقليمي، ودعّم ميركوسور « MERCOSUR= سوق الجنوب المشتركة» مع جيرانه في الجنوب، ورفض أن يتعامل بجمود مع جيرانه في الشمال: كوبا وفنزويلا. اعترف لولا بفلسطين كدولة وعارض العقوبات ضدّ إيران. ممّا لا شكّ فيه أنّ الثقل المتزايد للبرازيل كقوة اقتصادية، علاوة على الهالة الخاصة بلولا باعتباره الحاكم الأكثر شعبية في هذا العصر، مكّناه من تحقيق النجاح. تزامنت ولايته الثانية مع تشكيل الرباعية «بريكس» في 2009، والتي كانت في الواقع إعلاناً عن الاستقلال الدبلوماسي عن الغرب.

حقق النمو الاقتصادي الأسرع والتغييرات الاجتماعية الأوسع نطاقاً معاً أكبر انخفاض في معدلات الفقر في تاريخ البرازيل

عالم يموت فيه الوسط

تنعكس المفارقات في سياسات لولا اليوم في رسائل التهنئة والمديح المتدفقة اليوم، من الغرب مجتمعاً، ومن موسكو وبكين أيضاً، متمنية جميعها النجاح للولا. تؤكد رسالة التحية التي أرسلها الرئيس الصيني شي جين بينغ على كون البرازيل قد أصبحت مكاناً عالي التنافس والمخاطر في التجاذبات الجيوسياسية. في الواقع، يعتبر صعود الصين كقوة اقتصادية موازية/تعويضية في البرازيل حقيقة لا يمكن لأيّ من يستلم السلطة هناك أن يتجاهلها، فالصين كانت في 2021 هي المستثمر الأول في البرازيل.

أمريكا اللاتينية تتجه بشكل متسارع نحو اليسار مجتمعة، لكنّ هذه المجموعة مختلطة للغاية. تختلف السياسات الاقتصادية فيها وتعريفات الديمقراطية، لكنّها في انسجام تام فيما يتعلق بمقاومتها للهيمنة الأمريكية. التضامن بين حكومات اليسار في أمريكا اللاتينية سيمهّد لوضع لولا في بيئة مضيافة. في المقابل، سيمدّ لولا عباءة الصداقة الوقائية لأنظمة بوليفيا وفنزويلا والإكوادور- الأنظمة الأكثر راديكالية من نظامه، بينما سيبقى تأثيرها معتدلاً في الوقت ذاته.

كما أنّ لولا سيعيد الثقل إلى برنامج عمل بريكس. فهو أحد قادة بريكس البارزين القادرين على دفع التجمع قدماً بوصفه «نقطة مقابلة» لمجموعة السبع في السياسة الدولية. لكن هل سيتمكن لولا من التصرّف بنفس «النعومة اليسارية» التي كان يعمل ضمنها في فترتي ولايته الأولى؟ لقد تغيرت السياسة العالمية بشكل هائل في الاثني عشر عاماً الماضية، ودول البريكس نفسها شهدت الكثير من هذه التغييرات ولا تزال تشهدها. كان السياق الدولي لطيفاً بالنسبة للبرازيل حين فقدت واشنطن تركيزها عن كونها حاكماً قارّياً في نصف الكرة الأرضية ذاك، ولكنّها اليوم في ظروف الحرب الباردة الجديدة التي تصنعها تحاول العودة إلى آليات الهيمنة التقليدية في أمريكا اللاتينية. لهذا نرى بأنّ الإدارة الأمريكية تحاول التوظئة للاستعانة بهذا الملف مع إدراكها للاضطرار لمواجهة انهيارات في إستراتيجيتها في أوكرانيا. ربّما هذا ما دفع بايدن لمكالمة لولا هاتفياً للدلالة على مدى أهميّة البرازيل بالنسبة لإدارته.

يبدو واضحاً أنّ لولا لن يكون لديه في فترة حكمه القادمة الهامش الواسع الذي كان يتحرك فيه من قبل، فمع استمرار ارتفاع معدلات البطالة والتضخم واللامساواة المذهلة في الثروة في البرازيل، ومع الاستقطاب الدولي الشديد الذي يفرض نفسه على كامل العالم، سيكون عليه الاستعداد لاتخاذ قرارات أقلّ ارتياحاً وأقلّ «وسطيّة» بكل تأكيد.

مجاعة الخبز

وفقاً لصحيفة النيويورك تايمز، أكبر صحيفة في الولايات المتحدة وواحدة من أعمدة الإعلام الشركاتي الغربي، فالزيادة في أسعار منتجات الخبز والدقيق في بعض البلدان الغربية قد وصلت إلى 77%. وصلت الزيادة في كرواتيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا إلى 30%، وفي هنغاريا إلى 77%. والزيادة في الولايات المتحدة، رغم كونها أقل، فقد وصلت إلى 15%.

■ أندري سوكولوف
ترجمة: قاسيون

وفقاً لمؤسسة يوروستات التابعة للمفوضية الأوروبية، فهذا الارتفاع يدلّ على تسارع في التضخم. تتزايد أسعار المواد الغذائية الرئيسية في منطقة اليورو بمعدل 61%، وفي المملكة المتحدة بما يزيد عن 41%. لكنّ القلق الأكبر كما ذكر المصدر هو الزيادة السريعة في تكاليف أكثر منتجات الغذاء رئيسيّة: الخبز. لم ترتفع الأسعار بهذه السرعة من قبل، قد ارتفعت على مدى 21 شهراً ماضياً بمعدل وسطي 91%. في ألمانيا، أثرى دول الاتحاد الأوروبي، ازدادت تكاليف الخبز بنسبة 81% على مدى 21 شهراً. وصل التضخم الكلي في أكبر اقتصاد أوروبي معدّل 9،01% في أيلول الماضي. هناك مثال جيد عن خبز البيغل في برلين، والذي ارتفع سعر التقليدي منه مؤخراً بعد أن بقيت تكاليفه وسعره ثابتين دون تغيير منذ أعوام عديدة.

المخابز تغلق

أغلقت الكثير من المخابز في هولندا منذ أواخر الصيف بسبب ارتفاع تكاليف الكهرباء. المخابز في بلجيكا ترفع أسعارها، لكنّ واحداً من أصل عشرة أيضاً أجبر على الإغلاق، والمزيد من الإغلاقات متوقّع الحدوث قبل نهاية العام. في ليتوانيا، أجبر المخبز التقليدي فيلزليو دونا على رفع أسعاره بمعدل 33% هذا العام من أجل تغطية الزيادة في تكاليف الدقيق وزيت دوّار الشمس والسكر. في اليونان، قيدت سلاسل البيع بالتجزئة مبيعات الدقيق، بالتزامن مع تقييد بيع الكثير من المنتجات الغذائية الأساسية الأخرى. لكن على الرغم من ارتفاع الأسعار بشكل حاد، لم يهدأ اندفاع المستهلكين وضجيجهم حول المنتجات الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بالدقيق.

ذكرت صحيفة بوليتيكا بأنّ السعر الرسمي لرغيف من الخبز في كرواتيا قد وصل إلى قرابة 2يورو. كما ارتفعت أسعار الدقيق هناك. في النمسا، ارتفعت أسعار الخبز وجميع المنتجات المخبوزة عموماً بنسبة 02%. وكما هو الحال في بقية البلاد، فالسبب ليس ارتفاع تكاليف الدقيق وحسب، بل أيضاً ارتفاع تكاليف الكهرباء. في السويد، يكلّف كيلو الخبز اليوم 2،2 يورو، حيث سجل الغذاء ارتفاعاً في البلاد بنسبة 03%. في إيطاليا التي تعدّ من المستوردين الكبار للدقيق بسبب تقاليد الطعام المحلية، تجاوز سعر الخبز 6 يورو لكلّ كيلوغرام، ووصل في بعض الأماكن مثل ميلان إلى 8 يورو بعد أن كانت تكلفة الكيلوغرام الواحد قبل 6 أشهر فقط 4 يورو تقريباً.

تحاول السوبرماركت الأوروبية الضخمة التي تبيع كميات كبيرة من الخبز أن تبقي على أسعاره منخفضة بشكل اصطناعي من أجل جذب المستهلكين، لكنّ الارتفاع الحاد في سعر الدقيق وغيره من المكونات قد أجبرهم على رفع الأسعار.

وفقاً ليوهان ساندرز، رئيس الرابطة الأوروبية لموردي المخابز: «هذه المرة الأولى منذ سنوات كثيرة التي نشهد فيها مثل هذه الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية... هذا يسبب القلق بشكل خاص لأنّ التضخم باقٍ ولن يذهب إلى مكان، وسيكون من الصعبً بمكان تخفيض الأسعار». كما علّق جوليان بورجوا، مالك إحدى مطاحن الدقيق في وسط فرنسا، قائلاً بأنّ أسعار الدقيق المعدّ لإنتاج المنتجات المخبوزة قد ازداد بالفعل بنسبة تجاوزت 03%. أضاف بأنّه خلال الفترة ذاتها ازدادت تكاليف الكهرباء المطلوبة لتشغيل المطاحن ثلاثة أضعاف. حتّى أسعار الورق المستخدم في أكياس الدقيق قد ارتفعت بشكل كبير، ليؤدي ذلك بمجموعه إلى رفع أسعار كلّ رغيف خبز. كنتيجة لذلك، فخبز الباغيت الفرنسي التقليدية، والذي يعدّ فخر المطبخ الفرنسي التقليدي، قد وصل ارتفاع سعره اليوم بالفعل إلى 8% ممّا كان عليه قبل عام. وفقاً لما قاله بورجوا: «لنتذكر بأنّ الثورة بدأت بسبب الارتفاع في أسعار الخبز».

لم تقدّم لا الولايات المتحدة ولا حلفاؤها أيّة حلول جديّة لمشكلة نقص الغذاء بل استمروا في تصعيد النزاع عبر تزويد أوكرانيا بالمزيد من الأسلحة والمعدات

لا دخل لأوكرانيا

يحاول السياسيون والخبراء ووسائل الإعلام الغربية أن يعزوا سبب الارتفاع السريع في أسعار الخبز وغيره من المنتجات الغذائية إلى عواقب «الحرب في أوكرانيا». يقولون بأنّه تبعاً لإغلاق الموانئ الأوكرانية توقفت شحنات القمح، الأمر الذي قاد إلى زيادة في أسعار الدقيق، وكنتيجة الخبز.

لكنّ هذا التبرير غير مجد في شرح الموضوع. أولاً، تمّ التوصل إلى اتفاقية بهذا الخصوص، وتبعاً له تمّ تصدير القمح الأوكراني بشكل آمن من أوكرانيا. ثانياً، توريدات هذا القمح تشكّل نسبة صغيرة من إنتاج القمح العالمي. بالعودة إلى حزيران الماضي، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنّ مشكلة رفع أسعار الحبوب لا علاقة لها بالتوريدات من أوكرانيا: «ينتج العالم قرابة 008 مليون طن من الحبوب سنوياً. أوكرانيا مستعدة لتصدير 02 مليون طن، أي 5،2% من الإنتاج. إن افترضنا بأنّ القمح يشكل فقط 02% من كامل توريدات الغذاء العالمية، يعني هذا بأنّ الـ 02 مليون طن الأوكرانية هي 5،0% منه. هذا لا شيء».

كتبت صحيفة ويدج اليابانية الشهيرة عن حقيقة أنّ الأمر لا علاقة له بأوكرانيا إطلاقاً وشرحت التفاصيل: فيما يخصّ صادرات القمح، تصدرت روسيا قائمة أكبر مصدري العالم في السنوات الأخيرة، مع 72،73 مليون طن «والتوقعات لهذا العام بأنّ الحصاد وفير». بينما أوكرانيا، والتي يتمّ تصويرها عادة من قبل وسائل الإعلام على أنّها «سلّة خبز أوروبا» تقع في المركز الخامس مع 60،81 مليون طن وفقاً لبيانات منظمة الغذاء العالمية في 0202. وعليه فيما يخصّ حجم الصادرات، روسيا هي أكبر من أوكرانيا بمقدار الضعف، وهذا العام ستسجل توريداتها من الحبوب للأسواق العالمية رقماً قياسياً.

على الغرب أن يلوم نفسه

إذاً هناك مشكلة نقص غذاء حاد في العالم، لكنّها لا علاقة لها بما يحدث في أوكرانيا. ولهذا قال ماوريزيو مارتينا، نائب رئيس منظمة الفاو في مقابلة حديثة، بأنّ بيانات المنظمة– قبل أن تقع الأزمة الحالية حتّى– تشير إلى أنّ عدد الجائعين في العالم نما ليصل إلى قرابة 002 مليون في 35 دولة في 1202.

وكما أشار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، تلقي الدول الغربية باللوم على روسيا في أزمة الغذاء العالمية، لكنّها لم تبدأ هذا العام، وكانت العقوبات التي فرضها الغرب هي المسؤولة عن زيادة الأوضاع سوءاً بسبب سوء حسابات الدول الغربية عبر تدمير سلاسل توريد الغذاء العالمية.

في الوقت الحالي لم تقدّم لا الولايات المتحدة ولا حلفاؤها أيّة حلول جديّة لمشكلة نقص الغذاء، بل استمروا في تصعيد النزاع عبر تزويد أوكرانيا بالمزيد من الأسلحة والمعدات، الأمر الذي يترك أثره واضحاً بزيادة المخاطر على الأمن الغذائي العالمي.

■ بتصرّف عن:
Хлебный голод

هيئة تحرير كليلة ودمنة

كليلة ودمنة كتاب أدبي قصصي فيه من الفلسفة والممارسة السياسية ما هو أكبر من الأدب. في صفحاته وقصصه المكتوبة على شكل حوارات على ألسنة الطيور والحيوانات، اعتراف صريح بدور المعرفة في المجتمعات، وضرورتها لقادة المجتمع.

■ آلان كرد

أضاف إليه كل من الفيلسوف الهندي بيدبا الذي تفرّغ لوضع كتب السياسة، إلى كبير أطباء الفرس بروزويه الذي نقله إلى الفارسية، إلى ابن المقفع الذي ترجمه إلى اللغة العربية.

وكان كل هؤلاء هيئة تحرير تاريخية لكتاب «كليلة ودمنة» الذي هو مثال حي لما يصيب الأعمال والمؤلفات التاريخية من تحرير وإضافة حسب الظروف السياسية السائدة في كل زمن. وأضاف بيدبا وبروزويه وابن المقفع إلى كتاب واحد ما أرادوا من أفكار سياسية خلال ثلاث أزمنة مختلفة. وقال بعضهم إن الكتاب من وضع ابن المقفع نفسه.

أغراض الكتاب

حرر الكتاب على ألسنة الحيوانات والطيور، وحسب مؤلفه، ظهر كتاب كليلة ودمنة إلى الوجود للأسباب التالية: لغرضه فيه من العوام، وضناً «بخلاً» بما ضمنه عن الطّغام «الأرذال الأدنياء» وتنزيهاً للحكمة وفنونها، ومحاسنها وعيونها، إذ هي للفيلسوف مندوحة «متسعة»، ولخاطره مفتوحة، ولمحبيها تثقيف، ولطالبيها تشريف. وجاء في الكتاب إذا ما ظلم الملك شعبه بما معناه، لا يمكننا مجاهدته «الصراع السياسي» بغير السنتنا «بالكلمة» لنردهم إلى فعل الخير ولزوم العدل بين الناس. كما حذر الكتاب الجهال إذا أغفلوا أمر التفكر في هذا الكتاب، وتركوا الوقوف على أسرار معانيه، وأخذوا بظاهره دون الأخذ بباطنه. وصرفوا النظر في أبواب الهزل فقط.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أغراض: أحدها ما قصد فيه إلى وضعه على ألسنة البهائم غير الناطقة ليسارع إلى قراءته أهل الهزل من الشبان، فتستمال به قلوبهم: لأن هذا هو الغرض بالنوادر من جيل الحيوان.

والثاني إظهار خيالات الحيوان بصنوف الألوان: ليكون أنساً لقلوب الملوك، ويكون حرصهم عليه أشد للنزهة في تلك الصور. والثالث أن يكون على هذه الصفة: فيتخذه الملوك والسوقة «الرعية» فيكثر بذلك انتساخه، ولا يبطل فيخلق على مرور الأيام، ولينتفع بذلك المصور والناسخ أبداً، والغرض الرابع وهو الأقصى، وذلك مخصوص بالفيلسوف خاصة.

حكم بين السطور

وضع محررو الكتاب بين سطوره حكماً سياسية وفلسفية معبرة، جاء في أحدها على سبيل المثال: وجاءت القبرة ترفرف على رأسه، وقالت: أيها الطاغي المغتر بقوته المحتقر لأمري، كيف رأيت عظم حيلتي مع صغر جثتي عند عظم جثتك وصغر همتك؟ وسعى الكتاب لتحقيق العدل عبر القول: واحد من الملوك يساوي بين القوي والضعيف ويرد المظالم ويضع سنن العدل ويكثر من العطاء والبذل.

وعن صورة الإنسان قال الكتاب: فمن عاش ذا مال وكان ذا فضل وإفضال على أهله وإخوانه فهو وإن قل عمره طويل العمر. ومن كان في عيشه ضيق وقلة وإمساك على نفسه وذويه فالمقبور أحيا منه. ومن عمل لبطنه وقنع وترك ما سوى ذلك عد من البهائم.

من الحكم الرئيسية في القصة خوض الصراع جماعياً يجعل من الأفراد الضعفاء قوة

بالإضافة إلى ما بين السطور، كانت كل قصة من القصص تضرب مثلاً أو حكمة، فقصة الحمامة المطوقة هي قصة عن ضرورة العمل الجماعي في مواجهة الأخطار، ومن الحكم الرئيسية في القصة: خوض الصراع جماعياً يجعل من الأفراد الضعفاء قوة. أما قصة الناسك وابن عرس، فتتحدث عن ضرورة التروي قبل الإقدام على أمر ما، وعدم التسرع في التصرف.

تحدث الكتاب أيضاً عن كثرة الأعوان إذا لم يكونوا مختبرين، فيكونون مضرة للعمل، فإن العمل ليس رجاؤه بكثرة الأعوان ولكن بصالحي الأعوان. ولعل أفشل الأشياء أجهرها صوتاً وأعظمها جثة. وفي الكتاب صورة للطبقات الاجتماعية على لسان الحيوانات، ووصف لحال توزيع الثروة في المجتمع وجور ضرائب الحكام على الناس.

وعن أقوال الملوك وردت القصة التالية: اجتمع في بعض الزمان ملوك الأقاليم من الصين والهند وفارس والروم، وقالوا ينبغي أن يتكلم كل واحد منا بكلمة تدون عنه على غابر الدهر. فقال ملك الصين: أنا على ما لم أقل أقدر مني على ما قلت. وقال ملك الهند: عجبت لمن يتكلم بالكلمة فإن كانت له لم تنفعه وإن كانت عليه أوبقته.

قال ملك الفرس: إذا تكلمت بالكلمة ملكتني، وإذا لم أتكلم بها ملكتها. وقال ملك الروم: ما ندمت على ما لم أتكلم به قط، ولقد ندمت على ما تكلمت كثيراً، والسكوت عند الملوك أحسن من الهذر الذي لا يرجع منه إلى نفع.

عن ابن المقفع الفارسي

يقول حنا الفاخوري في كتابه «تاريخ الأدب العربي» أن ابن المقفع اشتهر كمصلح اجتماعي حاول إصلاح بطش الملوك وأمراض المجتمع العباسي، فدعا إلى إزالة الظلم والاستبداد وإنشاء العدل والتسلح بالعقل. وكان لابن المقفع ومؤلفاته أثراً كبيراً في الأدب والفلسفة والاجتماع. وكانت نزعته فارسية مثالية حسب قول حنا الفاخوري.

اختلف المؤرخون في سبب مقتل ابن المقفع، وقيل بأنه تشدد في كتابة صيغة الأمان التي وضعها ليوقع عليها أبو جعفر المنصور، لذلك قتله والي البصرة بأمر من المنصور. وكان ابن المقفع ينشط سياسياً عبر مؤلفاته في التاريخ والفلسفة والاجتماع والرسائل الأدبية والسياسية.

من ناحية أخرى، اختلف المؤرخون في أصل كتاب كليلة ودمنة، وقال بعضهم إن ابن المقفع هو من وضعه، وقال آخرون بأنه من أصل هندي، وترجمه ابن المقفع عن الفارسية. وقال الجاحظ ابن المقفع قد وضع الكتاب على هذا الشكل لينجو بنفسه من انتقاد الحكام على ألسنة الطيور والحيوانات. ولكن يوجد تشابه جزئي بين الكتب الهندية وكتاب كليلة ودمنة. لذلك قال المؤرخون المعاصرون أن ابن المقفع قد ترجم الكتاب. ولكن الكتاب شبيه بكتب ابن المقفع الأخرى أيضاً، ويشير ذلك إلى شكوك حول إضافات لابن المقفع على الكتاب الهندي المترجم من الفارسية. فالكتاب هو مزيج بين كل هؤلاء.

فيلم جديد عن الهزائم الأمريكية

القناص هو فيلم صيني تشويقي جديد 2022 عن الهزائم الأمريكية في الحرب الكورية. تدور أحداث الفيلم عن قصة قناص صيني يدعى جانغ تاو فانغ. وهو جندي شاب في الجيش الصيني سجل رقماً قياسياً في عمر الـ 22 عاماً خلال الحرب الكورية من خلال قتل أو إصابة 214 جندياً أمريكياً بـ 435 طلقة في 32 يوماً فقط.

عرض الفيلم في الصين لأول مرة بتاريخ 1 شباط، وهو التاريخ المصادف لذكرى الاحتفال بيوم جيش التحرير الشعبي الصيني. الفيلم من إخراج تشانغ ييمو وجانغ مو، وبطولة يونغ شينغ وجانغ يو وجانغ يي. سيناريو وتأليف: يو تشين.

كان من المقرر إطلاق فيلم القناص في 30 تموز 2021 في الصين، كما تم تمويله من قبل إدارة الأفلام الصينية، وعلى الرغم من انشغاله في العمل على حفلي الافتتاح والختام لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين لعام 2022، إلا أن المخرج السينمائي تشانغ ييمو، تمكن من الحصول على إجازة لمدة شهرين لتصوير فيلم القناص الذي يعرض قصة سريعة الخطى وبسيطة ومذهلة ومثيرة للقلق ولكنها بطولية تصور القناصين الصينيين في معركتهم ضد نخبة العدو الأمريكي.

عرض الفيلم في دور السينما الصينية خلال مهرجان الربيع، وأصبح الآن متاحاً في المنصات المختلفة مع ترجمات متعددة باستثناء العربية.

يصور الفيلم قصة كتيبتين من القناصة الصينيين وأعداءهم الأمريكيين، وهو عرض جانبي صغير الحجم بدلاً من حرب شاملة بين الدول المشاركة بالمقارنة مع فيلم المكون من جزأين: المعركة في بحيرة تشانغجين. فخلال عام 1952، شارك جيش الشعب الصيني التطوعي في حرب العصابات لمساعدة رفاقهم الكوريين الشماليين على محاربة القوات الأمريكية الغازية. ومن بين هذه الوحدات مجموعة من القناصين الشباب المعروفة باسم الكتيبة الخامسة بقيادة ليو وين وو. ويتحدث الفيلم عن دور هذه المجموعة في تخليص رفاقهم من المعتقلات الأمريكية في كوريا المحتلة.

تستمر المواجهة السياسية مع الولايات المتحدة ومشاريعها على أرض الواقع، ويلعب الصينيون دوراً مهماً في ذلك. وتعتبر الأفلام السينمائية المشابهة بمثابة المعادل الإعلامي الضروري للمواجهة السياسية. وقد أنتج الصينيون الكثير من الأفلام السينمائية والوثائقية ضمن هذا الخط.

أخبار ثقافية

الكتاب الأبيض للملاحة

أصدرت الصين كتاباً أبيض حول نظام بيدو للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية «بي دي إس». وذكر الكتاب الأبيض الصادر بعنوان «نظام بيدو الصيني للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية في العصر الجديد» أن نظام بيدو قد بُني ليكون نظاماً للملاحة على المستوى العالمي، موضحاً كيف تخطط الصين لإكمال النظام من خلال تحسين إدارة تشغيله، وتعزيز التنمية المستدامة للتطبيقات القائمة على أساس نظام بيدو، وأشار الكتاب الأبيض إلى أن نظام بيدو مُكرسٌ لخدمة العالم، لتقديم مساهمة أكبر في بناء مجتمع المصير المشترك وعالم أفضل للبشرية.

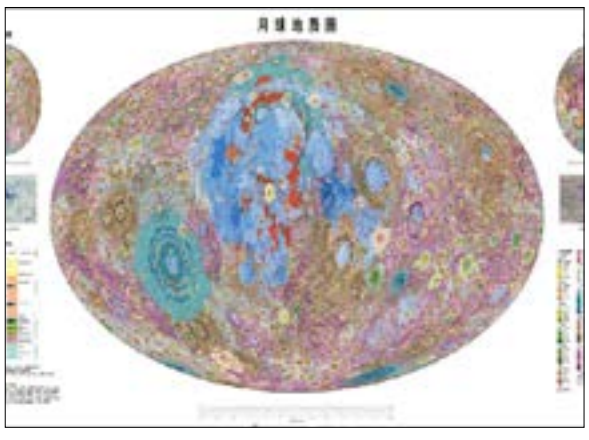

خريطة لسطح القمر

وضع علماء صينيون خريطة عالية الدقة لصخور القمر، والتي توفر معلومات مفصلة بشأن تكوين وتوزيع المواد على سطح القمر. وتم إصدار خريطة القمر بمقياس رسم نسبي «1: 2500000»، وهي نتيجة دراسة استمرت 10 سنوات أجراها باحثون من جامعة شاندونغ والأكاديمية الصينية للعلوم ومؤسسات أخرى، حيث تصور الخريطة الخصائص والسمات الحجرية لـ 17 نوعاً من الصخور القمرية. وجمعت البعثات القمرية الصينية، مجموعات بيانات متنوعة، والتي وفرت مصادر أولية لجهود رسم الخرائط الصخرية. وستنشر دار النشر الجيولوجية الصينية كتاباً بالعربية والإنكليزية عن هذه الخريطة في الفترة القادمة.

كانوا وكنا

الأخبار
الاقتصاد الزراعي في سوريا مهدد بـ
معنى ثورة أوكتوبر الاشتراكية الكبرى
بقلم الدكتور جورج حنا
اعتقالات

في الذكرى الثانية والأربعين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، كتبت جريدة الأخبار عن تأثير ثورة أكتوبر على العالم العربي مثل سورية ولبنان، وطالبت بالكشف عن مصير القائد فرج الله الحلو، كما كتبت عن سياسات تدمير الزراعة وتهجير الفلاحين في سورية عام 1959.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/11/06» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

كلمة حول الثقافة الاستعمارية البائدة

تداولت العديد من وسائل الإعلام صورة لتمثال عالم الآثار الفرنسي جان فرانسوا تشامبليون وهو يضع قدمه فوق رأس أحد ملوك مصر القدامى. وأثارت صورة التمثال غضب المصريين على وسائل التواصل الاجتماعي.

■ تايه الجمعة

التمثال موجود في ساحة أكبر جامعة فرنسية هي الكوليدج دي فرانس في جامعة السوربون، وهناك في «الصراح العلمي الفرنسي» يضع تشامبليون حذاءه فوق رأس ملك مصر تحوتمس الثالث.

أثارت تلك الصورة موجة غضب على وسائل الإعلام المصرية ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي أوساط المثقفين علماء الآثار الذي اعترضوا بعدة أساليب على هذا «السلوك غير المتحضر تجاه ملك مصري عظيم» حسب وصف وسائل الإعلام المصرية. وقال مصدر في وزارة السياحة والآثار: إن نحت تمثال من الحجر الجيري للعالم الفرنسي شامبليون بهذا الشكل وهو يطأ أحد قدميه على أحد أجدادنا المصريين أمر مرفوض تماماً، وعلى الجهات المعنية في فرنسا إزالة هذا التمثال. كما تحرك علماء الآثار والمثقفون المصريون ووقعوا نداء احتجاجياً إلى السفير الفرنسي، مطالبين الجهات المعنية في مصر بالتحرك الفوري لإزالة التمثال المهين لمصر وتقديم شكوى ضد الجامعة الفرنسية. «انتهى الاقتباس من وسائل الإعلام».

يقال في علم الآثار حتى اليوم إن العالم الفرنسي تشامبليون قد نجح في أيلول من عام 1822 في فك ألغاز حجر الرشيد بعد أن ضاعت معانيها لمئات السنين. وتشامبليون هو عالم آثار اشتهر بفكه لرموز الكتابة الهيروغليفية المصرية، وبكونه أحد واضعي أسس علم المصريات في علم الآثار.

لسنا بصدد التشكيك بالإمكانات العلمية لتشامبليون، ولكن لندع الوقائع تتحدث. فالطريقة التي توصل إليها العالم الفرنسي الاستعماري إلى هذا الاكتشاف هي ذاتها التي توصل إليها ابن وحشية النبطي في دمشق الذي فك ألغاز الكتابة الهيروغليفية المصرية قبل تشامبليون بمئات السنين.

عاش ابن وحشية في القرن التاسع، وكان عالماً في الكيمياء والزراعة، ووضع مؤلفاً مشهوراً اسمه «شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام» جمع فيه العشرات من الأبجديات التي استخدمتها مختلف الشعوب القديمة مع وضع مرادفها العربي، ومنها الهيروغليفية المصرية التي توصل إلى معرفتها عند مقارنتها باللغة القبطية المصرية. نشر كتابه في الشرق خلال القرن التاسع، كما نشر كتابه في أوروبا قبل اكتشاف تشامبليون بسنوات. ويمكن لأي شخص اليوم الرجوع إلى كتاب ابن وحشية ومعرفة قصة الاكتشاف الأقدم.

لسنا ننفي إنجازات العلم الأوروبي وإنما نشكك في الجانب الاستعماري من الموضوع الذي هو سليل ثقافة الاستعمار البائدة

كانت الهيروغليفية مجهولة بالنسبة للأوربيين وهذا صحيح، ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة إلى علماء المنطقة في العهد الإسلامي. وحجر الرشيد نفسه أكبر دليل على أن الهيروغليفية كانت معروفة في العهد اليوناني بالنسبة إلى اليونانيين.

وهذا الموضوع يشبه ما يقوله المؤرخون عن كولومبوس والضباط والقراصنة الإسبان، بالنسبة إليهم جرى اكتشاف أمريكا التي كانت مجهولة عندهم، وبالنسبة إلى السكان الأصليين، كان ذلك غزواً وإبادة. وينظر الكثير من المؤرخين الأمريكيين اليوم إلى كولومبوس كمجرم متعطش للغنائم والنهب على حساب إبادة الشعوب.

نعود إلى تشامبليون، ولسنا بصدد إنكار قدراته العلمية، حيث أضاف هذا العالم إلى علم الآثار الكثير، ولكن مقولة تفرده بفك رموز الهيروغليفية كذبة كبيرة، وللأسف يجري اعتمادها في علم الآثار حتى اليوم دون تدقيق. فالصدفة التي جعلت ابن وحشية في القرن التاسع وتشامبليون في القرن التاسع عشر يتوصلان عبرها إلى فك رموز الكتابة الهيروغليفية تكاد تكون متطابقة.

أسس الفرنسيون علم الآثار، وكانت البعثات الأثرية الفرنسية وغير الفرنسية إحدى أدوات تغلغل الرأسمال الأجنبي في الشرق رغم أهمية علم الآثار. وما طريقة نحت تمثال تشامبليون وهو يضع حذاءه فوق رأس الملك المصري إلا الطريقة الفرنسية المعتادة في التعامل مع شعوب الشرق منذ عهد الاستعمار.

ففي متحف الأعراق الفرنسي توجد آلاف الجماجم لقادة المقاومة الجزائرية بينها جماجم 500 من القادة. وهناك أيضاً توجد جمجمة سليمان الحلبي مكتوباً عليها: جمجمة المجرم سليمان الحلبي، وهو الطالب السوري الذي قتل الجنرال الفرنسي كليبر في القاهرة. وهو نفس السلوك الذي وقفته الصحف الفرنسية قبل مئة عام عندما نشرت صور تذكارية للجنود الفرنسيين بجانب الضحايا المغاربة والسوريين والصينيين والأفارقة. هذا هو تاريخ الديمقراطية الفرنسية!

التاريخ الأوروبي وكذلك العلم الأوروبي مليء بالأكاذيب، ولسنا ننفي هنا إنجازات العلم الأوروبي، وإنما نشكك في الجانب الاستعماري من الموضوع الذي هو سليل ثقافة الاستعمار البائدة والتي حان وقت أفولها نهائياً بجميع أشكالها من بقايا القديم إلى الجديد والمركب.

جاء دور شعوب العالم لتدوين تاريخها الحقيقي، وخاصة الشعوب التي عانت من الاستعمار والاحتلال، وجاء أيضاً دور وضع التاريخ المكتوب على يد الغزاة في سلة مهملات التاريخ.